ابن سينا

# الشفاء

## المنطق

### ٧ - السفسطة


تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مدكور

تحقيق الدكتور

أحمد فؤاد الإهوانى



نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م

ابن سينا

# الشفاء

---

## المنطق

### ٧ - السفسطة

تصدير ومراجعة الدكتور ابراهيم مدكور

تحقيق الدكتور

أحمد فؤاد الإهوانى

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م

# الفهرس

# تصدير

## للدكتور إبراهيم مدكور

---

تُعرب لفظة السفسطة عن أصلها اليونانى، وليس فى مداولها اللغوى ما يؤذن بذم أو تعريض ، بل بالعكس كان الإغريق الأول يطلقون " سوفستيس " (السوفسطائى) على كل إنسان عالم أو ماهر على نحو ما . وما إن جاء القرن الخامس قبل الميلاد حتى أخذت هذه الدلالة تتغير شيئا فشيئا ، وأصبح السوفسطائيون جماعة من المدرسين الذين يتنقلون من مدينة إلى أخرى ليعلموا الناس الخطابة والإقناع ، وفى سبيل الفوز والغلبة لا يترددون فى أن يسلكوا فى الحوار سُبُلا لا تخلو من الخداع والتضليل ، وأصبحت السفسطة بابا من أبواب الجدل، وفنا من فنون النقاش يعتمد على ضروب من التمويه والمغالطة.

ويظهر أن هذا المعنى وحده هو الذى عرف فى العالم العربى ، فليست السفسطة إلا نوعا من الاستدلال الباطل الذى يقصد إلى تمويه الحقائق ، والسوفسطائى من يصطنعها وينكر الحقائق والبديهيات. وقد بلغ الأمر بالفارابى أن ذهب إلى أن هذه هى الدلالة اللفظية للكلمة، فزعم أنها مركبة من "سوفيا" وهى الحكمة ، ومن " اسطس " وهو المموه ، فمعناها حكمة مموهة، وكل من له قدرة على التمويه والمغالطة بالقول فى أى شىء كان ، سمى بهذا الاسم ، وقيل إنه سوفسطائى[1] .

هناك غلط ومغالطة، ما دام هناك جدل ومحاجة. فللتاريخ القديم سفسطته، ولا تقل عنها سفسطات التاريخ المتوسط والحديث، وفى المناقشات البرلمانية المعاصرة والمرافعات القضائية الحاضرة صور شتى للعب بالألفاظ والتمويه على

---

(١) الفارابى ، احصاء العلوم ، القاهرة سنة ١٩٤٩ ، ص ٦٥

السامعين . وإذا كانت أثينا قد اشتهرت بسفسطتها فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، فما ذاك إلا لأنها بليت بطائفة من المحترفين الذين حذقوا هذه السفسطة، وعولوا عليها فى كسب قوتهم،وجدوا فى أن يعلموها الناس،وأضحوا خطرا على الفكر والمجتمع .

ولاشك فى أن هذا هوالذى دفع أرسطو إلىدراسة هذه الظاهرة،فحاول — كعادته — أن يجعل من التغليط والمغالطة بابا من أبواب العلم ، وأن يقف عليه رسالة من رسائله المنطقية . وفى ضوء ما توفر لديه من مادة غزيرة أمده بها السوفسطائيون شاء أن يحصر الأغاليط حصرا علميا،ويصنفها تصنيفا منطقيا فردها إلى بابين رئيسيين : أغاليط لفظية ، وأخرى معنوية، ووضع تحت كل باب أنواعا مختلفة. وهذه - وهى محاولة أولى فى بابها - لايمكن أن تجىء مكتملة ولا أن تسلم من النقد والملاحظة؛ ومع ذلك قدّر لها أن تبقى على الدهر ، وأن يؤخذ بها فى التاريخ المتوسط والحديث ، ولا تزال حتى اليوم تفضل ما قام به مناطقة آخرون من تصنيف للغالطات .

وقد نقل كتاب "تبكيت السوفسطائيين" لأرسطو فيما نقل من كتبه المنطقية إلى اللغة العربية، وتدارسه النقلة وفلاسفة الإسلام. وكان ابن سينا من أكثرهم عناية به توضيحا وتلخيصا ، ومن أوسع ما كتبه " فن السفسطة " من منطق " الشفاء " ويصدر فيه عن أرسطو محاولا أن يلائم بين أمثلته وأوضاع اللغة العربية، وإن كان لم يوفق فى ذلك دائما ، لعدم إلمامه باللغة اليونانية، وحرص خاصة على أن يربط السفسطة ربطا وثيقا بنظرية القياس التى تعتبر دعامة المنطق الأرسطى، واقترح تصنيفا للغالطات يقوم على ردها إلى مادة القياس، أوصورته أو هما معا . وصادف هـذا الاتجاه نجاحا من بعده لدى مناطقة المسلمين والمسيحيين ، وهو — كما يبدو — أدخل فى الأرسطية من تصنيف أرسطو نفسه

وكان فى وسع ابن سينا أن يتأمل فى الندوات والمحاورات الإسلامية المحيطة به ، وما أكثرها ، من ردود المعتزلة على الدهريين والملحدين ، وجدل المتكلمين ،

ومجالس دعاة الإسماعيليين ، ونقاش الفقهاء والأدباء ، وخصومة النحاة واللغويين ؛ وفى هذا ولا شك صور عربية خالصة من صور التأثير والإقناع ، أو التمويه والمغالطة ، وقد برز المعتزلة خاصة فى الجدل أيما تبريز ، وكان شيخهم العلاف مضرب المثل فى ذلك . ولكن ما أغنى ابن سينا عن كل هذا ، وهو يجد لدى أرسطو ضالته المنشودة ، وكتابه فى " السفسطة " يضيف دليلا جديدا على مدى تقديره للفيلسوف اليونانى وإعجابه به .

*
* *

وقد تولى تحقيقه الدكتور أحمد فؤاد الإهوانى ، وله فى النشر والتحقيق قدم راسخة ، متأن ، دقيق ، يستعرض القراءات المختلفة ويتخير أحسنها ، ويجيد وضع الفواصل وعلامات الترقيم ، ويوضح الغامض من الكلمات ، ويصحح الأعلام التى أخطأ النساخ فى نطقها أو رسمها .

ولم يقف عند التحقيق ، بل قدم له بمقدمة مسهبة عرف فيها بكتاب "تبكيت السوفسطائيين" لأرسطو ، وبيّن كيف نقل إلى العربية ، وأشار إلى ما فيه من صعوبات لغوية وموضوعية ، ووازن بينه وبين " كتاب السفسطة " لابن سينا ، وكل ذلك فى وضوح وتحليل . ونعتقد أن هذه المقدمة ستعين القارئ على فهم نص ينشر للمرة الأولى .

وإذا كنا ننوه بما بذل الدكتور الإهوانى فى سبيل تحقيق "كتاب السفسطة" من جهد ، وما تذرع به من صبر وجلد ، فإنا نأمل أن يتابع ذلك فى أجزاء "الشفاء" الباقية التى لا تزال تتطلب تعاونا وتضافرا .

------ ------

## مقدمة

### ١ — كتاب السفسطة لأرسطو :

وصل منطق أرسطو إلى العرب في ترتيب معين، ويشتمل على تسعة كتب: إيساغوجي[1] والمقولات ، والعبارة ، والقياس ، والبرهان ، والجدل ، والسفسطة ، والخطابة ، والشعر ؛ « فالسفسطة » هي الكتاب السابع ، وتقع في «الأورجانون» بعد «الجدل». وترتيب كتب أرسطو — بإجماع الآراء — من وضع متأخر، وليس من عمل المعلم الأول نفسه. وقد انتهى الباحثون المحدثون منذ أكثر من قرن مضى ، أمثال "فايتز"[2] Waitz ، و "بونتز"[3] Bonitz، إلى أن كتاب «السفسطة» ليس إلا ملحقا لكتاب «الجدل» ، وأن «الجدل» إذا كان مؤلفا من ثمانية كتب فإن « السفسطة » تؤلف الكتاب التاسع والأخير . ولم يظهر من المحدثين بعد ذلك مَنْ شكَّ في هذه الصلة . وإذا كان « الجدل » و « السفسطة » وحدةً من جهة الموضوع ، وكانا يعدان كتابا واحدا ، فإن تأليفهما لم يتم دفعة واحدة . ويرى "روس" Ross أن أجزاء الجدل من الثاني إلى المقالة الثانية من السابع — أي التي تتعلق بالمواضع الجدلية — هي التي ألفت أولا ، وأنها مأخوذة من المباحث التي كانت جارية في الأكاديمية ، وأنها دونت قبل أن يهتدي أرسطو إلى نظرية القياس .

(١) إيساغوجي ، أو المدخل إلى المقولات ، من وضع فرفريوس الصوري وليس من عمل أرسطو ، ولكن العرب ضموه إلى الأورجانون — أنظر الشفاء ، لابن سينا ، المدخل ص ٤ من المقدمة ؛ المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٢

(٢) Waitz : *Aristotelis Organon Graece* Leipzig, 1844-1846, II, p. 528.

(٣) Bonitz : *Index Aristotelicus*, Berlin, 1870, 102 a.

أما الأجزاء : الأول ، والسابع من المقالة الثالثة إلى الخامسة ، والثامن ، نعنى المقدمة والخاتمة ، فقد كتبت بعد اكتشاف القياس ، ولكن قبل تدوين كتاب التحليلات . وأما « السفسطة » فالأرجح أنه بعد « الجدل » وأسبق من «التحليلات» . و يصف "روس" السفسطة بأنه : « ملحق طريف للجدل »[1] An interesting appendix . و إلى مثل هذا يذهب "روبان" Robin من اعتبار الجدل والسفسطة كتابا واحدا ، هو الجدل ، و يقول فى ذلك : « وقد جرت العادة أن يذكر الكتاب التاسع والأخير من الجدل تحت عنوان متميز هو : تبكيت السوفسطائيين »[2] .

وحيث إن القدماء جروا على ترتيب مؤلفات أرسطو ترتيبا معينا يبدأ بالمنطق — أو الأورجانون كما كان يسمى — ثم الكتب الطبيعية ، ثم ما بعد الطبيعة ، فقد وصل كتاب السفسطة إلى العرب منفصلا عن الجدل ، ومستقلا عنه ، ولم ينظر أحد منهم فى مسألة زمان التأليف ، أو قضية الانتحال ، أو صلة الكتب والمقالات بعضها ببعض ، من جهة النقد الداخلى ، كما فعل المحدثون . وأُخذ كتاب السفسطة قائما بذاته ، واشتهر بذلك منذ ذلك الحين .

٢ — نقله إلى العربية :

ولم ينقل الكتاب من اليونانية إلى العربيــة مباشرة ، بل عن السريانية مثل معظم التراث اليونانى . قال ابن النديم فى الفهرست فى معرض الكلام عن كتب أرسطو ما نصه : «الكلام على سوفسطيقا ، ومعناه الحكمة المموهة. نقله ابن ناعمة وأبو بشر متى إلى السريانى ، ونقله يحيى بن عدى من ثيوفيلى إلى

---

(1) Ross : *Aristotle*, London, 1949, 5th ed. pp. 56-61.

(2) Robin : *Aristote*, Paris, 1944. p. 16.

العربي . المفسرون : فسر فوريرى هذا الكتاب ، ونقل ابراهيم بن بكوش العشارى ما نقله ابن ناعمة إلى العربي على طريق الإصلاح . وللكندى تفسير هذا الكتاب »[1] . ونقل القفطى هذا النص بتمامه عن ابن النديم .

وأثبت مخطوط أورجانون[2] أرسطو الموجود بالعربية أسماء النقلة ، معذكر ترجماتهم المختلفة . ففى أول الكتاب نجد ما نصه : «سوفسطيقا . بنقل الفاضل أبى زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله منزلته — وبنقل أبى على عيسى ابن اسحاق بن زرعة ، و بنقل قديم منسوب إلى الناعمى ، مثبت فى كل صفح ما نقله كل واحد وغيره من المعانى الثابتة فى ذلك الصفح» . ثم يبدأ الكتاب كما يأتى : « نقل أبى زكريا يحيى بن عدى من السريانى ، بنقل أثانس من اليونانى . كتاب تبكيت السوفسطائيين لأرسطوطاليس » . فلم يذكر المخطوط الموجود بين أيدينا " ثيوفيل " الذى نقل الكتاب من اليونانى إلى السريانى ، ولكنه ذكر شخصا آخر هو "أثانس" Athanase الراهب ، الذى طلب العلم فى دير قنسرين ، وانتهى به المطاف إلى أن أصبح بطريق اليعاقبة فى نصيبين ، وتوفى حول عام ٦٩٦ ميلادية . أما ثيوفيل الرهاوى المتوفى حول ٧٨٥ ميلادية ، فقد ازدهر فى خلافة المهدى . و يؤكد الدكتور خليل الجر أنه نقل بعض أجزاء من أورجانون أرسطو[3] . أما الذين نقلوا عن السريانية ومذكورة أسماؤهم فثلاثة : يحيى بن عدى ، وابن زرعة ، وابن ناعمة . وهناك نقل آخر لم يعرف صاحبه ، ويذكر فى المخطوط بهذه العبارة " نقل قديم " أو " ترجمة أخرى " .

---

(١) ابن النديم ، الفهرست ، طبعة القاهرة ص ٣٤٩ — طبعة ليبسك ص ٢٤٩

(٢) وصف الدكتور خليل الجر هذا المخطوط الموجود بمكتبة باريس الأهلية وصفا دقيقا ، وذلك بمناسبة تحقيقه كتاب المقولات على الترجمتين السريانية والعربية — انظر : Khalil Georr : *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions Syro- Arabes*, Beyrouth, 1948.

(٣) Ibid. p. 31.

وقد نشأ عن تعدد النقلة اختلافات فى الترجمة ، من جهة الاصطلاحات ، ومن جهة مقاربة العبارة للأصل . ونحن ذاكرون عنوان الكتاب مثالا لهذه الاختلافات .

### ٣ — عنوانه :

جاء فى الترجمة العربية لكتاب السفسطة عنوانات أربعة هى :

(١) «كتاب تبكيت السوفسطائيين» نقل يحيى بن عدى .

(٢) «كتاب سوفسطيقا ، أى التظاهر بالحكمة» نقل أبى على عيسى ابن اسحاق بن زرعة .

(٣) «كتاب أرسطوطاليس فى التبصير بمغالطة السوفسطائية» نقل قديم منسوب إلى الناعمى ، ولست أعلم من أى لغة نقله .

(٤) «كتاب أرسطوطاليس على مباكتة السوفسطائيين» ترجمة أخرى .

أما العنوان فى المخطوطات اليونانية حسب طبعة «بيكر» Bekker ، فهو

Περὶ σοφιστικῶν ἐλέγχων

وهذا العنوان هو الذى نقل إلى اللغة اللاتينية ، مع الاحتفاظ بأصل الكلمتين اليونانيتين ، فقيل Sophistici Elenchi

أما الترجمة الانجليزية فهى Refutations of the Sophists

وأما الترجمة الفرنسية فهى Réfutations des Sophistes

وأصح الترجمات العربية القديمة ، وأقربها إلى النص اليونانى ، ترجمة يحيى ابن عدى ، والترجمة المجهول صاحبها ، ونعنى : «تبكيت السوفسطائيين» . ويحسن

أن نقف بعض الشيء عند لفظة " التبكيت " لأهميتها في الدلالة على موضوع الكتاب ، ولأن فهمها على غير وجهها مدعاة إلى اللبس .

التبكيت مصدر من الفعل الثلاثي «بكت» محركة ، أو من الرباعي «بكت» مشددة . فالتبكيت محركة ، أي غلبه بالحجة ، يقال : « بكته حتى أسكته » . والتبكيت مشددة ، عنفه ، ومنه تبكيت الضمير[1] . وهذا المعنى الأخير هو المشهور المتداول اليوم . ولكن المقصود في هذا المجال هو المعنى الأول ، فالمباكتة مغالبة الخصم بالحجة وإفحامه .

والذين قالوا بالمغالطة ابتعدوا عن المعنى الأصلي للتبكيت ، وعن عنوان الكتاب ، وذهبوا إلى ما يفعله السوفسطائي من مغالطة خصمه رغبة في التغلب عليه . وكذلك الذين فسروا التبكيت بأنه « التظاهر بالحكمة » ، أو « الحكمة المموهة » ، فقد نظروا إلى موضوع الكتاب كما جاء في استهلاله ، حيث يميز أرسطو بين الحكمة الحقيقية والحكمة المموهة . ومن هنا جاء في اللغة العربية أن السفسطة هي المغالطة ، وهي التمويه . ولكن المحقق المدقق ينبغي أن يفصل بين هذه الاصطلاحات الثلاثة ، لأن لكل منها معنى خاصا .

ولما كان ابن سينا قد اختار لعنوان كتابه لفظة « السفسطة » فقط ، فهذا دليل على ابتعاده عن روح كتاب أرسطو ، الذي يدل على مغالبة السوفسطائيين بالحجة الصحيحة ، وإيثاره أن يكون موضوع الكتاب هو البحث في الأغاليط التي يمكن أن يقع فيها المفكر ، وكيف يمكن أن يعمل على التوقي منها . وهذا هو الذي انتهى إليه مبحث المناطقة في الشرق والغرب على السواء .

---

(١) عن أقرب الموارد ، والقاموس .

٤ — صعوبته :

ضربنا المثل أن كل ناقل من الأربعة وضع للعنوان ترجمة تختلف عما وضعه الآخر . وإذا كان هذا هو الحال فى العنوان ، فإن ترجمة الكتاب كله تفصح عن اختلافات تدل على كثير من الصعوبات التى عجز النقلة عن حلها — لأنها لا تحل — مما أدى إلى غموض النص العربى فى كثيرمن المواضع . ويرجع ذلك إلى صعوبة النص فى أصله اليونانى ، ثم فى ترجمته السريانية ، وإلى أن أرسطو يستشهد بأمثلة من أسرار اللغة اليونانية تؤدى إلى اللبس والإبهام والتضليل، فإذا ترجمت إلى العربية لم يتضح وجه المغالطة فيها لاختلاف طبيعة اللغتين . من هـذا ما ذكره أرسطو [1] من أن معظم المشاغبات الظاهرة ترجع إلى لفظة " هـذا " τόδε ، وكذلك حين لايدل حرف الإشارة على المذكر أو المؤنث . وضرب مثلا بأسماء ثلاثة تختلف فى التذكير والتأنيث هى :

كاليوب ، وخشب ، وقورسيفوس ، كاليوب مؤنث ، وقورسيفوس مذكر ، وخشب لا مذكر ولا مؤنث ؛ ويتبع ذلك تصريف الكلمة ووضعها فى العبارة . ولا حاجة بنا إلى ذكر كل ما ورد فى نص أرسـطو ؛ ولكننا نشير إلى أن التراجم العربية القـديمة لم يستطع أصحابها إلا أن يضعوا اللفظة اليونانية بحروف عربية فيقولون : " طوطو " ؛ وكذلك الترجمة الفرنسية فإنها تضع هـذه الألفاظ باليونانية ، نعنى " هـذا " وأوضاعها المختلفة باختلاف طبيعة الكلمة ، وطبيعة العبارة ؛ مثل τοῦτο و οὗτος و τοῦτον ؛ لأنها لا تترجم . أما ابن سينا فقد ضرب صفحا عن هذا الموضع ، ولم يشر إليه فى كتابه .

---

(١) ١٧٣ ب ٢٥ — ٤٠

وقد فطن ابن سينا لهذا الفرق بين اللسانين ، وشق عليه أن يفهم الأمثلة المضروبة فى اليونانية ، كما جاء فى هذا المثال الدال على الغلط لاختلاف مفهوم التركيب . ونحن ننقل ما ذكره ابن سينا : " العدو لى يتغصب ، والمقاوم لى يأخذ . وهذا مثال يحسن فى غير لغة العرب . . . "[1] وأصل المثال فى نص أرسطو[2] τὸ βούλεσθαι λαβεῖν μετά Πολμίας وهو فى الترجمة اللاتينية Velle capere me hostes ، وهذه العبارة قد تفهم على وجهين إما hostes capere me و إما me capere hostes . والمعنى " ادع لى أن أقبض على العدو " . ومن هنا جاءت قراءتنا للفظة " يتغصب " أى يؤخذ قهرا .

ولا نريد أن نتتبع جميع المواضع التى لم يحسن الشيخ الرئيس فهمها ، فليس هذا غرضنا ، وبخاصة لأن كتابه ليس ترجمة لنص أرسطو . إنما الذى نريد أن نبينه هو أن كتاب أرسطو فى السفسطة من الكتب الدقيقة التى لا يمكن أن تفهم حق الفهم إلا إذا كان الباحث ملما باللغة اليونانية إلماما يمكنه من الاطلاع على الأسرار اللغوية التى يرمى إليها المعلم الأول . أما كتب أرسطو المنطقية الأخرى كالمقولات أو التحليلات ، فلأنها تبحث فى أصول عامة ، وفى قوانين الفكر مع قطع النظر عن الاعتبارات اللفظية ، فقد أمكن للعرب أن ينقلوها ، وأن يحسنوا التعليق عليها ، ويشرحوها ، على خلاف كتاب السفسطة الذى لم يتناوله ابن سينا بالإفاضة ، كما فعل فى الكتب السابقة .

---

(1) السفسطة ، ص ١٠

(2) ١٦٦ ا ، ٧ — وفى الترجمات القديمة العبارة غير مفهومة كذلك ، ففى نقل يحيى بن عدى " ألا يريدون أن يأخذوا المحارب " . وفى نقل ابن زرعة " يريدون للقاوم لى يأخذون " .

أضف إلى ذلك أن أرسطو ألف كتابه للرد على السوفسطائيين الذين كانوا حقيقة واقعة فى زمانه، وكانت لهم، وبخاصة فى عصر سقراط وأفلاطون، فلسفة وأدب واتجاهات يتميزون بها دون غيرهم. فالكتاب ملائم لروحهم، أو هو مرآة للحياة اليونانية فى ذلك العصر، يفهمه اليونانى، ويجد غير اليونانى صعوبة فى فهمه. ولهذا السبب نفسه كان من الصعب نقل كتاب الشعر لأرسطو، وذلك لاتصاله بالأدب اليونانى وخصائصه المباينة للأدب العربى.

## ٥ – موازنة بين كتابى أرسطو وابن سينا :

وضع ابن سينا لنفسه بإزاء أرسطو خطة تجمع بين الاتباع والابتداع، ودستورا ينص على المحاذاة ولا يمنع المباراة. فقد صرح فى مقدمة "الشفاء" بحسب عبارته : « واجتهدت فى اختصار الألفاظ جدا، ومجانبة التكرار أصلا ... ولا يوجد فى كتب القدماء شىء يعتد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا .... وقد أضفت إلى ذلك مما أدركته بفكرى، وحصلته بنظرى، وخصوصا فى علم الطبيعة وما بعدها، وفى علم المنطق »[١]. وفى موضع آخر : «ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق، وتحريت أن أحاذى به ترتيب كتب صاحب المنطق، وأوردت فى ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة»[٢]. ويؤيد ذلك تلميذه الجوزجانى حيث يقول : «وهنالك اشتغل بالمنطق، وتمكن من الكتب، فعرض من ذلك أن حاذاها، وجرى على ترتيب القوم فيها، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم، فطال المنطق» [٣].

---

(١) ابن سينا، الشفاء، المدخل، المطبعة الأميرية، ١٩٥٢، ص ٩ — ١٠

(٢) المرجع السابق، ص ١١

(٣) المرجع السابق، ص ٣

وفى موضع آخر : " وسيجد المتأمل لهـــذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يجده فى كتب السالفين »[1] .

أما الاتباع والمحاذاة فليس ذلك قاصرا على ترتيب الكتب المنطقية ، بل على ترتيب الموضوعات فى داخل كل كتاب . ويكاد يكون كتاب " السفسطة " تلخيصا أمينا ، وإيرادا للأمثلة ذاتها التى ذكرها أرسطو . ويعترف الشيخ فى آخر الكتاب بأن المعلم الأول أوفى على الكمال ، ودعا الناس إلى تأمل : « ما قاله هـذا العظيم . . . هل ورد من بعده إلى هذه الغاية مَنْ أخذ عليه أنه قصر ، وهل نبغ من بعده من زاد عليه فى هذا الفن زيادة »[2] . فليس لنا بعد ذلك أن ننتظر منه خروجا على تعاليم أرسطو ، أو " شق عصاه " فى الشفاء .

أما الابتداع والمباراة فيمكن تلخيصها فى هذه العبارات التى ننقلها عن ابن سينا : « وأما مقاومة السوفسطائيين فلم يوف السالفون منها شيئا يعتد به ، لقلة الحاجة إليه ؛ بل لم يكن عندهم منها شىء لا فى الأصول ولا فى الجزئيات نرثها إياهم أصلا . ومع ذلك فإن الحاجة قلت إلى صناعة السوفسطائية ، فلم يتم عقودها فضلا عن حلولها ، بل تكلموا فى أمثلة قليلة جزئية ، وأشياء تناسب الخطابة . لكنا بسطنا القول قليلا ، ونظرنا فى وجوه الأغاليط ، وجمعناها ، وجردناها صناعة كلية »[3] .

يفخر ابن سينا فى هـذه العبارات أنه جعل السفسطة "صناعة كلية" ، لا مجرد رد على السوفسطائيين ، باعتبار أن الحاجة قلت إلى مثل ذلك . وهو

(١) المرجع السابق ، ص ٤

(٢) السفسطة ، ص ١١٤

(٣) السفسطة ، ص ١١٢

يلتقى مع أرسطو فى هذا المعنى الذى سبق أن نص عليه المعلم الأول فى خاتمة كتابه ، ولكنه يضيف إليه ، و يفترق عنه بجعل الأغاليط صناعة كلية . ذلك أن أرسطو يعترف بأن السوفسطائيين مهدوا الطريق لفن الخطابة ، وضرب مثلا بتيسياس ، وثراسيماخوس من بعده ، وثيودورس من بعد ثراسيماخوس ، « على العكس فيما يختص بهذا البحث — يريد السفسطة — فلا يمكن القول إن بعضه كان موجودا من قبل ، و بعضه الآخر لم يكن موجودا ، إذ لم يوجد فى الواقع شىء منه أصلا »[1] . ولكن أرسطو يلحق السفسطة بالجدل ، على حين يجردها ابن سينا صناعة كلية . و يبدو أنه محق فى قوله ، لأن فلاسفة العرب السابقين عليه ، وأبرزهم الكندى والفارابى ، لم يؤثر عنهما وضع أساس هذا الفن السوفسطائى جزءا من جملة المنطق . حقا ألف الكندى كتابا " فى الاحتراس عن خدع السوفسطائية "[2] ، وجاء عند الكلام على كتب أرسطو أن "للكندى تفسير هذا الكتاب "[3] . وللفارابى كذلك " كتاب شرح المغالطة " و " كتاب المغالطين "[4] ، غير أن هذه الكتب مفقودة ، ولذلك لا يمكن الحكم أقام الكندى والفارابى بمجرد تفسير لسفسطة أرسطو ، أم كان لهما رأى مستقل . مهما يكن من شىء فإن كليهما مقل لا يميل إلى الإطناب ، كما نعرف من كتبهما الباقية بين أيدينا . هذا إلى أن مؤرخى العرب نقدوا الكندى بأنه لم يحسن فهم منطق أرسطو[5] ، وورث ابن سينا فلسفة الفارابى وتقدم بها إلى الأمام ، و يسرها على الأفهام .

---

(١) سفسطة أرسطو ١٨٣ ب ، ٣٣ — ٣٦ — وفى الترجمة القديمة " فأما هــذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجودا و بعضها غير موجود ، لكن لم يكن منها شىء موجود ألبتة " انظر منطق أرسطو — حـ ٣ ص ١٠١١

(٢) القفطى طبعة أوربا ص ٣٦٩

(٣) المرجع السابق ص ٣٧

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٩ — ٢٨٠

(٥) القفطى ص ٣٦٧ — ٣٦٨

وإذا وازنا بين كتابى المعلم الأول والثالث رأينا خلافا فى الحجم وترتيب الفصول . يقع كتاب أرسطو فى أربعة وثلاثين فصلا ، ويبدأ بالفرق بين القياس والتبكيت ، وينتهى بخاتمة عامة . أما ابن سينا فقد قسم كتابه مقالتين ، وضع تحت الأولى أربعة فصول ، وتحت الثانية ستة . ومع ذلك ليس الخلاف إلا ظاهرا فقط ، لأن ما فعله ابن سينا هو إدماجه بعض الفصول فى بعضها الآخر . أما نسق التأليف فإنه مطابق لما جرى عليه أرسطو ، ذلك النسق الذى يبدأ بتعريف التبكيت والفرق بينه وبين القياس الصحيح ؛ ثم بيان أنواع الاستدلال البرهانى والجدلى والامتحانى والمشاغبى ؛ ثم الأغراض الخمسة للقياس السوفسطائى ؛ ثم التبكيت الداخل فى اللفظ والداخل فى المعنى ؛ ثم طريقة حل المغالطات . وعلى هذا الترتيب سار الشيخ فى كتابه .

وفرق آخر بين الكتابين أن ابن سينا ينبرى للدفاع عن أرسطو ، ويغالى فى التعصب للمشائية ، ويبسط لسانه فى أفلاطون ، والذين يتبعون مذهبه . نقول : "يبسط لسانه" ونحن نعنى ذلك ، إذ يكفى أن تتأمل ما قاله فى الفصل الأول فى صدر الكتاب : «ولقد رأينا وشاهدنا فى زماننا قوما هذا وضعهم ، فإنهم كانو يتظاهرون بالحكمة ، ويقولون بها ، ويدعون الناس إليها ، ودرجتهم منها سافلة ... وكثير منهم لما لم يمكنهم أن ينتسب إلى ضريح الجهل ، ويدعى بطلان الفلسفة من الأصل ... قصد المشائين بالثلب ، وكتب المنطق والبانين عليها بالعيب ، فأوهم أن الفلسفة أفلاطونية ، وأن الحكمة سقراطية ، وأن الدراية ليست إلا عند القدماء من الأوائل»[1] .

---

(١) السفسطة ص ٤ — ٥

ويبدو أن ابن سينا كان ينتهز الفرصة ليطعن على معاصريه ومنافسيه من الفلاسفة الذين يعارضون المشائية ، ويأخذون بالأفلاطونية . غير أن تاريخ هذا العصر مع الأسف مجهول وغير واضح ، ولسنا نعرف على التحقيق من هم أولئك الأفلاطونيون المعاصرون للشيخ ، ولو أنه فى إحدى رسائله إلى أبى جعفر الكيا يفصح عن أنهم جماعة من البغدادية ويصفهم بالضعف والجهل والتقصير ويقول عنهم : "البله النصارى من أهل مدينة السلام"[1]. وفى رسالة للشيخ " إلى علماء بغداد يسألهم الإنصاف بينه وبين رجل همذانى يدعى الحكمة" يزعم ابن سينا أنه صادف بمدينة همذان : «شيخا وافر العلم ، إلا أنه لما اكتشف مذاهبه صادفها غريبة عجيبة مباينة لما فهم عن الأقدمين . أما المنطق فمنطق آخر . . . وإذا تكلم تكلم بنوع آخر من المقاييس يراها منتجة لمطلوبها ، وهى غير منتجة لها بالفعل ولا بالقوة القريبة . . . »[2] . غير أننا نجهل شخصية هذا الهمذانى الذى أخذ من أفواه " معشر الحكماء بمدينة السلام " .

الذى يعنينا أن أرسطو لم يتعرض لأفلاطون فى كتابه، ولو أنه ذكر سقراط فى آخر الكتاب بمناسبة طريقته التى كان يتبعها من سؤال محاوره دون أن يجيب هو زاعما أنه جاهل ، وكان غرضه إيقاع محاوره فى التناقض . ومع ذلك لم يذهب أرسطو إلى أن سقراط كان مغالطا .

أما ابن سينا فإنه يتعرض لأفلاطون ، ويصرح باسمه ؛ ففى افتتاح المقالة الثانيـــة يقول : « قال المعلم الأول : والذى يؤثره بعض الناس من قسمة الأقاويل — ويعنى به أفلاطون — أن بعضها موجود بحسب الاسم ،

---

(1) انظر عبد الرحمن بدوى — أرسطو عند العرب ، حـ ١ ، ١٩٤٧ ص ١١٩ — ١٢١

(2) يحيى مهدوى ، فهرست مصنفات ابن سينا ، تهران ١٣٣٣ ، ص ١١٨

وبعضها بحسب المفهوم . . . »[1] . ويقول بعد ذلك بقليل : « وأما من فعل فعل أفلاطون فأخذ يتكلم فى السوفسطيقى ، ولم يحصل القياس أولا ، فقد عمـــل هذرا . . . . »[2] . ويبدو أن ابن سينا لم يفطن إلى أن محاورة « السوفسطائى » لأفلاطون ليس الغرض منها الكلام فى السفسطة وبيان وجوه الأغاليط ، وظن أنه ما دام عنوانها كذلك ، فكان ينبغى على أفلاطون أن يتكلم فيها عن المغالطات ، كما فعل أرسطو فى كتاب السفسطة . ويؤيد ذلك ما ذكره ابن سينا فى ختام الكتاب حيث يقول : « والذى عمـــله معلمه وسماه « سوفسطيقا » حاد فيه عن الواجب ، وقصر عن الكفاية . أما الجيد فخلطه المنطق بالطبيعى والإلهى . . . »[3] . وقد غاب عن بال ابن سينا أن محاورات أفلاطون كانت تلبس صورة فنية خاصة ، وكان يتنقل فيها من موضوع إلى آخر بحيث يصعب الأخذ بافتتاح المحاورة أو اسمها دليلا على موضوعها . هذا إلى أن عنوان المحاورة هو السوفسطائى ، لا السوفسطيقا كما وهم ابن سينا ، وهى تبحث فى منهج القسمة الذى كان متبعا فى الأكاديمية . ولعل الشيخ الرئيس أراد أن يأخذ جانب أرسطو الذى اكتشف القياس ، فغالى فى الطعن على أفلاطون ، ولذلك قال إن الشغل يجب أن يكون « مصروفا إلى أن يعلم ما القياس الحق ، وما المظنون . فهذه الأشياء إنمـا ينحو بها المعلم الأول نحو إبانة أن الرجل الذى يدعى أنه معلمه لم يحسن الكلام فى المنطق على الوجه الذى يجب ، ولا بين المغالطات البيان الذى ينبغى . وقد صدق : فإن معلمه قليل الإجداء فيما يصفه ويضعه فى العلوم المنطقية . . . . »[4] . والمقصود « بالرجل الذى يدعى أنه معلمه » أفلاطون ، وهذه طريقة ابن سينا للحط من شأن مخالفيه .

---

(١) السفسطة ، ص ٤٥

(٢) السفسطة ، ص ٥٠

(٣) السفسطة ، ص ١١٤

(٤) السفسطة ، ص ٥٦ — ٥٧

وكلما جاء موضع لم ينص فيـــه أرسطو على صاحب الرأى ، نسبه ابن سينا إلى أفلاطون ، كما يقول : « وقد حكى المعلم الأول أن بعض الناس — وأظنه يعنى المدعى له أنه معلمه — حل ذلك بأن قال : فرق بين قولنا يفعل بحسب ما يمكنه ، وقولنا : إنه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه شيئا »[1] . وابن سينا مخطئ فى ظنه أن أفلاطون هو صاحب الحل ، لأن كتاب السفسطة لأرسطو من تآليفه المتأخرة التى كتبها — كما ذكرنا — بعد اكتشافه القياس ، وبعد موت أفلاطون ، ولم تكن هـــذه المسائل المنطقية ممـا تناولها البحث فى الأكاديمية .

وفرق ثالث بين الكتابين أن أرسطو كان قريب عهد بالسوفسطائيين ، ومن المأثور أنه كان يلق وهو يطلب العلم فى الأكاديمية دروسا فى الخطابة يعارض بها مدرسة " إيسقراط " وأغراضه ومنهجه ، وكان إيسقراط قد ورث الغرض والطريقة عن شيوخه من أمثال جورجياس وبروتاجوراس . فالكتاب إحصاء جامع لتمويه السوفسطائيون وخدعهم ، والطعن على طريقتهم فى التعليم ، أولئك السوفسطائيين الذين كانوا يتناولون الأجر على التعليم ، ويدربون تلاميذهم على المشاغبة والمـاراة ، ويلقنوهم نمـاذج محفوظة يزهون بهـا على الخصوم ، ممـا هو شبيه بفن جورجياس[2] . ومن أجل ذلك قسم أرسطو المغالطات قسمين : لفظية ومعنوية ، وكانت المغالطات الناشئة عن استعمال الألفاظ المشتركة من أعظم ما يعتمد عليه السوفسطائيون . وهذا هو السبب فى أن سقراط بدأ بامتحان الألفاظ ، وتحليل المعانى الكلية ، للوصول إلى الحق الثابت . ومن هنا نشأت جماعة تذهب إلى أن جميع أنواع المغالطات يمكن ردها إلى الألفاظ ، وقد ناقضهم أرسطو ، وتبعه ابن سينا فى ذلك .

---

(١) السفسطة لأرسطو ١٨٣ ب ، ٣٠ — ٣٧

(٢) السفسطة ، ص ٨٧ ، وانظر أيضا ص ٥٦ ، ٩٥

ولما كان جو كتاب أرسطو مشبعا بالرد على السوفسطائيين ، وكانت طريقة السوفسطائيين هى الخطابة والمحاورة ، فإن معظم الأمثلة التى يضربها أرسطو تلائم هذا الجو ، نعنى جو الحوار بين شخصين ، فإذا سلم المجيب بما يضعه السائل من مقدمات ، فقد وجب أن يسلم بالنتيجة التى تفضى إليها هذه المقدمات .

ولم يكن فى زمان ابن سينا سوفسطائيون ، ولذلك لم تكن هناك حاجة إلى هذا النوع من التأليف . ومع ذلك فقد ظهرت فى الإسلام جماعة أخرى يختلف أصحابها عن السفسطائيين من جهة أغراضهم ومنهجهم ، ولكنهم يفترقون و إياهم فى التميز عن الفلاسفة . وهؤلاء هم المتكلمون فى الإسلام ، واللاهوتيون فى المسيحية . وقد صرح ابن سينا فى خلال كتابه بأن : « هذا هو الرسم فى زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين »[1] . وذلك عند الكلام عما يفعله السائل المغالط من غلط فى الكلام حتى تخفى النتيجة . وهذا هو الموضع الوحيد الذى تعرض فيه الشيخ للمتكلمين بالطعن ، وسماهم مشاغبة .

ثم إن أرسطو كان يعارض بكتابه جماعة أخرى خلاف السوفسطائيين ، هم أصحاب الجدل بمعنى الكلمة ، ونعنى بهم الإيليين ، وأبرز ممثليهم زينون الذى حيرت حججه فلاسفة زمانه ، وهى حجج مشهورة معروفة فى امتناع الحركة والكثرة ، والاعتماد على فكرة انقسام المكان والزمان إلى ما لا نهاية له ؛ وكان لا بد أن تدحض هذه الحجج بالمنطق ، وأن يبين فسادها ببيان المغالطات فى القياس . وهذا ما فعله أرسطو ، وضرب المثل فعلا بزينون فى أكثر من موضع . وهذا هو السبب الذى من أجله ألحق كتاب السفسطة بالجدل ، لأنه

(١) السفسطة ، ص ٧٥

يبين فساد الأقيسة التي تعتمد على مقدمات مشهورة وليست يقينية . ونحن نعلم أن أرسطو قسم الاستدلال أربعة أنواع : البرهاني ، والجدلي ، والامتحاني ، والمشاغبي . ولكن الجدلي والامتحاني لا يختصان أي علم معين، بل ينطبقان على كل شيء ، لأن جميع الصناعات تستخدم مبادئ مشتركة . ومن ثم كان جميع الناس ، حتى العامة والجهال ، يستخدمون هذين الضربين من الاستدلال الجدلي والامتحاني ، وهم يستخدمون تبعا لذلك التبكيت[1] . وهذا هو السر الحقيقي في إلحاق كتاب السفسطة بكتاب الجدل . وكان هذا العمل من أرسطو رد فعل على السوفسطائيين الذين أفسدوا بالخطابة عقول اليونانيين ، وأدى منهجهم العقلي إلى اعتقاد آراء فاسدة في الأخلاق والسياسة.

ولم تكن هذه الظروف الاجتماعية موجودة في زمان ابن سينا ، لقد انقضى عهد السوفسطائيين من قديم ، وانتقلت الفلسفة من الحوار الشعبي في الأروقة والملاعب والبساتين ، وانحصرت في داخل جدران المدارس ، وأصبحت صناعة فئة خاصة تتدارس في الكتب . إنها الفلسفة المدرسية التي تعتمد على احتذاء كتب أرسطو بوجه خاص وتتعقبها بالشرح والترتيب لغرض التعليم والتلقين . وفي هذا الجو الجديد ينبغي أن نفهم كتاب السفسطة لابن سينا ، فيتسنى لنا أن نفهم ماذكره من قبل من أنه نظر في وجوه الأغاليط ، وجمعها وجردها عن المواد صناعة كلية . وبذلك أصبحت السفسطة باباً من أبواب المنطق في جملته ، لا مجرد ملحق للجدل .

وابن سينا هو فيما نعرف أول مناطقة العرب الذين وضعوا السفسطة هذا الموضع من المنطق ، ثم جرى العرف على ذلك إن في الشرق أو الغرب حتى الآن .

---

(1) السفسطة لأرسطو ١٧٢ أ ، ٢٠ — ٤٠ وما بعدها .

## ٦ – أنواع المغالطات :

قسم أرسطو المغالطات قسمين : لفظية ومعنوية ، وظل تقسيمه عماد المناطقة منذ عهده حتى الفلسفة الحديثة ، حين حاول جون ستيورات "مل" أن يقسم المغالطات قسمة جديدة ؛ وكذلك حاول غيره . ومع ذلك لا يزال تقسيم أرسطو مأخوذا به باعتبار أنه أفضل ما أمكن الوصول إليه . فقد رأى المتأخرون من المناطقة – كما يقول "روس" – أنه من الضروري اتباع الخطوط الرئيسية فى علاجه للموضوع ، وعندما حاولوا الانحراف عن هذه الخطوط لم يصلوا إلى نتيجة أفضل[١] . ولا تزال كتب المنطق حتى اليوم تأخذ بما وضعه المعلم الأول ، وتستعمل الاصطلاحات التى وضعها ، ولو أنها تقتصر من أنواع المغالطات التى ذكرها أرسطو على أهمها[٢] .

وسوف نذكر قائمة هذه الأنواع ، مع ذكر الاصطلاح الذى استعمله ابن سينا ، وما يقابله باليونانية ، وباللاتينية .

(أ) التبكيت الداخل فى اللفظ — Παρὰ τὴν λέξιν
Fallaciae in dictione

(١) اشتراك الاسم — Παρὰ τὴν ὁμωνυμίαν
Aequivocatio

(٢) المماراة — Παρὰ τὴν ἀμφιβολίαν
Amphibologia

(٣) التركيب — Παρὰ τὴν σύνθεσιν
Compositio

---

(١) Ross : *Aristotle*, p. 61

(٢) انظر مثلا Morris Cohen and Ernest Nagel, *An Introduction to Logic and Scientific Method*, London, 1949.

( ٤ ) القسمة Παρὰ τὴν διαίρεσιν
Divisio

( ٥ ) الإعجام Παρὰ τὴν προσῳδίαν
Accentus

( ٦ ) شكل اللفظ Παρὰ τὸ σχῆμα τῆς λέξεως
Figura dictionis

(ب) المغالطات التي تقع بحسب المعاني ἔξω τῆς λέξεως
Fallaciae extra dictionem

( ١ ) ما بالعرض Παρὰ τὸ συμβεβηκός
Accidentis

( ٢ ) سوء اعتبار الحمل Παρὰ τὸ ἁπλῶς ἢ λέγεσθαι
A dicto secundum quid ad dictum simpliciter

( ٣ ) قلة العلم بالتبكيت Παρὰ τὴν τοῦ ἐλέγχου ἄγνοιαν
Ignoratio Elenchi

( ٤ ) المصادرة على المطلوب الأول Παρὰ τὸ ἐν ἀρχῇ λαμβάνειν
Petitio Principii

( ٥ ) إيهام عكس اللوازم Παρὰ τὸ ἑπόμενον
Consequentis

( ٦ ) جعل ما ليس بعلة علة Παρὰ τὸ μὴ αἴτιον ὡς αἴτιον
Non causa pro causa

( ٧ ) جمع المسائل الكثيرة في مسألة واحدة

Παρὰ τὸ τὰ δύο ἐρωτήματα ἓν ποιεῖν
Plurium Interrogationum

لاحظ أرسطو نفسه أن تصنيفه ليس كاملا ، لأنه لم يستوف جميع أنواع المغالطات ، و يرجع ذلك إلى أن عدد العلوم لايتناهى ، هذه العلوم التى تستند إلى الاستقراء . وفى ذلك يقول : « لاينبغى أن نحاول إحصاء عدد المواضع التى تقوم عليها مغالطة من نروم ردهم قبل أن يتم لنا العلم بكل شيء . غير أن هذه المعرفة الكلية لايمكن أن تكون موضـــوعا لتعليم واحد ، إذ مادام عدد العلوم لايتناهى ، فبراهينها لاتتناهى كذلك »[1] يريد أن يقول إنه من المستحيل قبل أن نبلغ العلم الكلى والبراهين الكلية أن نحصى فى كل علم أغاليط أولئك الذين نبغى تبكيتهم . وهذا الاحصاء عمل فوق طاقة الإنسان . لذلك ينبغى الاقتصار على المبادئ المشتركة المتصلة بالجدل ، لأن الجدل هو العلم الخاص بهذه المبادئ[2] . وهذا المعنى هو الذى بسطه ابن سينا بقوله : إن العلم بالجزئيات لايتناهى ، أو بحسب عبارته : «ولا تظن أن هذه القوانين إنمـا تتم لك إذا علمت كل موجود ، ونظرت فى كل خطأ وصواب ، فإن ذلك لايتناهى . بل إنمـا تتم لك إذا علمت الأصول والقوانين التى تنتزع من أمورها ، وتكون سائرها على قياسها . وأنت تعلم أن الجزئيات من التبكيتات البرهانية والجدلية غير متناهية»[3] .

وحاصل كلام أرسطو، ثم ابن سينا من بعده ، أن المغالطات تحصر أو يمكن أن تحصر فى القياس ، ولا يمكن ذلك فى الاستقراء . ولذلك عنـــد ما أراد "جون ستيوارت مل" أن يضع أساسا جديدا للمغالطات نظر إلى الاستقراء، وهو

---

(١) الفصل التاسع ١٧٠ أ ، ٢٠ — وتجرى ترجمـة يحيى بن عدى كما يأتى : « فأما سائر وجوه التبكيت والتهجين فى الكلام فليس ينبغى لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء ، وذلك لا يكون لصناعة واحدة ، وذلك أن الصناعات كثيرة و بغير نهاية » .

(٢) من تعليق " تريكو " فى ترجمته لسفسطة أرسطو .

انظر Aristote : *Organon* VI, Traduction par Tricot, Paris, 1950, p. 89.

(٣) السفسطة ، ص ٤٠

منهج البحث الموصل إلى كسب العلوم المختلفة . ويرجـــع ذلك إلى اختلاف المذهبين اللذين يقيم عليهما أرسطو و"مل" منطقيهما . ذلك أن فلسفة أرسطو عقلية تستمد الحق من المبادئ الأولى الموجودة فى العقل ، وفلسفة "مل" حسية تعتمد على المشاهدات والتجارب . ومن هنا وضع "مل" تقسيمه للأخطاء على أساس الاستقراء الذى يبدأ بالملاحظة ، ثم بالتعميم للوصول إلى القوانين العلمية ، وكان أهم المغالطات عنده هى تلك الأخطاء الخاصة بالملاحظة Fallacies of observation ، وهى أخطاء تتلاءم مع النظرة التجريبية للعلم[1] . والحال كذلك فى المنطق الرياضى الحديث ، ففيه مغالطات تختص به ، وتتلاءم مع هـــذا النوع من المنطق . فإذا كان أرسطو قد اعترف بأن تصنيفه ليس كاملا ، فذلك يرجع إلى بنـاء منطقه على مذهب ميتافيزيقى معين ، هو الذى أخذ به ابن سينا .

الملاحظة الثانية على تصنيف المغالطات ، هى إمكان اعتبار المغالطة الواحدة واقعة تحت أكثر من قسم . وقد فطن أرسطو إلى ذلك فضرب مثلا بالتبكيت الناشئ عن سوء اعتبار الحمل ؛ كقولنا إن الشئ قد يكون ضعفا وليس ضعفا فى آن واحد ؛ وذلك إذا أخذنا الضعف مع اختلاف الزمان ، أو تارة باعتبار الطول وأخرى باعتبار العَرْض ؛ وهذا النوع من المغالطة يمكن أن يدخل فى المغالطات اللفظية[2] . ويعترف ابن سينا كذلك بأن المغالطة الواحدة يمكن اعتبارها تحت أكثر من قسم . مثال ذلك عندما تكلم على قلة العلم بالتبكيت ، قال : «ولا يبعد أن يدخل هذا الموضع فى المغالطات اللفظية ، من جهة أن المغالطة وقعت فى اللفظ لتقصير فيه وإيهـام معنيين ، وإن كان قد يدخل فى المغالطات فى القياس ،

---

(1) انظر Joyce, *Principles of Logic* و Mill, *System of Logic*

(2) أرسطو ١٦٧ ا ، ٢٥ — ٣٥

من جهة أن القياس فيه على غير المطلوب[1] » . وهذا يوافق ما ذهب إليه أرسطو حين زعم أن جميع أنواع المغالطات يمكن أن ترد إلى نوع واحد هو الجهل بالتبكيت Ignoratio Elenchi [2]. وقد كتب كثير من المحدثين ينقدون تصنيف أرسطو، فقال الدكتور إبراهيم مدكور : إن من عيوب هذا التصنيف ذكر أنواع من المغالطات ليست جارية فى الاستعمال، وإغفال أنواع أخرى على شيء من الأهمية، وأرسطو نفسه يعترف بأنه ربما كانت هناك مغالطات غير التى أشار إليها ، وفوق ذلك هو تصنيف متعسف، ويمكن رد جميع الأنواع إلى الجهل بالتبكيت ؛ إلى أن قال : « إن ابن سينا بدلا من تعديله تصنيف أرسطو يعتمد عليه ، ويدور حوله ، ولا يضيف إليه جديدا . وقد حاول بعض المناطقة المحدثين أن يضعوا تصنيفا جديدا للمغالطات يخالف ماوضعه أرسطو، ولكنهم قل أن يصلوا إلى نتيجة أكثر إرضاء[3] » .

ويرجع اضطراب أرسطو إلى أنه نظر إلى المغالطات من زوايا متعددة . فهو يبدأ كتابه بقسمة الاستدلال قسمين حق وظاهر ، وأن السفسطة هى الاستدلال الذى يبدو عليه ظاهر الحق ، وليس حقا ؛ وذلك إما عن قصد وتمويه من السوفسطائى المغالط ، وإما عن جهل بالقياس الصحيح المنتج . وفى الفصل السادس يضيف إلى هذا الأساس فى المغالطات أساسا آخر هو الجهل بالتبكيت . وقبل ذلك فقد اتخذ أساسا ثالثا هو قسمة المغالطات قسمين أحدهما لفظى ، والآخر خارج اللفظ أو معنوى .

---

(١) السفسطة ، ص ٢٢

(٢) الفصل السادس ١٦٨ أ ، ١٦ — ٢٠

(٣) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, 1934, pp. 237-239.

وقد أورد ابن سينا جميع هذه الأسس، ولكنه استبعدمنها، و بطريقة حاسمة، أن جميع أنواع المغالطات يمكن ردها إلى الألفاظ. وبذلك تنحصر المغالطات فى الجهل بالقياس الصحيح ، وهو الاتجاه الذى انتهى إليه فى كتبه الأخرى مثل النجاة والإشارات ، مما يجعل السفسطة جزءا من المنطق فى جملته، لا ملحقا للجدل. والتصنيف الجديد الذى ذهب إليه فى كتبه المتأخرة يقسم المغالطات قسمين: صورية ومادية. أما الصورية فترجع إلى تركيب القياس وأنه غير منتج، وأما المادية فترجع إلى كذب المقدمات. وقد أخذ بهذا التصنيف الجديد معظم المناطقة فيما بعد ، فى الشرق والغرب على السواء[1] .

وهناك أسباب بسيكولوجية للوقوع فى الغلط ، وأخرى إبستيمولوجية. أما الأسباب النفسية فقد عددها أرسطو ، وأهمها الهوى والانفعال مثل الغضب . وهذه الأسباب وإن أوردها ابن سينا ، لم يقف عندها طويلا . أما الأسباب الإبستيمولوجية فهى العجز عن التمييز ، وذلك يرجع إلى المشابهة بين الأشياء[2]. وقد ناقش ابن سينا هذه المسألة مناقشة طويلة، وأرجع إليها السبب فى جميع المغالطات . فهو عندما تعرض لأنواع المغالطات وإمكان ردها جميعا إلى الجهل بالتبكيت، أو إلى الجهل بالقياس الحقيقى والتبكيت الحقيقى يقول : «والسبب المقدم فى ذلك ، وفى كل ضلالة، سبب واحد، وهو : العجز عن الفرق بين الشئ وغيره، والفرق بين النقيض وغير النقيض. فإن الجهل بأن غير النقيض نقيض ، كالجهل بالفرق بين الشئ وهو هو »[3] فكأنه رد

---

(1) انظر مثلا ليارد فى كتابه " المنطق " Liard, *Logique*, Paris و 10ème éd. حيث يقسم المغالطات الى صورية formels ، ومادية matériels ، ثم يتحدث عن المغالطات فى الاستقراء ويورد أهم ما ذكره ستيوارت مل — أما كوهين وناجل فقدقسما المغالطات ، الى صورية ، ومادية وصف صورية أو لفظية semilogical ، verbal المرجع السابق ص ٣٧٦

(2) انظر السفسطة لأرسطو — الفصل السابع ١٦٩ أ وما بعدها ، وكذلك الفصل العاشر.

(3) السفسطة ، ص ٣٢

نوعى المغالطة ، اللفظية والمعنوية ، نعنى تلك التى تصيب التصور وتلك التى تصيب التصديق ، إلى أصل عقلى آخر هو العجز عن التمييز والتفرقة . وهذا هو المبدأ نفسه الذى ذهب إليه ديكارت فى منهجه من وجوب الوضوح والتميز .

يحصل التميز — ويسميه ابن سينا « التفصيل » أيضا — فى الذهن ، وينشأ من تطبيق المعنى على اللفظ ، وعن تصور المعنى فى الذهن وصلته بالشئ الخارجى . ذلك أن اللفظ واسطة بين الشئ الخارجى ، وبين المعنى الذهنى . وعند ما يتعلق المنطق باللفظ يبتعد عن المعنى ، ثم عن الشئ الخارجى ، فإذا شاء أن يلحظ الصواب فعليه أن يلحظ الشئ نفسه . أو بعبارة ابن سينا : « ومن قدر على التميز بادر فلاحظ الشئ نفسه ، وصار سماده للفظ إشارة فيه على المعنى، حتى إذا قال "موجود وواحد" تميز له مثلا ما هو الأولى بذلك[1] . وعنده أن الألفاظ أكثر تضليلا من المعانى ، « ولذلك ما يقع الغلط فى المحاورة أكثر منها فى الفكرة »[2] . وهكذا وضع ابن سينا إصبعه على جو السفسطة الأرسطية ، نعنى « المحاورة » ، فقد كان تعليم السوفسطائيين وخطابتهم وبلاغتهم ، وجدل الإيليين ، وفلسفة سقراط وأفلاطون، وحتى أرسطو نفسه، قائمة على المحاورة والمناقشة . وكان طلب المعرفة والعلم فى ذلك العصر لا يعتمد على الكتب بمقدار ما كان يعتمد على السماع . ولم تكن المحاورة اللفظية، أو المناقشة discussion[3] هى طريقة التعليم فقط ، بل كانت كذلك الطريقة التى يتعاون بها الأصحاب فى البحث عن الحقيقة الفلسفية . فلا غرابة إذن ألا يبحث أرسطو فى معظم كتبه المنطقية فى التفكير الذى يدور فى الذهن ، بل الحجة التى تجرى بين شخصين متنازعين .. فهو يبحث فى الطرق التى يمكن بها فى هذه المحاورات اللفظية طلب الحقيقة ، وامتحان الحلول المقترحة للمسائل

(١) . السفسطة ، ص ٣٣ (٢) السفسطة ، ص ٣٤

(٣) Joyce, *Principles of Logic*, p. 264.

المطروحة ، وتجنب الحجج الزائفة للغالطين[1]. وبما أن ابن سينا كان قد نقل المنطق من هذا الجو اللفظى إلى جو « الروية الباطنة » ، أو « النطق الداخلى » ، فقد جعل عنايته بالمعانى وأساليب التفكير ، لا بالألفاظ ، إذ « ليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطلع المحاور على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يغنى عن اللفظ ألبتة »[2] .

هذا هو السر فى أن ابن سينا هاجم القائلين بأن جميع أسباب الغلط ترجع إلى اللفظ ، ورفض هذا الرأى رفضا باتا ، واتجه بعد ذلك اتجاها جديدا فى قسمة المغالطات إلى صورية ومادية .

## ٧ — طريقة التحقيق :

رجعنا إلى جميع المخطوطات التى وُصِفت عند تحقيق مدخل ابن سينا من الشفاء ، وأضفنا إليه مخطوطا رمزنا إليه بحرف « سا » . واتبعت الطريقة ذاتها فى التحقيق[3] .

ولكنا نود أن نضيف بعض الأمور بمناسبة هذا الكتاب .

(أ) رجعنا فى ضبط الأمثلة ، وتحقيق العبارة إلى كتاب السفسطة لأرسطو ، وإلى الترجمة العربية القديمة . وبما أن كتاب ابن سينا

(١) المرجع السابق ص ٢٦٥

(٢) الشفاء ، المدخل — ص ٢١ — ٢٢

(٣) الشفاء ، المدخل ، المقدمة ٣٥ — ٤٢

ليس ترجمة لكتاب أرسطو ، فلم نجد ضرورة لذكر المواضع الأصلية من كتاب أرسطو . وفى مقدمتنا نماذج لهذه الموازنة ، التى أفادت فى تصحيح كثير من المواضع ، ووضحت كثيرا من القراءات .

(ب) هناك أسماء أعلام من اليونانيين وردت خلال الكتاب . وقد اضطرب النساخ فى رسم هذه الأعلام . وقد أوردنا فى المتن الرسم القريب للنطق اليونانى ، والجارى الآن فى الاستعمال . مثال ذلك «زينون» فإنه يرسم فى جميع المخطوطات « زنين » .

(ج) وهذا ثبت بالمخطوطات التى رجعنا إليها ورموزها .

ب = بخيت ، رقم ٣٣١ مكتبة الأزهر خصوصية .

بخ = هامش بخيت .

د = دار الكتب ، رقم ٨٩٤ فلسفة .

س = سليمانية ( داماد ) رقم ٨٢٤

سا = سليمانية ( داماد ) رقم ٨٢٢[١]

م = المتحف البريطانى رقم ٧٥٠٠

ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨

هـ = المكتب الهندى ٤٧٥٢

أحمد فؤاد الأهوانى

(١) يراجع وصف هذا المخطوط الجديد فى " جوامع علم الموسيق " من كتاب الشفاء ، المقدمة ص ٢٩

# السفسطة

# المقالة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

# الفن السابع من المنطق

## فى السفسطة

## [ الفصل الأول ]

### ( ا ) فصل فى تعريف المغالطة وتحديد أجزاء الصناعة المشاغبية

قد قلنا فى المحاورة الجدلية بحسب الكفاية . وأمّا التبكيتُ المغالطى ، وهو القياسُ الذى يَعْمله المتشبهُ بالجدلى أو التعليمى لينتج نقيضَ وضعٍ مّا ، فبالحرى أن نتكلم فيه ، و بالحرى أن لا نسميه تبكيتا وتوبيخا بل تضليلا ، كما سلف منا ذكره .

---

(١) البسملة : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، ه || (٢ — ٥) فى السفسطة من كتاب الشفاء بخ || الفن السابع من الجملة الأولى فى سوفسطيقا وهو مقالتان المقالة الأولى ثلاثة فصول غير مترجمة فصل س || خرم فى نسخة سا حتى صفحة ٦ || الفن السابع من كتاب الشفاء و يشتمل على معانى السفسطة مقالتان وهو يشتمل على معانى السفسطة المقالة الأولى من الفن السابع من الجملة الأولى من المنطق ثلاثة فصول الفصل الأول م || الفن السابع وهو مقالتان تشتمل على معانى السفسطية المقالة الأولى فصل ن || الفن السابع من الجملة الأولى من المنطق فى سوفسطيقا المقالة الأولى وهى ثلاثة فصول غير مترجمة فصل ه (٥) لم تذكر جميع المخطوطات التى رجعنا اليها عنوان هذا الفصل ، وجميعها تذكر أن المقالة الأولى ثلاثة فصول ، مع أنها أربعة . وقد وضعنا هذا العنوان عن فهرست مصنفات ابن سينا تأليف يحيى مهدوى وقد وضع عنوان فصول الشفاء عن نسخة كتبخانة ملى تهران ٥٨٠ ، مع العلم أن هذا المخطوط يذهب إلى أن المقالة الأولى ثلاثة فصول ، الفصل الأول فى تعريف المغالطة وتحديد أجزاء الصناعة المشاغبية و بيان كيفية وقوع الغلط من جهة الألفاظ فى التبكيتات المشاغبية ، بجمع بذلك عنوان فصلين فى فصل واحد [ المحقق ] .

( ٧ ) يعمله : يعلمه د || أو التعليمى : والتعليمى د || (٨) و بالحرى أن : و بالحرى فى أن د ، س ، ه .

وذلك أنه كما أن من الأمور حقا ومتشبها ، مثل ما أن من الناس من هو نقى الجيب ، طيب السريرة ، ومنهم من يتراءى بذلك بما يظهره مما يعجب منه ويكنيه عن نفسه ؛ ومن الحسن ما هو مطبوع ، ومنه ما هو مجلوب بتطرية ؛ وفى الأمور الجمادية ما هو فضة وذهب بالحقيقة ، ومنها ما هو مشبه به كمارقشيثا(*) الفضية والذهبية ، وما يتخذ من الرصاص المصلب، وما يصبغ من الشبه بالمرار(**) ؛ ومن الفضة يصبغ بالمرار وسائر الأصباغ التى يتخذها أصحاب الحيل . كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود ، وقد يكون منه ما هو تبكيت سوفسطائى مشبه بالحق ولا حقيقة له قياسية موجودة ، وإنما يتروج على ظن من لم يتدرب ، كأنهم ناظرون من بعيد .

والفرق بين القياس المطلق والتبكيت المطلق : فهو أن القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة ؛ فإن القياس : قول إذا سلمت فيه أشياء لزم عنها لذاتها قول آخر اضطرارا .

(١) ومتشبها : ومشبها د ، م ، ن ، ه || من هو : + بالحقيقة د ، م ، ن ، ه || (٢) الجيب : الحسب س || (٣) ويكنيه : ويمكنه س ، م ، ن ، ه || ومن : من س || (٤) وفى : فى س || ومنها ما : ومنه ما ب ، د ؛ وما س || (٥) كمارقشيثا : كما ترى المارقشيثا د ؛ كالمارقشيثا س || (٦) الشبه : النسبة ن || بالمرار : من المرار د || وسائر : ومن سا ، ن || (١٠) فهو : هو د ؛ ساقطة من س ، ن ، ه || (١١) عنها : عليها م || (١٢) اضطرارا : اضطرار يا ب .

(*) مارقشيثا : وقد تكتب بدون ألف هكذا : مرقشيثا ، صنف من الحجارة يستخرج منه النحاس ؛ ومنها ذهبية ، ومنها فضية ، ومنها نحاسية . وكل جوهر منها يشبه الجوهر الذى ينسب اليه فى لونه ، وكلها يخالطها الكبريت ( المعتمد فى الأدوية المفردة لابن رسول ، وعجائب المخلوقات للقزوينى ) [ المحقق ] .

(**) الشبه : محركة ، النحاس الأصفر ( أقرب الموارد ) ، والمرار بالضم ، شجر مر ، وقيل المرار حمض . والمرار بالكسر من أمره به ، كإمرار الحديد على الطست ( اللسان ) [ المحقق ]

وأما التبكيت المطلق : فهو قياس على نتيجة هي نقيض دعوى وضع . والتبكيت السوفسطائي : هو قياس يرى أنه مناقض للحق ، ونتيجته نقيض الحق ، وليس كذلك بالحقيقة ؛ والسوفسطائي يروجه من غير أن يشعر هو به ، أو يشعر أكثر الناس بما يفعل هو . وإنما يقع هذا الترويج لأسباب كثيرة : أوكدها وأكثرها وقوعا ما يكون بسبب تغليط الألفاظ باشتراكها فى حد انفرادها أو لأجل تركيبها ؛ ويكون حاصل السبب فى ذلك أنهم إذا تكلموا أقاموا الأسماء فى أذهانهم بدل الأمور ، فإذا عرض فى الأسماء اتفاقٌ وافتراقٌ ، حكموا بذلك على الأمور ، مثل الحاسب غير الماهر إذا غلط فى حسابه وعقده ، ظن أن حكم العدد فى وجوده هو حكم عقده ؛ وكذلك إذا غالطه غيره .

وقد أوجب الاتفاق فى الاسم سببٌ قوى : وهو أن الأمور غير محدودة ، ولا محصورة عند المسمين ، وليس أحد منهم عند ما يسمى أمكنه حصر جميع الأمور التى يروم تسميتها ، فأخذ بعد ذلك يفرد لكل معنى اسما على حدة ، بل إنما كان المحصور عنده ، وبالقياس إليه ، الأسماء فقط ؛ فعرض من ذلك أن جوز الاشتراك فى الأسماء ، إذا كانت الأسماء عنده محصورة ، ولا يحتمل أن يبلغ بها تركيب بالتكثير غير متناه ، لأن الأسماء حينئذ تجاوز حدا لحقه إلى طول

(١) هى : مع س || (٢) قياس : + مناقض النتيجة فاسدها ن ، ه || (٣) والسوفسطائى : ولكن السوفسطائى د || || أن يشعر : أن لا يشعر ن || (٤) الترويج : التروج ن || (٥) وقوعا : وقوع ب ، س ، ن ، ه || تغليط : تغليظ ب ، د ؛ + يرى أنه مناقض للحق ونتيجة إلى ن || (٦) أو لأجل : ولأجل ن || حاصل : خاص د || (٨) حسابه : حسبه س ، م ، ن ، ه || (٩) ظن : وظن س ، ن || حكم : ساقطة من س || غالطه : غالط س ، ن || (١١) عند ما : ساقطة من ه || يسمى : سمى م ، ن || (١٣) فعرض : تعرض د ، س || أن : إلى ن (١٤) إذا : إذ م ، ه || عنده : عند ه || ولا : لا د || (١٥) بالتكثير : فى التكثير ه .

غير محتمل، فلم يُوَطِّن المسمى الواحد والمختلفون أنفسهم إلا على انحصار الأسماء فى حد ، ومجاوزة الأمور كل حد ، فعرض اشتراك أمور كثيرة فى لفظ واحد . فهكذا ينبغى أن تفهم هذا الموضع ؛ وهو متكلف مجرورٌ إلى الصواب كرها .

وقد قلنا فى الفنون الماضية ما دل على استنكارنا أن يكون السبب فى اشتراك الاسم تناهى الألفاظ ، وغير تناهى المعانى . وإذا فُهِم على هذه الصورة كان أقرب إلى الصواب . فهذا هو من أسباب أن وقع الاشتراك فى الأسماء ، ووقعت المغالطة بسببه، وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب ؛ فكما أن الحاسب إذا كان غير متمهر يغلط نفسه ، ويغلطه غيره ، كذلك يعرض لمن لا خبرة له بما يعرض من الألفاظ وغيرها من وجوه الغلط التى سنذكرها .

ويشبه أن يكون بعض الناس ، بل أكثرهم ، يقدم إيثاره لظن الناس به أنه حكيم ، ولا يكون حكيما ، على إيثاره لكونه فى نفسه حكيما ، ولا يعتقد الناس فيه ذلك . ولقد رأينا وشاهدنا فى زماننا قوما هذا وصفهم : فإنهم كانوا يتظاهرون بالحكمة، ويقولون بها، ويدعون الناس إليها ، ودرجتهم فيها سافلة ؛ فلما عرفناهم أنهم مقصرون ، وظهر حالهم للناس ، أنكروا أن تكون للحكمة حقيقة ، وللفلسفة فائدة . وكثير منهم لما لم يمكنهم أن ينتسب إلى صريح

---

(١) والمختلفون : + فى ب ، س || (٢) ومجاوزة : أو مجاوزة م || (٣) مجرور : ومجرور س || (٥) الماضية : ساقطة من م || استنكارنا : استكثارنا ب || (٦) وإذا : فاذا هـ || (٧) كان : كانت ن || (٨) ووقعت : ورفعت د || المغالطة : المغالطات د ، س || عقد : عند هـ || (٩) فكما : وكما ب ، س ، م ، ن ، هـ || متمهر : متميز هـ || نفسه : بنفسه س ، م ، ن ، هـ || ويغلطه : ويغلط م ، ن || كذلك : وكذلك ب || (١٠) وغيرها : وغيرهما ن || (١١) ويشبه : ويشتبه ن || (١٥) للحكمة : الحكمة م || (١٦) يمكنهم : + إلى م || ينتسب : ينسب م .

الجهل ، ويدعى بطلان الفلسفة من الأصل ، وأن ينسلخ كل الانسلاخ عن المعرفة والعقل ، قصد المشائين بالثلب ، وكُتُبَ المنطق والبانين عليها بالعيب ، فأوهم أن الفلسفة أفلاطونية ، وأن الحكمة سقراطية ، وأن الدراية ليست إلا عند القدماء من الأوائل .

والفيثاغوريون من الفلاسفة ، وكثير منهم قال : إنَّ الفلسفة ، وإنْ كان لها حقيقة مَا ، فلا جدوى فى تعلمها ؛ وإن النفس الإنسانية كالبهيمية باطلة ؛ ولا جدوى للحكمة فى العاجلة ؛ وأما الآجلة فلا آجلة . ومن أحب أن يعتقد فيه أنه حكيم ، وسقطت قوته عن إدراك الحكمة ، أو عاقه الكسل والدعة عنها لم يجد عن اعتناق صناعة المغالطين محيصا . ومن ههنا تنجت المغالطة التى تكون عن قصد ، وربما كانت عن ضلالة .

والمغالطون طائفتان : سوفسطائى ، ومشاغبى . فالسوفسطائى هو الذى يتراءى بالحكمة ، ويدعى أنه مبرهن ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يناله أن يُظَن به ذلك . وأما المشاغبى فهو الذى يتراءى بأنه جدلى ، وأنه إنما يأتى فى محاوراته بقياس من المشهورات المحمودة ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يناله أن يظن به ذلك .

---

(١) الجهل : الحمل ن || (٢) المنطق : المنلقيين س ، م ، ه || والبانين : والتايين ب ؛ والناس ن || بالعيب : بالغيب م ، بالعتب ه || (٣) فأوهم : فانهم م || (٥) والفيثاغوريون : والفيثاذورثون ب ؛ والفوثاغوريون ن || منهم : + من ه || (٦) ما : ناقصة من س || جدوى : وجدوى د || كالبهيمية : كالبهيمة س || (٧) ولا : فلا د || فلا آجلة : ناقصة من س || (٨) قوته : ساقطة من س || عاقه : غاية م || عنها : منها م . || (٩) محيصا : مختصا م || تنجت : نبحث م || (١١) والمغالطون : والمغالطيون م ، ه || ومشاغبى + مرائى د ، س ، م ، ن ، ه || (١٢) بالحكمة : للحكمة ب || (١٣) بأنه : أنه د || جدلى : جدل ن || إنما : ساقطة من س ، ه || (١٤) محاوراته : محادثة س ؛ محاورته م ، ه || ولا : فلا ن || أكثر : أكثره م || يناله : قاله بخ .

والحكيم بالحقيقة هو الذى إذا قضى بقضية — يخاطب بها نفسه أو غير نفسه — يعنى أنه قال حقا صدقا ، فيكون قد عقل الحق عقلا مضاعفا ؛ وذلك لاقتداره على قوانين تميز بين الحق والباطل ، حتى إذا قال صدقا ، فهذا هو الذى إذا فكر وقال أصاب ، و إذا سمع من غيره قولا ، وكان كاذبا ، أمكنه إظهاره ؛ والأول له بحسب ما يقول ، والثانى بحسب ما يسمع . فبالحرى أن يكون أول ما يصرف إليه السوفسطائى وكده أن يتقرىء الألفاظ المشتركة ، ويجمعها ، و ينصبها حذاء عينه ، بل أن يحيط علما بجميع المخاطبات والمحاورات السوفسطائية وأصنافها ، لتكون مادة معدة له لما يفعله . و يكاد أن يكون اشتراك الاسم هو أنفع شىء له فى أن يظن به أنه حكيم .

ولا حاجة لنا إلى إثبات وجود هذه الألفاظ المشتركة وأجناس المخاطبات المضللة ، إذ الأمر فى وجودها ظاهر ؛ ونقول : إن أجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالأمور الكلية أربعة : البرهانية، والجدلية، والامتحانية ، والمشاغبية ؛ وقد عرفتها فيما سلف لك ، وعرفت الفرق بين المشاغبية والسوفسطائية، وعرفت أن المغالطية تجمعها جميعا ، وقد عرفت البرهانية والجدلية والامتحانية ، و بقيت المشاغبية ، فنقول :

(١) والحكيم : والحكم ن || (٢) يعنى : ناقصة من ب ، د ، س ، م || (٣) لاقتداره : هنا انتهاء الخرم فى مخطوطة سا || حتى : ساقطة من س || قال : + قال س ، م ، ه || صدقا : صدق د || (٤) وكان : فكان م || كاذبا : كذبا س ، ن ، ه || (٥) والأول : فالأول س || (٦) وكده : فكره ن || (٧) حذاء : تجاه د || (٨) لتكون : ناقصة من سا || (٩) شىء : ناقصة من ن || (١٠) ولا : فلا د || لنا : لذا د || (١١) أجناس : الأجناس ب ، ن || المحاورات : للمحاورات ن || (١٣) لك : ساقطة من س || (١٣ — ١٤) المشاغبية ... ... المشاغبية : ساقطة من م || (١٤) تجمعها : تجمعهما ب ، سا || (١٥) وبقيت : وبقى ب ، س ، م .

إن أجزاء الصناعة المشاغبية خمسة : واحدها التبكيت المغالطى ؛ وثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلمه أو يقوله المخاطب ؛ وثالثها سوق الكلام إلى الكذب و إلى خلاف المشهور ؛ ورابعها إيراد ما يتحير فيه المخاطب و يشتبه عليه معناه من جهة اللفظ ، والإغلاق ، والإعجام ، وعلى ما سنوضح بعد ؛ وخامسها الهذيان والتكرير .

والتبكيت منه ما هو داخل فى اللفظ ، ومنه ما هو داخل فى المعنى . والفرق بين التبكيت و بين غيره : أن التبكيت هو نفس القول الذى يراد به إنتاج نقيض الوضع ؛ ونظير الحق مطلوب معلوم . وأما الآخر فليس المغالط يوردها على هذه السبيل ، بل قد يبتدئ بها ، ولا يعلم المخاطب مقصوده بها .

وكثيرا ما يسأل السوفسطائى عن طرفى النقيض ، فإن سلم له الموجبة مثلا عقد منها التبكيت ، و إن سلمت له السالبة لم ينتفع بها فى التبكيت ، وشنع بأن هذا الذى سلمتَ مخالف وغير مشهور ، فيكون صنيعه هذا من باب التشنيع ، ليس من باب التبكيت . وعلى هذا القياس صنيعه فيما بقى .

---

(١) واحدها : أحدها د ؛ واحده ه || (٢) التشنيع : الشنيع سا || (٣) و إلى : أو إلى د || (٤) والإعجام : والاعلام س ، ن || وعلى : و إلى س || سنوضح : سنوضحه س ، ه || بعد : ساقطة من س || (٧) و بين : و د ، س || (٨) ونظير : ونظر د || معلوم : + إما كذلك وما يتوسط حدسا ا ن || يوردها : يورده س ، ه || (٩) هذه : هذا ب || يبتدئ : يبتدأ س || بها : به س ، ه ؛ ساقطة من ب || (١٠) وكثيرا : وكثير م || يسأل : يسائل م ، ن || (١١) منها : منه م ، ن || له : إليه د || وشنع : وتشنع م ، ن || (١٢) مخالف : محال د ، س ، م ، ه || وغير : غيرسا ؛ وغيره ن || صنيعه : صنيعة ب || (١٣) باب : + التشنيع ب || هذا : ساقطة من س || صنيعه : صنعه ب || بقى : نفى د .

# [ الفصل الثانى ]

## (ب) فصل فى التبكيت الداخل فى اللفظ

وأما التبكيت الداخل فى اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام : باشتراك الاسم، والمماراة، [والتركيب] واشتراك القسمة ، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب، وبسبب اختلاف اللفظ . وجميع ذلك يؤثر فى القياس ، ويؤثر فى الاستقراء ، ويُعلم خطؤه أيضا بالقياس والاستقراء ؛ فإنك إذا استقريت الأمثلة تحققت أن هذه هى أسباب الغلط . والقياس يوجب عليك أنه إذا وقع من اشتراك الاسم ، أو الاستعجام ، أو غير ذلك ، وجب أن تختلف نسبة الوسط إلى الطرفين ، فلا يكون واحد [أ] بعينه ، بل تختلف نسبة الطرفين إلى النتيجة فلا يكون الطرفان أو أحدهما فى القياس هو بعينه الذى فى النتيجة ، فيعرض لا محالة أن لا يكون القياس فى الحقيقة قياسا ، والقياس يوجب عليك عكس هذا أيضا ، وهو أن أجناس المغالطات اللفظية هى هذه . وسيرد عليك هذا القياس فى موضعه من بعد .

---

( ٢ ) فصل فى التبكيت الداخل فى اللفظ : هذا العنوان فى نسخة م فقط || (٣) وأما : أما م || ( ٤ ) والتركيب : ساقطة من جميع النسخ ، [ والسياق يقتضيها ، وهى موجودة فى نص أرسطو ١٥٥ ب ، ٢٦ (المحقق) ] (٦) خطؤه : خطاؤه ب، م ، ه ؛ خطاه سا || والاستقراء : فالاستقراء د || (٧) عليك : + أيضا س || إذا : ساقطة من د || وقع : أوقع د || (٨) أوالاستعجام : والاستعجام س ، ن || (٩) فلا : ولا ن ، ه || (١١ — ١٣) الحقيقة ... موضعه : ساقطة من م || (١١) والقياس : والقول القياسى ن || (١٢) هذا : + القياس س ، م ، ه .

ومثال التبكيت المغالطى لاشتراك الاسم ، كمن يقول للتعلم إنه : "يعلم أو لا يعلم ؟ ، فإن لم يعلم فليس بمتعلم ، وإن علم فليس يحتاج إلى أن يتعلم". والمغالطة فى هذا أن قوله : " يعلم " يعنى به أنه يحصل له العلم ، ويعنى به أنه حصل له العلم ؛ والذى " يعلم ليس يتعلم " يصدق إذا كان ليس يعلم ، بمعنى أنه لا يحصل له العلم ، ويكذب إذا كان بمعنى حصل له العلم . وربما كان لفظة : " يتعقل " فى لغة العرب دالة على الفكرة والروية ، وربما كانت دالة على حصول العقل نفسه .

وكذلك قول القائل : " هل شئ من الشرور بواجب أو ليس بواجب ؛ فإن كان واجبا ، وكل واجب خير ، فبعض الشرور خير ؛ وإن كان ليس بواجب ، فلا يوجد ألبتة ، فإن ما لا يجب له وجود ولا وقتا ما فليس بموجود ، بل يُتَخَيَّلُ الموت والهرم وغير ذلك مما هو واجب ضرورة" . والمغالطة بسبب أن الواجب وجوده غير الواجبِ العمل به ؛ وإنما يقال لهما واجب باشتراك الاسم . ومفهوم الواجبِ الأول أن وجوده ضرورى ، ومفهوم الواجب الآخر أنَّ إيثاره محمودٌ .

---

(١) ومثال : والمثال م ، ن || (٢) علم : علمه ب ، سا || إلى : ساقطة من د ، س ، ه || (٣—٤) ويعنى ... ... العلم : ساقطة من ن || (٣) انه : ساقطة من س ، ن ، ه || (٤) يعلم ليس يتعلم : ليس يعلم م ؛ يعلم ليس بمتعلم ن || يصدق إذا : وإذا س || كان : ساقطة من د || ليس : ساقطة من س || بمعنى : ساقطة من ب (٥) لا : ساقطة من س ، ه || ويكذب : وكذب ه || (٦) لفظة ... ... كانت : ساقطة من سا || (٦) والروية : والرواية د || كانت : كان د ، س ، سا ، م || (٨) القائل : قائل ب ، د ، سا || هل : هو د || شئ : الشئ م ، ن || أو : و ه || (٩) وكل : فكل ب ، د ، سا ، م ، ن || فبعض الشرور خير : ساقطة من سا || (١٠) وجود : وجوده ب || (١١) يتخيل : نجد س ، ه .

وأيضا قولهم : " لا يخلو إما أن يكون الذى هو قائم هو القاعد بعينه ، أو لا يكون ؛ فإن كان هو القاعد بعينه ، فالشئ هو بعينه قائم وقاعد ؛ وإن كان غيره ، فليس القائم يقدر على أن يكون قاعدا ". والمغالطة أن قولنا : " القائم " نعنى به نفس القائم من حيث هو قائم ، ونعنى به الموضوع الذى يكون القيام وقتا فيه . فهذه أمثلة ما يقع باشتراك الاسم . فهذا القسم الأول هو الذى بحسب اشتراك اللفظ مفرد .

وأما المشاغبة ، أعنى المماراة ، فأن لا يكون الغلط الاشتراكى واقعا بحسب شئ من الألفاظ المفردة ، ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها ، كمن يقول : " العدو لى يتغصب " ، و " المقاوم لى يأخذ " . وهذا مثال يحسن فى غير لغة العرب ، ومعناه : أن هذه اللفظة يفهم منها تارة أنك تتغصب لى لمراغمة العدو ، وتارة أنك تتغصب للذى هو عدو لى . وكذلك : "أنت لأجل معاندتى تأخذنى ، أو تأخذ معاندى " .

وأما الأشبه بالغرض من الكلام العربى ، فأن يقول قائل : "هل الشئ الذى يعلمه الإنسان ، فذلك يعلمه الإنسان ، أو ليس كذلك ؟ فإن كان الشئ الذى يعلمه الإنسان فذلك يعلمه ، والإنسان يعلم الحجر ، فالحجر يعلم الحجر ؛ وإن لم

(١) القاعد : قاعد ن || (٢) أو ... ... بعينه : ساقطة من ن || القاعد : الفاعل سا || (٥) وقتا : + ما د ، ن || الأول : ساقطة من ب ، د ، سا ، ن || (٧) الاشتراكى : للاشتراك د || (٩) يقول : ساقطة من د || || المقاوم : للقاوم سا ، ه || (١١) لى لمراغمة : إلى المراغمة م || أنك : ساقطة من ن || || وكذلك : فكذلك د ؛ ولذلك ن || أنت : ساقطة من ن || (١٢) معاندتى : معاندى ، س ، سا ، ه ؛ معاند م || أو تأخذ : ساقطة من م || معاندى : معاندتى ن || (١٤) فذلك : بذلك سا ، ن || الانسان : ساقطة من د ، س ، سا ، ن || (١٥) فذلك : بذلك ب ، سا ، ن || وإن : فإن سا ، ن .

يكن كذلك ، فإذا علم شيئا فقد علم غيره " . أو يقول : " ما يعلمه الإنسان فهو ما يعلمه ، و يعلم الحجر فهو حجر" والسبب في هذه المغالطة أن لفظة "ذلك" ولفظة "هو" تارة تشير إلى المعلوم، وتارة إلى الإنسان. وكذلك: "هل ما يبصر الإنسان فإياه يبصر" . وكذلك ماقُلته : "موجوداً أنت موجود هو ، وقلت : إن الحجر موجود ، فأنت موجود حجرا" ؛ لأن قولك ، " أنت موجود هو " يجوز أن تفهم " أنت " موضوعا و " موجود هو " محمول عليه ؛ و يجوز أن يكون " أنت " هو تأكيد لقوله " قلته " ، أو صلة لقوله " قلت " ؛ و يجوز أن يقال الغلط فى هذا على جهة أخرى : ماقلت إنه موجود أنت ذلك موجود ، وقد قلت إن الحجر موجود ؛ و يكون هذا فيه أظهر . فهذا ما يقع الغلط فيه بسبب استناد أجزاء التركيب بعضها إلى بعض .

وقد يكون فيه بسبب اختلاف إيهام التقديم والتأخير ، فإن القائل إذا قال: " إن العالم شريف " أمكن أن يختلف الاعتبار ، فإنه يجوز أن يكون "العالم" أخذه موضوعا ، و " الشريف " أخذه محمولا ، و يجوز أن يكون المحمول هو " العالم " ؛ لكن أخره كما يقال : " عالم زيد " . ومثال ذلك لو قال : " الساكت متكلم " أمكن أن تفهم أن الساكت متكلم ، وأن تفهم أن المتكلم ساكت .

---

(٢) هذه : ساقطة من س || (٣) ولفظة : ساقطة من س || ما : ساقطة من س || (٤) ما قلته : قلت إنه س ؛ ما قلت هـ || موجودا : موجود د ، س ، ن || موجود هو : فذلك موجود س ، سا || وقلت : قلت س || (٦) وموجود : وموجودا ب ، س ، ن سا ، م ، هـ ، ن || (٧) أنت : ساقطة من ن || تأكيد : تأكيدا س ، سا ، هـ || لقوله : لقول د || صلة لقوله : صلة لقوله له ن || (٨) ذلك : ذلك س ، م ، ن || (١٠) استناد : إسناد ن || أجزاء : أمر د || (١٣) أخذه : ساقطة من د ، س || (١٥) متكلم : يتكلم د || أمكن : ساقطة من ن .

وباب الاتفاق فى الاسم ، وباب المشاغبة ، يرجع إلى خصلةٍ واحدةٍ ، وهى : أن يكون المفهوم مختلفا ؛ لكن الذى للاتفاق فهو بحسب لفظ لفظ من المفردات ، بأن يكون مشتركا بالحقيقة ، أو يكون مشتركا بالعادة للاستعارة والمجاز . والذى للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات ، كقول القائل : "معرفة الكتابة" فقد تُفْهَم به معرفةٌ يكون العارف بها الكتابة ، وتفهم به معرفة يكون المعروف بها الكتابة ، وتركيبه يوقع كثرة فى مفهومه ، وكل واحد من لفظى الكتابة والمعرفة ليست مشتركة فى هذا الموضع .

وأما الذى بالتركيب ، فهو أن يكون للقول عند التركيب حكم ، فيطلب أن يصدق ذلك الحكم عند التفصيل ، ويكون الغلط فى التركيب . ولا سواء أن يقال القول مركبا فيكون له حكم ، وأن يقال مفصلا ؛ مثال ذلك أن يقول القائل : "قد يمكن الجالس أن يمشى ، والذى ليس يكتب أن يكتب" ، فإنه لما عطف قوله : "الذى ليس يكتب أن يكتب" عطفه على أنه فى مثل حكمه من الإمكان الذى فيه ما يستغنى عن تكرير الإمكان مرة أخرى اجتزاء بالعطف ، وعلى أن حكمه حكم المعطوف عليه ؛ فإن فَصّل هذا كذب أن يقال "الذى ليس يكتب يكتب" ، وإنما كان يصدق مركبا على الإمكان والقوة ، فكان معناه : "والذى ليس يكتب هو بالقوة كاتب ؛

(١) وباب الاتفاق : والاتفاق ن || المشاغبة : المشاغبية م || (٢) وهى : هى م ، ن || (٢ — ٣) لفظ ... ... بالعادة : ساقطة من د || (٤) بين : من هـ || (٥) فقد : قد س || (٥ — ٦) وتفهم ... ... الكتابة : ساقطة من سا || (٦) وتركيبه : فتركيبه د || واحد : ساقطة من ن || (٧) مشتركة : بمشتركة س ، هـ || فى هذا : وهذا س || (٨) حكم : + ما س || فيطلب : فبطلت سا || (٩) يصدق : يطلب ن || التفصيل : + حكم أن يصدق ذلك الحكم عند التركيب ن || (١٠) يقال : يقول س || (١١) يكتب : ساقطة من د ؛ بكاتب م ، ن || عطف : أعطف م || (١٣) من : فى س ، هـ || || مايستغنى : فاستغنى س ، هـ || (١٤) اجتزاء : أخيرا د ، ب ، سا ؛ احترازس ؛ أجزاء م ؛ ساقطة من ن || وعلى ... ... عليه : ساقطة من م || المعطوف : المعطف د || (١٥) الذى : للذى د || يكتب : ساقطة من م || كان : ساقطة من ن .

ويتعلم الكتابة يَعْلَمها ويُعلِّمها". يجب أن تفهم هــذا الموضع هكذا، ولا تشتغل باشتراك اسم فى حديث أنه "ليس يكتب"، ففصل اشتراك الاسم فصل آخر قد مضى. وكذلك إذا ركب بين قولنا: "ليس يكتب" وقولنا: "يكتب" فإن هذا إن ركب معــه "القوة" فقيل: "الذى ليس يكتب بالقوة" كان القول صادقا، فإن فصل، وحذفت القوة، كذب القول، وصار الذى يتعلم الكتابة الآن هو فى نفسه كاتب، فهــو يتعلم ما يعلم. كذا يجب أن تفهم هذا الموضع.

وبعد هذا قول يمكن أن يُفْهم على أنه بيان كلى، ويمكن أن يفهم على أنه مثال آخر. أما الأول فعلى ما أعبر عنه. ولو كان القول الصادق يجب أن تكون أجزاؤه صادقة هكذا لكان مَنْ يمكنه أن يقول لفظا مركبا حقا واحدا، لقد كان أتى بأشياء كثيرة حقة؛ وليس كذلك، بل القائل حقا واحدا يجب أن يعتبر حَقِّيه فى ذلك الواحد؛ وأما أجزاء الحق فربما كانت باطلة؛ كقول القائل: "لو كانت الخمسة زوجا، كان زوج لا ينقسم". فإن هذا الواحد حق، وليس يلزم أن يكون جزآه حَقَّيْن. وأما الثانى فهو أنه إذا صح أن يصدق القول المركب من "أن يكتب"، "ولا يكتب" مفصولا عنه القوة، على أنَّ مفصوله صادقٌ صِدق مركبه، أمكن أن تغالط فتجعل من استفاد قوة على أمرٍ

(١) ويعلمها: ويعملها س || تفهم: تعلم ن || ولا: نلا ن || (٢) يكتب: + بالقوة هـ || (٣) وكذلك: ولذلك د؛ لك س || بين: من م || (٤) إن: ساقطة من س || (٥) بالقوة: ساقطة من سا || وحذفت: وصدقت س || (٦) يتعلم: + يتعلم هـ || || كذا: هكذا ن؛ + تعلم د || (٨) كلى: + ويمكن أن يفهم على أنه بيان كلى س || (١٠) هكذا: هنا د || (١٢) يعتبر: يعين ن || حقيه: حقة د، م، ن؛ حقيته هـ || فى: ساقطة من س || (١٣) كانت: كان هـ || (١٤) جزآه: حداه س؛ أجزاه م || (١٥) ولا يكتب: ساقطة من م || عنه القوة: عن الحق س || (١٦) أن: أنه س.

مّا واحدٍ بعينه ، فقد اقتدر على أمورٍ كثيرة غيره ، إذا كان إدخال القوة وإخراجُها واحدا .

وقد قيل فى هذا شىء آخر يوجب أن يكون هذا الباب و باب المراء واحداً فإنّ ذلك التفسير يجعل هذا المثال مشتركا فى تركيبه لا مغالطا بتفصيل التركيب فيه ، ولا يجب أن نمنعه ألبتة . فهذا المثال الذى أورد ، وسائر الأمثلة ، ليس هو مثال ما يكذب بالتركيب ، وهو الغرض ، بل مثال أن الشىء قد تختلف حال تركيبه وتفصيله . وأما الأمثلة التى تحتاج إليها لهذا الباب ، فهى التى يكون التركيب فيها كاذباً لا صادقاً . والمعلم الأول عَوّل فى ذلك على الأفهام . على أن هذه الأمثلة قد يمكن أن يُتعسف فيها ، وتُتَناول على وجهٍ يطابق أنْ يكون الكذب فى التركيب ؛ ولكنا نكره مثل هذا التعسف .

وأما المثال الذى يوافق الغرض فقول القائل مُركَّبًا : "الماشي يمكن أن يجلس حال ما هو ماش" ، فإنّ هذا التركيب كاذبٌ ، و جزآه ليس فيهما كذب . فإنْ شاء أحدٌ أن ينظر كيف تفسير هذا على وجهٍ مطابق للغلط فى التركيب ، فيلحق بهذا الموضع فصل من موضع آخر .

وأما الموضع الذى من القسمة فأنْ يكون الشىء عند التحليل صادقا ، وعند التركيب غيرَ صادقٍ ، أو مُغلِّطًا جارا إلى الكذب ، و إن كان له تأويلُ صدقٍ ؛

---

(٣) واحدا : + وقد قيل فى هذا م || (٥) أورد وسائر : أورده سائر د ؛ أورد سائر س || (٧) الباب : المثال م || التى : أن م ، ن || (٩) على : وعلى سا || وتناول : وتؤول د ، س ، ن ، هـ || يطابق : مطابق د ، س ، سا || (١٠) ولكنا : لكنا م ، هـ || (١١) المثال : المحال د || فقول : فيقول هـ || (١٣) تفسير : تفسر د ، س ، م ، ن ، هـ || هذا : هذه س ، م ، ن ، هـ || مطابق : يطابق ب || (١٤) موضع : مواضع د || (١٥) التحليل : التركيب هامش هـ || (١٦) التركيب : التفصيل هامش هـ || جارا : جاره || وإن : فإن د .

وذلك التحليل إما بحسب الموضوع من القول ، و إمّا بحسب نفس القول . والذى بحسب الموضوع من القول إمّا أنْ يكون القولُ صادقاً على أجزاء الشيء مجموعه و يجعل صادقاً على الأجزاء بالتفصيل ، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام فى التفصيل ، فيجعل الشيء أجزاء نفسه ، وله أحكامها التى بالتفصيل ، وربما كانت متقابلة ؛ مثال الأول قول القائل : " إنّ خمسةً زوج وفرد ، وكل ما هو زوج وفرد زوج ، فالخمسة زوج " ؛ كما كل ما هو أبيض وحلو فهو أيضا أبيض . وليس كذلك ، بل الزوج جزء من خمسة ، والفرد جزء آخر ، وليس هو بحسبها زوجا وفردا ، وإن كان فى نفسه فردا ، بل له جزء زوج وله جزءٌ فرد ، وهو مركب من زوج وفرد ، لا زوج وفرد . وكذلك قول القائل : " إن الأعظم مساوٍ و زيادة ، فهو مساوٍ " . ومثال الثانى : " أن الخمسة ثلاثة واثنان ، فهو ثلاثة واثنان معا " ؛ وهذا خلف .

والذى بحسب القول ، فمثل قول القائل : إن كان الإنسان حجرا ، فالإنسان جماد . وهذا تركيب صادقٌ من تفصيلين كاذبين . ولا سواء أن يكون الشيء يصدق مفصلا ومركبا ، فإنه قد يكون القول مركبا صادقا ، فإذا فصل كان كاذبا ؛ وكذلك يكون القول إذا أخذ مفردا صدق ، و إذا

---

(١) إما : وإما س || (٣) ويجعل صادقا : فيجعل صادقا م ، ه ؛ فيجعل صادقه س ؛ يجعل صادقا سا || الأجزاء : أجزاء الشى س || أو أن يكون للشيء : أو أن يكون الشيء س ، سا ؛ وأن للشيء م ؛ فإن للشيء ن || (٤) فى التفصيل : بالتفصيل س ، سا || وله : وإنما م ، ه ؛ وإنما له ن || (٥) وربما كانت : وكانت س || متقابلة : مقابلة ه || (٦) وفرد زوج : وفرد فزوزوج ه || (٧) خمسة : الخمسة س : سا || (٨) بحسبها : بحسبهما د ، م ، ه || (٩) وفرد : ساقطة من ن سا || (١١) واثنان : واثنين ب || فهو : فهى م ، ه || (١٢) فمثل : مثل د ، س ، م ، ه ، ن || (١٣) وهذا : فهذا س ، سا ، ه || تفصيلين : مفصلين س ، ه ؛ مفصلتين ن .

رُكِّبَ كذب ، أو أوهم الكذب ؛ وكذلك قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين ، كما قلنا فى باب المراء مغلطا بسبب تضاعف المفهـــوم . ومن أمثلة هذه الأبواب قولهم : " أنا أستعبِـدك حين ما حررتك " وهو يعنى : " أنا أستعبـدك " وهو صادق ، " وأنا حررتك " وهو صادق ، فإذا أخذ مركبا على أنه يقول : " أنا أستعبدك حين ما حررتك " حتى يكونا مركبين معا ، كان كاذبا .

وعبارة أخرى : " أنا إياك جعلتُ عبدا ، وأنت حر " فإنَّ قوله : " أنا إياك جعلت عبـــداً " حقٌ ، وقوله : " وأنت حر " حقٌ ، كلٌّ إذا انفرد ، وإذا جمعا للتركيب ، لا على أن يكون تركيب جزأين هما جزآن عدًّا معا ، بل على أنْ يجعلهما التركيب جزءا واحدا يتعـــلق لأجله أحدهما بالآخر فى إتمـام الكلام ، كان سبيلا إلى المغـالطة . لا يجب أن تفهم من هذا غير هذا .

وقد يورد ههنا مثال آخر أنه : "قد قتل أخيلوس من خمسين مائة رَجُلٍ " الوالذى يورد من تفسير المفسرين له لا يجعله خاصا بهـذا الباب ، وهو باب قســـمة ، بل مثالًا من أمثلة ما يختلف بحسب نسب التركيب . وكذلك

---

(١) قد : ساقطة من س ، هـ || (٣) هذه الأبواب : هذا الباب س ، م ، هـ || أستعبدك : استعبدتك سا ، م ، ن ، هـ ؛ + وأيضا من هذا الباب ما يظن الصـــدق مفردا إذا ركب كان صدقا وهذا عكس الباب الأول مثلا أنا استعبدتك ن || حين ما : بل ب ، د ، سا || وهو : ساقطة من ن (٤) أستعبدك : استعبدتك م ، ن ، هـ || (٥) أنا : إذا ب || أستعبدك : استعبدتك سا ، م ، ن ، هـ || حتى : ساقطة من س || (٧) أنا : ساقطة من سا || عبدا : ساقطة من س ، سا || (٨) حق : ساقطة من س || (٨) كل : كلى د || (٩) جزأين : خبرين ب || جزآن : خبران ب || (١٠) عدا : ساقطة من سا || عدا معا بل : ساقطة من ن || يتعلق : متعلق د || (١١) الكلام : ساقطة من س || (١٣) يورد : + من س ، سا ، م || (١٤) يورد : يرد س ، م ، هـ || بهذا : لهذا ن ، هـ || وهو : + من هـ .

المثال الذى قبـــله . وليس يجب أن يكون كذلك ، بل يجب أن يخصص اعتباره بباب القسمة الذى نحن فى سبيله . أمّا ما يقولون : فهو أنه إذا عنى أنه من خمسين قرية تَقتــل مائةَ رجل ، استقام ، وإنْ أضيف الرجل إلى خمسين فى تركيب القول استحال . وكان لهم أن يقولوا ما هو ألطف من هذا، وهو : أنَّ من خمســين رجلا منهم أخيلوس جاء أخيلوس فقتل مائة رجل ، كان أشبه باللغز من قولهم من خمسين قرية . وأمّا الطريقة التى نؤثر أن نفسر عليه هذا القول حتى يكون مناسبا للقسمة ، وهو أنه لو ترك قولهم : " من خمسين " فقيل : " مائة رجل قتلهم أخيلوس " ، كان أمرا لا يقع فيه غلط ؛ فلما ركب بالخمسين هذا النوع من التركيب ، صار سببا لأن نغلط فيه ، فنظن أن أخيلوس قتل من خمسين رجلا مائة رجل .

وليس باب القسمةِ مقصورا على أنْ يكونَ التفصيلُ صادقا والتركيب كاذبا لا محالة ، بل أن يكون التفصيلُ واضحَ الصـــدق ، والتركيبُ واضحَ الكذب ، خفىّ الصدق ، صائرا سببا للكذب . ويجب أن تفهم هـــذا الباب على هذا الوجه .

وأما الموضع الذى من الإعجام فمن الناس من قصره على المكتوب ، ونحن نجعله أعم من ذلك ؛ وهو أن نغير المعنى بترك الإعراب ، أو أن نغيّره لفظا ، وبالنبرات ، والتثقيلات ، والتخفيفات ، والمدات ، والتشديدات ، بحسب

---

(١) أن يخصص : أن يكون يخصص ن || (٣) قرية : فرد د || (٤) وكان : فكان د ، ن || (٥) أن من : من أن د || (٦) كان : فكان م ، ن ؛ وكان ه || (٩) غلط : غلطا م || بالخمسين : الخمسين ب || سببا : شيئا سا || (١١) باب : بأن سا || باب القسمة : بالقسمة ن || (١٢) التفصيل : ساقطة من س || || واضح الكذب : ساقطة من س || (١٣) خفى : حتى د || (١٦) المعنى : + فإن تغير المعنى بترك م || (١٧) والتثقيلات : والثقيلات سا ، م || || والتخفيفات : والخفيفات سا || والمدات : ساقطة من ن || بحسب : تحسن ن .

العادات فى اللغات ، و بالعجم كتابة . مثال الأول : قيل "عمرْ" بتسكين الراء ، فلا ندرى أنَّ "عمر" فاعل أو مفعول به ؛ مثال الثانى أن تقول بدل قوله : "إن علينا جمعه وقرآنه"، "إنَّ علينا جمعه وقراءته" ؛ ومثال الثالث أن ننقط على قوله : "ما أطرف زيدا" بنقطة من تحت(*) فيصير : "ما أظرف زيدا" ، وكذلك جميع مايختلف بالتشديد، والتليين، والمد ، والقصر ، وتتشابه حروفه فى الأصل وتختلف بالنقط .

وأما المتعلق بشكل اللفظ : فأن تختلف مفهوماته باختلاف أشكال التصاريف ، والتأنيث والتذكير ، والفاعل والمفعول ، حتى يكون عند بعضهم السالم فاعلا سببا أو الوجع ، و يكون قول القائل إن الهيولى قابلة بطبعها فعلا مّا .

فهذه هى الأنحاء التى يقع بسببها الغلط من جهة اللفظ ، وهى هذه لاغير ؛ وذلك لأنَّ اللفظ إذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط ، و إذا لم يطابق المعنى بعينه فإما أن يدل أو لا يدل ، فإنْ لم يدل لم يغلط ، فإنَّ ما لا يفهم لا يغلط

(١) مثال : مثل س || (٢) عمر : عمرا م ، ن || فاعل : فاعلا م || || تقول : يكون مقول س || (٣) قوله : + تعالى ه || إن علينا جمعه وقراءته : ساقطة من م ، ن || || وقراءته : وقرانه د ، ه || (٤) ننقط : يفرط ن ، ه || || أطرف : أظرف سا || زيدا : زيد ه || بنقطة : نقطة د ، س ، ه ؛ فنقطة سا || فيصير : ساقطة من س || (٦) بالنقط : النقط ن || (٧) المتعلق : المعلق سا || || أشكال : أشراف س || (٨) عند : ساقطة من ن || (٩) فاعلا : فاعل س || سببا : شيا س || أو : و م || الوجع : الرجع سا ؛ الراجع ن || (١١) فهذه هى : فهى هذه ب ، د ، سا ، م || (١٢) وذلك : وذاك م ، ن || || المعنى : + بعينه م || (١٣) ما : ساقطة من س .

(*) جرت العادة فى رسم الكتابة قديما أن توضع نقطة الطاء من تحت [المحقق] .

منه ، وإن دل على معنى فواضح أن ذلك المعنى لا يكون هو المعنى المقصود ؛ فلا يخلو إمّا أنْ يكون المعنى المقصود قد يُفْهم منه وحده أو يفهم منه لاوحده؛ فإنْ كان منه يفهم وحده ، فإمّا أن يكون وهو منفرد ، وإمّا أن يكون وهو مركب ؛ فإن كان اعتبار ذلك من انفراده ، فإمّا أن يكون فى جوهره ، وإمّا أن يكون من حالٍ فيه ، وإما أن تكون حالة تلحقه من خارج ؛ فإن كان فى جوهره فهو المشترك فى جوهره ، وإن كان فى حالة فهو المشترك فى شكله وهيئته ، وإن كان من حالٍ ما يلحقه من خارج فهو المشترك بحسب ما يلحقه من الإعجام والنقط وغير ذلك ؛ وهذه أقسام ثلاثة .

وأما الذى يلحقه وهو مركبٌ ، فإمّا أن يلحقه فى نفسه وَحْدَهُ ، وهو الذى فى تأليفه اشتراكٌ ، وهو المشاغبى . وأمّا الذى يلحقه لا وَحْدَهُ فيكون مع غيره، فيكون إمّا صدقه مع غيره ، أو لا صدقه مع غيره ، فيكون إمّا التركيب وإمّا القسمة . فقد علم أنّ هذه أيضا ثلاثة ، وأن جميع المغالطات ستة .

---

(١ — ٢) لا ... ... ... المقصود : ساقطة من م || (١) هو المعنى : هو ن || (٢) أو ... ... ... وحده : ساقطة من س || (٣) وهو : ساقطة من ن || (٤) انفراده : انفراد ب ، د || (٦ — ٧) فى ... ...المشترك : ساقطة من س || (٧) حال ١ : حال سا ، م ، هـ || || يلحقه : يلحق س ، هـ || (١٠) المشاغبى : بالمشاغبى م || (١١) أو لا صدقه مع غيره : ساقطة من م || (١٢) ستة : منه د .

## [ الفصل الثالث ]

## (ج) فصل فى كيفية وقوع الغلط من جهة المعنى فى التبكيتات المغالطية

وأما المغالطات التى تقع بحسب المعانى فهى سبعة :

الأول من جهة ما بالعرض ؛ والثانى من سوء اعتبار الحمل ؛ والثالث من قلة العلم بالتبكيت ؛ والرابع من جهة إيهام عكس اللوازم ؛ والخامس من المصادرة على المطلوب الأول ؛ والسادس من جَعْلِ ما ليس بعلة علة ؛ والسابع من جَمْعِ المسائل الكثيرة فى مسألة واحدة .

فأما التضليل الكائن بالعرض ، فهو أن يؤخذ شىء عرض له مقارنة شىء على سبيل ما يعرض عروضا غير واجب فيؤخذ واجبا ، أو تعرض له أعراض كثيرة فتجعل الأعراض بعضها محمولة على بعض فى كل موضع ، أو يعرض شىء لشىء فيؤخذ فى حكمه ، مثل أن تقول : " إن زيدا غير عمرو ، وعمرو إنسان، فزيد غير إنسان " . وهذا المثال يتخبط فيه أهل الكلام فى هذا الباب؛ فأخذ بعضهم يؤدى إلى أن هذا القياس غير منتج، فيكون الغلط لأنه غير منتج ،

(١ — ٢) الفصل الثالث فى المغالطات المعنوية م ؛ فصل ... المغالطية ه ؛ فصل ب ، د ، سا ، ن ؛ فصول س || (٣) المعانى : المعنى د ، سا ، م ، ن ، ه || (٤) الأول : واحد ب ، د ، س ، سا ، ه || ما بالعرض : العرض سا || الحمل : + فإنه على الإطلاق أو بشرط زمان ومكان وإضافة ن || || من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا || (٥) من : ساقطة من س || || جهة : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || إيهام عكس : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ، ه || (٦) علة : ساقطة من د || (٨) فأما : وأما د ، سا ، م ، ن || الكائن : + بما د || (٩) أو : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، ه || (١٠) فتجعل : فتحصل د || || موضع : موضوع د || (١١) مثل : ساقطة من ن || إن : ساقطة من ه || (١٢) يتخبط : محبط د .

ويكون من جهة الصورة لا من جهة المادة ، وأخذ ما بالعرض . وإنما هو غير منتج لأن الصغرى إما سالبة ، وإما الأوسط ليس محمول الأصغر بل جزء محموله . وبعضهم يؤدى كلامه إلى نتيجة صادقة ، فإن زيدا غير إنسان ما ؛ وهذا صحيح ، فيجب أن يكون التأويل رادا للكلام إلى غلط وجب من قبل ما بالعرض ، فنقول : إنه لما كان عمرا غيره ، وأيضا إنسان ، فينتج أن عمرا غير إنسان ، إذ كان عرض للإنسان أن كان غير عمرو فأخذهما واحدا ، فلما كان زيد غير عمرو ، وأخذ الإنسان وعمرا شيئا واحدا جعل زيدا غير الإنسان أيضا ؛ وكذلك إذا قلت : نجعل زيدا إنسانا ، وكان أخذ الإنسان وعمرا شيئا واحدا ، وعمرو غير زيد ، كان زيد غير زيد . وقد يمكن أن يخرج لهذا وجه آخر من باب ما بالعرض قريب من هذا ، ولكن بهذا كفاية .

وأما الذى من جهة سوء اعتبار الحمل ، فلأن المحمول قد يكون محمولا بشرط ، وقد يكون مطلقا ، .وقد يكون محمولا فى نفسه ، وقد يكون محمولا بالعرض ، أعنى محمولا لأجل غيره ، كالرابطة ؛ كمن يقول : " إن ما ليس بموجود فهو مظنون ، وكل مظنون هو موجود " ؛ فلأنه لا سواء أن يحمل الموجود

---

(١) ما : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، ه || (٢) الصغرى : ساقطة من ن || (٢ — ٣) جزء محموله : جزءه ن || (٤) رادا للكلام : راد الكلام د || غلط : خلط ه || إلى غلط : الذى ن || غلط : + الذى م || (٥) عمرا غيره : عمرو غير زيد د || عمرا : زيدا د || (٦) إذ : إذا د . || كان غير : كان عمرا غير س ، ه || (٧) غير : ساقطة من س ، سا ، م || زيدا : زيد ب ، د ، س ، ن || (٨) وكذلك : كذلك م || نجعل : بجعل سا ، ن || زيدا : زيد د ، س || إنسانا : إنسان د ، ن ؛ + ما د || أخذ : أخذا ن || وعمرا : وعمرو د ، ن || (٩) وعمرو : وعمرا د ، س || كان زيد : وكان زيدا ن || (١٠) بهذا : هذا س ؛ فهذا م || (١٤) موجود : + أى فى الوهم أو موجود مظنونا مما ليس بموجود وهو موجود ن || فلأنه : لأنه د ؛ ولأنه م .

على الإطلاق ، وأن يحمل كأنه رابطة ، أو كأنه موجود شيئا ما ؛ وكذلك فرق بين غير الموجود على الإطلاق ، وغير الموجود شيئا ما ؛ وكذلك إذا كان الحمل على جزء وأُخذ على الكل ، أو على جزء آخر . وشرائط أخرى ذكرناها في النقيض يجب أن تراعى في كل حمل كان في مقدمة أو نتيجة ، وأن تكون في الكبرى كما هي في النتيجة ، وعلى ذلك الاعتبار .

وأما الموضع المبنى على أن القياس أو التبكيت لم يورد صوابا؛ والتبكيت الحقيق هو الذى تناقض به شيئا ليس في الاسم بعينه ، بل وفي المعنى ، وفي المحمول ، وفي الموضوع ، وفي الإضافة ، والجهة ، والزمان ، وغير ذلك على ما علمت ؛ وإنما يدخل الكذب فيها بسبب إغفال شيء منها . ولا يبعد أن يدخل هذا الموضع في المغالطات اللفظية من جهة أن المغالطة وقعت في اللفظ لتقصير فيه وإيهام معنيين ، وإن كان قد يدخل في المغالطات في القياس ، من جهة أن القياس فيه على غير المطلوب ، فيشبه أن يكون هذا التقصير إذا وقع في الحد الأوسط فصار الحد الأوسط لفظا فقط — وأما في المعنى فلم يكن حدا أوسط ، إذ الحد الأوسط يجب أن يكون معنى واحدا — كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات اللفظية . وكذلك إذا وقع من جهة الطرفين فكانا يخالفان حدى المطلوب بشرط من الشرائط ، فيكون ذلك القياس

---

(١ — ٢) وكذلك ... ... ما : ساقطة من د || (٣) وأخذ : واحد فحمل د ؛ فأخذ س ، ه || أخرى : الأخرى د ، س || ذكرناها : وذكرناها ه || (٥) هي : هو س || (٦) المبنى : المعنى س || والتبكيت : فالتبكيت د || (٧) تناقض : + يناقض س || شيئا : شئ ب ، د ، س ، سا ، م || (٩) ما : + قد م || يبعد : معد د || (١٠ — ١٢) المغالطة ... جهة أن : ساقطة من د || (١٢) التقصير : لتقصير ب || (١٣) فصار الحد الأوسط : ساقطة من ن || فقط : ساقطة من س || (١٣ — ١٤) حدا أوسط : حد الأوسط ب ؛ حد الوسط ن || (١٤) معنى : + آخر س || (١٦) فكانا : وكانا د ، م ، ن ؛ فكأنما س || بشرط : بشئ س ، ه .

ليس على ذلك المطلوب؛ فإنه و إن كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء القياس ، ومن المغالطات المعنوية ، فإنّ فى لفظ حد القياس والنتيجة اختلافين، فإن المفهوم والمثال المورد من قوله : " تناقض به شيئا ليس بحسب اللفظ فقط ، بل بحسب المعنى " ، يشير إلى هذا القسم الأخير . وهذا المثال الذى فى التعليم الأول ليس يعم جميع وجوه سوء التبكيت ، بل هـذا المثال على مذهب سائر الأمثلة فى وقوعها على حالٍ مخصوصة؛ لكن الغلط فى نفس القياس فقد يكون لوجوه أخرى من سوء التأليف ، وكونه غير منتج فى نفسه ، أو غير منتج فى صورته للمطلوب، كالكليتين من الشكل الثالث، فإنهما لا تنتجان كلية، فإذا أنتج منهما كلى فقد غلط فيه .

وأما المصادرة على المطلوب الأول وكيف يقع الغلط الأول ، فقد علمته وتحققتَ أنه من العجز عن التفرقة بين الهوهو والغير .

وأما الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه إيهام العكس ؛ وأعنى باللوازم كل محمول على الكل ذاتى أو عرضى ، وكل لازم للوضع فى المتصلات . و إنما يغلط فيه إيهام العكس بأن يسبق إلى الذهن أن الملزوم أيضا لازم للازمه . وأكثر من

(١) ليس : وليس د ؛ ساقطة من سا || ذلك : ساقطة من س ، م ، ن || الوقوع : الموضوع س || (٣) اختلافين : اختلافا سا ، م ، ن ؛ اختلافا ما س || فإن : فى د ، س ، ه || قوله : + له د ؛ إنه س ، سا ، م ، ن ، ه || شيئا : شىء س ، سا ، م ، ه || (٤) يشير : ساقطة من س ، سا || الأخير : الآخر م || (٥) فى : ساقطة من د || وجوه : وجوده سا || (٦) حال : ساقطة من م || (٧) فقد : قد د ، س ، سا || (٨) صورته : صورة م ، ن || للطلوب : المطلوب م || كالكليتين : كالكليين د || (٩) فقد : فقط س || (١٠) الغلط الأول : الغلط ن || (١١) وتحققت أنه : وتحققته وأنه د || عن : فى سا || الهوهو : هوهو ب ، د ، سا ، م ، ن || (١٢) وأما الغلط : أما غلط م || باللوازم : باللازم د ، سا ، م ، ن || (١٣) محمول : + كلى م || عرضى : عرض م || وكل : فكل س || للوضع : للموضوع د ؛ للوضع سا || و إنما : فإنما ذ .

ذلك من قبل الحس إذا وجد الحس شيئا موصوفا بشيء لم يفرق بين اللازم والملزوم ، فأخذ كل واحد منهما لازما للآخر ، كمن يرى سيالا أصفر وحلوا فيظن أن كل واحد منهما لازم للكل ، فيظن أن كل سيال أصفر هو حلو وعسل. وكذلك إذا رأينا الأرض وقد نديت بالمطر ، فكلما رأيناها ندية ظنناها ممطورة ، كأنه لما كان الممطور نديا كان الندى ممطورا .

والقياسات التي تسمى في الخطابة برهانات فإنها تؤخذ من اللوازم، كقولهم: " فلان متزين فهو زان " ، إذا رأوا متزينا زانيا . وكذلك : " فلان يطوف في الليل فهو مريب " .

وقد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحس ، مثل ما وقع لرجل يقال له ماليسوس(*)، لما كان عنده أن كل غير ذي مبدإ فهو غير مكون، أخذ أن كل غير مكون فهو غير ذي مبدإ ، وكان عنده الكل غير مكون بجملته غير ذي مبدإ ، وتعدى بخطأه إلى أن جعل ذلك المبدأ مبدأ مقداريا ؛ ومن وجه آخر لما ظن أن كل كائن له مبدأ ، ظن أن كل ماله مبدأ كائن ، كمن يظن أن كل حار محموم ، لأنه رأى كل محموم حارا .

(١) يفرق : + به د || (٢) واحد : ساقطة من ن || (٢ — ٣) كمن يرى... ... للكل : ساقطة من د || (٢) سيالا : سيال ب || وحلوا : وحلو ه || (٣) واحد منهما : ساقطة من ن || منهما : ساقطة من سا ، م || حلو : حلواء د || (٤) وعسل : أو عسل م ، ن || وأينا : ساقطة من ن || رأيناها : رأينا س || (٥) الندى : النداب (٧) إذا : إذ ه || رأوا : رؤى د || زانيا : زان ه || (٨) فهو : وهو ب || (١٠) ماليسوس : ماليسس ب ؛ ماليس سا ، م ، ن ؛ باكسيس د ؛ ماليسين س || لما : ما د || غير : ساقطة من سا || (١١) غير : ساقطة من ن || غير ذي : من ذي د || (١٠ — ١٢) فهو... ... مبدإ : ساقطة من س || (١٢) وتعدى : ويعد م || وتعدى بخطأه : وتعدى بخطابه س ؛ ويعد الخطابة ن || جعل : يجعل ن || مبدأ : ساقطة من س || (١٣) مبدأ كائن : مبدأ م || (١٤) رأى : + أن م .

(*) ماليسوس هو Mellssus من ساموس ، زها حول ٤٤٠ قبل الميلاد . وهو من أتباع بارمنيدس ، ونفى التغير والحركة والكثرة . [المحقق]

وأما التضليل العارض من وضع ما ليس بعلة علة ، فهو فى القياسات الخُلْفية، وذلك إذا أورد فى القياس شيئا، وحاول أن يبين فساده بخُلْف يتبعه ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف ، بل يكون ذلك الخلف لازما — كان هو أو لم يكن — كمن يريد أن يبين أن النفس والحياة ليسا شيئا واحدا ، بأن يقول : " إنه إن كان الكون مطلقا مقابلا للفساد مطلقا ، فكونٌ مّا مقابل لفسادٍ ما ، والموت فساد ويضاد الحياة ، فالحياة كون ، فما يحيا يتكون " . وهذا محال ، فليس النفس والحياة شيئا واحدا ، فإن هذا المحال إن كان لازما مما قيل فيلزمه ، وإن لم تكن النفس والحياة شيئا واحدا . وههنا فإن القياس منتج ، ولكن لا للمطلوب .

وأما التضليل الواقع من جَمْع المسائل فى مسألةٍ واحدةٍ ، فهو أن تجمع المسائل فى مسألةٍ واحدةٍ ليلتمس عنها جواب واحد ، وأحكامها مختلفة لا تحتمل جوابا واحدا ، فيغلط ، فيجاب ، فيلتج منه المحال . وإذا اختلفت المسائل فى المحمول والموضوع قلّ وقوع الشبهة فى ذلك ؛ لم يتروج على المجيب ، ولم يذعن لجواب واحدٍ . وقد يتفق أيضا أن يكون افتراق المسألتين لأنحاء الغلط ، وذلك فى الأكثر إذا أورد محمولان ليسا بطرفى النقيض ، ومع ذلك

(١) التضليل : التعليل م || (٢) أورد : ورد ن || فى القياس : القايس س || (٣) هو : فهو ب ، سا ، م || الخلف : التأليف هـ || (٤) هو : ساقطة من ن || ليسا : ليستا ن || (٥) إن : ساقطة من م || مقابلا : مقابل ب ، م ، ن || فكون : فيكون هـ ، س || مقابل : يقابل هـ || (٦) فساد : فسادا ن ؛ + ما م ، ن || فما : فيما سا ، م || (٧) فإن : وإن ن || (٨) واحدا : واحد م || فإن القياس : فالقياس س || (٩) للمطلوب : المطلوب ب ، د ، سا || (١٠) جمع : جميع د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (١٠ — ١١) فهو ... ... واحدة : ساقطة من د ، سا || (١١) تحتمل : تحمل د || (١٢) اختلفت : اختلف ب || (١٣) المجيب : + ذلك سا || (١٤) أن يكون : ويكون ب ، سا || (١٥) إذا : أرد || ومع : ومنع سا

لا يكون الموضوع مما قد يوجد فيـــه أحدهما أو كلاهما ، كقول القائل : " هل الأرض بحـــر أو سماء ؟ " فهذا ليس مسألة واحدة . وقد يكون من هذا ما هو أخفى ، وما هو أظهر ؛ والذى يخفى فيـــه ذلك فقد يسألون عنه معاجلين ، فإن توقف المجيب نسبوه إلى العجز والخوف والتحير والتحرز ، و إن أجاب تادوه إلى التناقض .

وقد تكون هـــذه الكثرة فى جانب الموضوع ، مثل من يقول : " أزيد وعمرو إنسان أم لا ؟ فإن قال : لا ، تشنعوا ؛ و إن قال : نعم ، فيقـــول : فمن ضرب زيدا وعمرا ، فقد ضرب إنسانا لا ناسا أو إنسانين " . وهـــذا قد غالطه مغالطة غير التى يحوياها مع المغالطة التى يحوياها ، وهو من جمـــلة لفظ الإنسان .

ومثال آخر : إذا كانت أشياء هى خيرات ، وأشياء هى شرور ، فأخذت جملة واحدة فقيـــل : " هل هى خير أو شر " ؟ وكذلك " هل هى بيض أو سود ؟ " وهـــذا يرجع أيضا إلى باب التركيب والتفصيل ، و إن خالفه فى الاعتبار ، لأنه يسأل عن الجملة وينقله إلى كل واحد فيجعل كل واحد خيرا وشرا . وأما إن كانوا أخذوا مع هذا زيادة فتسلموا ماشأنه أن يسلمه الأغتام(*)

(١) الموضوع : ساقطة من سا || (٢) مسألة : بمسألة م ، ن || قد : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، ه || (٣) فيه : منه س || ذلك : وذلك م || فقد : قد م || (٤) معاجلين : معالجين ن || إلى العجز والخوف : إلى الخوف و إلى العجز ب || والتحرز : ساقطة من ب ؛ والتجرد سا ، ن || و إن : فإن سا || (٥) تادوه : نادوه د || (٦) هذه : هذا ب ، س || أزيد : زيد ن || (٧) تشنعوا : شنعوا ن || (٩) غالطه : خالطه سا ، م ، ه || التى : الذى ب ، د || لفظ : لفظة سا ، م ، ن ، ه || (١١) أشياء : الأشياء ب || (١٢) فقيل : + هى سا || هل : ساقطة من د ، ه || هل : تدل د || بيض . أبيض س || (١٣) و إن : فإن ب ، سا ، ن || (١٤) فيجعل كل واحد : ساقطة من د ، ن || (١٥) وأما : فأما س ، ه || فتسلموا : فسلموا ن ؛ تعلموا ه || الأغتام : الاعتبار ن .

(*) الأغتم والغتمى من لا يفصح فى كلامه ، يقال رجل أغتم وقوم أغتام . [ المنجد ]

أن الحكم فى الجـــزء والكل واحد ، وأنه ما يعرض للواحد يعرض للكل ، فهذا يلزم لا محالة . وفى بعض المواضع يجب ذلك مثل ما يجب فى الحـــدود والرسوم . فهذه هى الوجوه والأقسام التى من جهة المعنى .

ونقول : إنه ليس غير هــذه الأقسام ؛ وذلك لأن التضليل من جهة المعنى إما أن يقع من جهة أجزاء القول القياسى، وإما أن يقع من جهة جملة القياس؛ وأجزاء القول القياسى إما أن تكون قضايا ، أو أجزاء القضايا ، وأجزاء القضايا لا صدق فيها ولا كذب . والتضليل فى المعنى يقع من جهة الصدق والكذب ، فإذن ليس عنها وحدها لذاتها تضليل .

وأما القضايا فإما أن يكون الغلط وقع فى القضية من جهـة نقيضها ، أو من جهة نفسها لا من جهة نقيضها . وإن وقع من جهـــة نقيضها فهو أن يكون الكذب ليس نقيضها ، فأخذ ما ليس بنقيض لها نقيضا ، وهذا هو أن يكون ما هو سؤالان جُعل سؤالا واحدا، فإنه إذا سئل عن غير النقيض فليس السؤال واحدا . وأما إن وقع من جهة نفسها ، فيجب أن يكون لها لا محالة نسـبةٌ ما إلى الصـــدق ، حتى يظن به أنه الصدق ، وإذ ليست تلك النسبة من جهة اللفظ، فهى إذن من جهة معنى الموضوع ، أو معنى المحمول، أو معنى النسبة . أما الذى من جهة الموضوع فهو أن تكون القضية مناسبة لقضية أخرى فى الموضوع

---

(١) الحكم : الحكمين د || (٢) فهذا : فهذه ن || يلزم : يلزمه هـ || (٤) ليس : + عن س، هـ || هذه : ذلك د ، ب || (٥) وإما أن : أو ن || القياس : القياسى م || (٦) وأجزاء القول : والقول د || وأجزاء القول القياسى : ساقطة من م || أو أجزاء : وأجزاء ن || وأجزاء القضايا : ساقطة من د || (٧) فيها : فيه سا || (١٠) وإن : فإن ب، د ، ن || (١١) فأخذ : وأخذ د ، س ، هـ ؛ فأخذها سا ، م ، ن || الكذب ... أن : ساقطة من د || (١٢) عن : من س || النقيض : النقيضين س ، سا ، م ، هـ || (١٣) إن : إذا م || نفسها : نفسه سا ، م ، ن || (١٤) وإذ : إذ س .

بأن يكون موضوعهما واحدا ، أو شبه واحد ، فيظن المحمول واحدا ، وهو القسم الذى من جهة أخذ المحمولات الكثيرة؛ أو أن يكون المحمول واحدا والموضوعان مختلفين — وهو الذى من جهة إيهام العكس — أو تكون النسبة والشرط مختلفا ، وهو إما الإضافة ، أو الجهة ، أو المكان ، أو سائر شروط النقيض ؛ فهذه أقسام ما من جهة القضايا .

وأما الذى من جهة القياس ، فهو أن يكون القول المأخوذ قياسا بعد وضع ما وُضِع فيه ، ليس يلزم عنه قول آخر غيره ، فإن القياس فى هذه المواضع ليس قياسا على المطلوب المحدود . وهذا إما أن يكون لا يلزم عنه شىء ، فلا يكون تأليفه قياسا ، وهو قسم ؛ و إما أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات ، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأول ؛ و إما أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب ، وهو وضع ما ليس بعلة علة .

فقد ظهر أن جميع أنواع التضليل الواقع من جهة اللفظ والمعنى ثلاثة عشر وجها .

---

(١) واحدا : واحد ن || (٢) واحداً : واحد م ، ن || (٣) والموضوعان : أو الموضوعين غير س ؛ والموضوعين هـ || إيهام : ساقطة من ن || (٤) للإضافة : الإضافة س || (٧) ليس : ليست س ، سا || (٨) شىء : + أصلا س || (٩) فلا : ولا م ، هـ || لا : ساقطة من د ، س || (١١) ولكن : لكن ب || المطلوب : + هو د ، س ، م || وهو : وهذا د .

## [ الفصل الرابع ]

## ( د ) فصل فى رد جميع الوجوه المغالطية الى أصلٍ واحد وأسبابها الى سببٍ واحد

وقد يمكن أن ترد جميع هــذه الوجوه اللفظية والمعنوية إلى أصلٍ واحدٍ ، وهو الجهل بالقياس والتبكيت ، فإن حد القياس مقولٌ على التبكيت . وللتبكيت تخصيص أن نتيجته مقابل وضع ما ، فإنه لما كان القيــاس هو الذى يلزم عنه قول آخر بالحقيقــة ، لا الذى يظن أنه يلزم عنه قول آخر ، وكان التبكيت قياسا ، لم يكن شيء مما وقع فيــه شيء من التضليلات قياسا . وكذلك إذا اعتبرت سائر أجزاء حد القياس ، لم تصادف لهذه التضليلات حقيقة .

أما الاسم المشترك فإذا وقع كان المعنى فيه غير وغير ، فلم يكن اشتراك بين المقدمات ، أو بينها و بين النتيجة . و يدخل فى هذا حال الاشتراك فى التركيب ، والاشتراك فى الشكل ، و جميع ما يتعلق باللفظ ، فإن جميع ذلك يدل على اختلاف فى المفهوم لا محالة ، وتثنية وتضعيف فيها لا محالة ، ســواء صدقت التثنية أو كذبت ، فإذا اختلف المفهوم فى شيء من ذلك لم يكن قياس بحسب تأليف المعنى ، بل بحسب تأليف اللفظ .

---

( ٢ ) فى ... ... واحد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ن || المغالطية : المغالطة م || ( ٤ ) اللفظية و : ساقطة من س ، سا || ( ٥ ) وهو : + أن سا || ( ٦ ) نتيجته : نتيجة ب ، م ، ن || (٧) بالحقيقة ... آخر : ساقطة من س || يظن : ظن ن || (٩) لهذه : هذه د ، س || حقيقة : ساقطة من ب ، د ، سا || (١٠) فلم : لم سا || يكن : + بالحقيقة ن ، ه || (١٢) وجميع : + ذلك د ، سا || (١٤) كذبت : لا ن ،

وأما التى من المعانى منها الذى من العـــرض ، فإنه ليس يجب أن يكون ما بالعرض لازما للشىء حتى يكون كل واحد منهما هو الآخر ، حتى إن كان شىء وافق الأبيض فى موضـــوع فصار أبيض ، يجب أن يكون بالاضطرار حيث كان أبيض ؛ وكذلك لا يجب إذا كان المثلث موصـــوفا بأنه شكل ، وبأنه مستقيم الخطوط ، وبأنه مساوى الزوايا لقائمتين ، أن يصير الجميع فى حكم واحد ، ولا كل موجودين معا فى حال فيجب أن يكون ذلك فيهما بالضرورة ، ولا إذا كانا معاً فى شىء بالضرورة كالشكل فى المثلث مع مساواة الزوايا لقائمتين يجب أن يكون بالضرورة فى كل موضع ، وفى كل مقدمة قياس . وبالجملة ليس يجب إذا صدق اجتماعها مقدمات جزئية فيجب أن يصدق فيها مقدمات كلية ، أو تكون نتيجة ضرورية .

وأما الذى من جهة شروط الحمل ، فإنه لا تكون المقدمة المسلمة هى بعينها المستعملة فى القياس ، ولا يكون الحـــد المشترك فى كل واحد من المقدمتين هو فى الآخر ، إذا كان فى أحدهما بشرط ولم يكن فى الآخر كذلك ، ولا تكون النتيجة بالحقيقة نقيض الوضع إن كان يخالفه فى شرط ، فلا يكون قد قاس . ولا شك أن الكائن بسبب الجهل بالتبكيت من هذا القبيل ؛ وكذلك المصادرة

---

( ١ ) الذى : التى د ، س ، ه || من العرض : بالعرض س ، سا ، م || (٢) يكون : كان ب || واحد : ساقطة من ن || منهما : منها م || (٤) المثلث موصوفا : الموصوف مثلثا ن || بأنه : به ه || ( ٦ ) ولا : فلا ب ، د ؛ + يكون م || ( ٦ ) فيجب : يجب س ، ه || ( ٧ ) بالضرورة : ساقطة من ب ، س || (٩) صدق : صدقت س ، ه || اجتماعها : اجتماعهما د || فيجب : يجب س ، ه || (٩) فيها : منها سا ، م ، ن ، ه || (١٠) مقدمات : مقدمة ن || (١١) هى : ساقطة من س || (١٢) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى ن ، ه ؛ + أى م || أحدهما : إحديهما ه || (١٣) بشرط : شرط د ، سا ، م || (١٤) فلا : ولا سا ، م ، ن ، ه || (١٥) بسبب : بحسب ن .

على المطلوب الأول ، وأخذ ما ليس بعلةٍ علة ، إذ كان يجب من اعتبار حكم حد القياس أن يكون المقول فى القياس علةً للإنتاج ، وتكون النتيجة من غير الموضوعات فى القياس ، بل لازما عنها من بعد .

فأما التى من اللوازم فتشبه بوجهٍ ما بالعرض ، إذ يؤخذ اللازم الذى هو أعم والشيء الملزوم له شيئا واحدا ، كما كان يؤخذ العرضان شيئا واحدا ، أو يؤخذ الشيء وعارضه أو محمول الشيء وعارضه شيئا واحدا . و بالجملة فإن موضوعاتِ اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض أعم من موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم ، وذلك أن سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهوهو ، وذلك قد يصح أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد ، ولا يلتفت إلى كثرةٍ تحته .

وأما سبب الغلطِ فى اللوازم فهو إيهام العكس الكلى ، وذلك يحوج إلى التلفت نحو الكثرة ، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر ، و إن كان كل اعتبار بابا برأسه ليس جزءا للآخر يقسم منه ؛ لكنهما يشتركان فى موضوعات وأمثلة قد مرت لك .

وأما التى مِن أَخْذِ المقدمات الكثيرة كمقدمةٍ واحدةٍ ، فالسبب فيه أنه يجب أن يكون فى كل ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد . وكذلك مايجرى

( ١ ) إذ : إذا د ، سا ، ن || ( ٢ ) المقول : القول ن ، هـ || فى القياس : ساقطة من سا || غير : عين س || ( ٤ ) فتشبه : نتشتبه ب ، د ، س || إذ : أى د || ( ٦ ) أو يؤخذ : فهو حد د ؛ ويؤخذ ن || أو يؤخذ ... ... واحدا : ساقطة من س سا || (٧) اعتبار الغلط : ساقطة من هـ || (٨) وذلك : فذلك د ، س ؛ وكذلك هـ || فيما : فيها م || (٩) كثرة : كثيرة ب || تحته : بحثه ن || (١١) التلفت : التفلت س ، ن ، هامش هـ ؛ التقليب هـ || (١٢) جزءا : خبره سا ؛ جزء م ، هـ || يقسم منه : وقسما د ؛ قسموا ن || يشتركان : مشتركان س || (١٣) فى : ساقطة من ن || (١٤) فالسبب : بالسبب سا .

مجرى الموضوع والمحمول ، وهذا خلاف ذلك ، فإذا كان الحد الأصغر ، أو الأوسط ، أو الأكبر ، ليس واحدا ، لم تكن المقدمة واحدة محصلة فيها محمول واحد على موضوع واحد ؛ وإذا لم تكن المقدمة محصلة لم يكن القياس محققا ، بل كان القياس ليس على صورته وعلى حده . فبيّن أن جميع هذه ترتقى إلى مبدأ واحد : وهو أن يكون القياس والتبكيت ليس على حد القياس والتبكيت .

والسبب المقدم فى ذلك ، وفى كل ضلالة ، سبب واحد وهو : العجز عن الفرق بين الشىء وغيره ، والفرق بين النقيض وغير النقيض ؛ فإن الجهل بأن غير النقيض نقيض ، كالجهل بالفرق بين الشىء وهو هو . وهذا النمط من الجهل قد يوجد ، أولا يخص أنواع الغلط الواقع من طريق اللفظ ؛ فإن جميع هذه الوجوه اللفظية تشترك فى أن ما يخص التبكيت من أنه على النقيض لا يؤخذ محققا فيه ، بل يكون النقيض غير نقيض فى الحقيقة ، بل فى الظن فقط ، إما فيما ينتج مخالفا لوضع القائل ، وإما فى المقدمات المأخوذة فيها شىء على أنه نقيض باطل ، ويكون غير نقيضه .

وأما الذى باشتراك الاسم فسببه العجز عن ملاحظة المعنى ، وعن قسمة المعانى ، وخصوصا فى الأشياء الخفية الاشتراك ، مثل : الواحد والموجود ،

---

( ١ ) فإذا : فإن د ، ن || (٢) أو الأوسط أو الأكبر : والأوسط والأكبر س ؛ والأوسط أو الأكبر ه || ( ٣ ) على موضوع واحد : ساقطة من ن || المقدمة : المقدمات ب ، د || (٤) حده : حد د || (٧) وهو : + أن م || (٩) الشىء : + وبين غيره د || (١٣) القائل ؛ القابل ن ؛ المقابل ه || وإما : إما ه || المأخوذة : المأخوذ س ، سا ، م || (١٥) فسببه : فيسببه أن يكون ه || ( ١٦ ) المعانى : المعنى د || الخفية : الحقيقة م .

حتى يتميز ما هو عما ليس هو هو ، والهوهو وما ليس بنقيض عن النقيض . والسبب الذى فى التركيب والقسمة أيضا مثل هذا ، وهو العجز عن تفصيل الغير عن الهوهو إذا اختلط ، فلا يعلم أن حكم المفصل غير حكم المجموع فى التعجيم ، حتى لا يراعى الخلاف بين الشىء و بين ما يشبهه فى الكتابة مخالفةً مّا فى مد أو قصر أو غير ذلك . وكذلك فى شكل اللفظ ، فإن الذهن فى جميع ذلك يعرض له قصور عن ملاحظة المعنى بحسب اختلاف اللفظ ، فتارة يظن أن المشارك فى اللفظ مشاركٌ فى المعنى ، وتارة يظن أن المفارق فى اللفظ موافق فى المعنى ، كأن حكمه هو حكم الشىء على الشىء حكمه حكم الشىء ، وأن اللفظ أو حال اللفظ الذى يشارك فيه النقيض غير النقيض هو فى معنى النقيض ، كأن النقيض فى اللفظ وحاله هو النقيض فى المعنى . ومن قدر على التميز بادر فلاحظ الشىء نفسه ، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على المعنى ، حتى إنه إذا قال : " موجود وواحد " ، تميز له مثلا ما هو الأولى بذلك والأخص به كالجوهر الشخصى .

---

( ١ ) هو هو : هو د ، سا ، م ، ن ، ه || والهوهو : فالهوهو سا || هوهو والهوهو وما ليس : ساقطة من س || (٣) فلا : ولا سا ، م ، ن ، ه || غير حكم : حكم غير س || (٤) فى : وفى س ؛ وكذلك ن ، ه || حتى : حين س ، م ، ه || الشىء : الشمس ب || ( ٥ ) ذلك : ما س || ( ٧ ) أن : ساقطة من م || مشارك : غير المشارك س ، سا ، م ، ن ، ه || المفارق : المقارن سا ، المقارب م || (٨) حكمه : حكم الشىء س || حكمه ... ... الشىء : حكمه هو حكم الشىء على الشىء م ؛ ما حكمه هو حكم على الشىء حكمه حكم الشىء ن || ( ٩ ) هو : ساقطة من ن || (١٠) النقيض : + هو د || التميز : التمييز م || (١١) فلاحظ : ولاحظ ب ؛ يلاحظ م || نفسه : بعينه م || على : إلى س ، م || (١٢) إذا : إذ م || تميز له : بمنزلة م || له : + أنه ه .

و بالحرى ما خص هذا الجهل والعجز بالألفاظ أولا ، و إن شاركها المعنى فى ذلك ؛ فإن الألفاظ أكثر تضليلا من المعانى ،ولذلك ما يقع الغلط فى المحاورة أكثر منها فى الفكرة. والتضليل اللفظى يقع من جهة المخاطبة أكثر منه عند الفكرة ، لأن السماع اللفظى أدخل فى المحاورة ، واستلاخة(*) المعنى أدخل فى الفكرة ؛ على أنه قد يقع عند الفكرة أيضا ، فإن الفكرة قد تقع بألفاظ متخيلة لا محالة .

و جملة سبب الغلط مشابهة شىء شيئا ، ولولا المشابهة والمناسبة لما غلط . وهذه المشابهة فى الألفاظ أكثر منها فى المعانى ، فإن المعانى أسد . ولأسباب الغلط فى المعنى مدخل فى أنها تقع بسبب العجز بين الشىء وغيره ؛ أما الغلط من جهة ما بالعرض فلأنه يعجز عن التفصيل بين الذى هو هو بالعرض وغير بالحقيقة ، وبين ما هو هو بالحقيقة. وأما الذى من جهة اللوازم فقد بان الحال فى مشاركة جهة اللوازم لجهة العرض ، وأنه أخص منه فى موضوعاته ، أو مقتصرا على ما يجب أن تراعى فيه الكثرة ، كما قد مضى ذكره ، و يجعل بينهما مساواة حين يظن أنه إذا لم يفارق الملزوم اللازم ، فكذلك لا يفارق اللازم الملزوم .

---

( ١ ) شاركها : شاركه س ، ه || ( ٢ ) فإن : ولأن ب || ولذلك : وكذلك م ، ن || ( ٣ ) منها : + ما م || الفكرة : الفكر سا || ( ٤ ) واستلاخة : واستلاحه ب ، سا ، م || على : وعلى سا || ( ٥ ) أيضا : وأيضان || الفكرة : الفكر ن || بألفاظ : + منه س ، م ، ن || ( ٧ ) فإن المعانى : ساقطة من ن ، ه || المعانى : المعنى د || ( ٨ ) أما : فأما د || ( ٩ ) وغير : وغيره س ، ه || وبين : وهو د || ( ١٠ ) هو : ساقطة من د || وأما الذى ؛ وأن الذى ب ؛ والذى س ، سا م ، ه || فقد : قد ن || ( ١٢ ) أو مقتصرا : ومقتصرا ب ، د ؛ أو مقتصر سا ، ن ؛ أو يقتصر م ؛ أو متقصر ه || أن : ليس س || ( ١٣ ) اللازم : ساقطة من ه || ( ١٤ ) اللازم : ساقطة من سا .

---

(*) واستلاخة المعنى ، أى تجريد المعنى — فى " المنجد " انسلخ من ثيابه تجرد [ المحقق ] .

وأما الغلط الواقع لسوء التبكيت ، والواقع بسبب ترك اعتبار شرط التقييد والإطلاق ، وما قيل فى شروط النقيض ، فالسبب فيها إغفال ما يوجبه نقصان يسير فى تفاوتٍ كثيرٍ . وكذلك المصادرة على المطارب الأول ، وأخذ ما ليس بعلةٍ علة ، وجمع المسائلِ فى مسألةٍ ؛ وذلك لأنه فى المصادرة على المطلوب الأول يغفل قليلُ شيءٍ مِنْ حد القياس ، وهو أنه يلزم عن الموضوعات نفس الموضوعات . وفى أخذ ما ليس بعلة علةً يُغفل شيءٌ يسير وهو : المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة . وفى جمع المسائل فى مسألةٍ يغفل شيء يسير من اعتبار ما يزيده مفهوم الجمع ، أو يزيده مفهوم التفصيل . و بالجملة تغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهوهو ، إذا كان يسيرا .

وإذ قد بان لنا كمية الأسبابِ التى لأجلها نظن بما ليس قياسا أنه قياس ، فقد علمنا أصناف القياسات المغالطية والتبكيتات المغالطية .

والقياس المغالطى ليس وحده هو الذى يظن قياسا أو تبكيتا ولا يكون ، بل والذى يكون قيـاسا ولا بحسب الظن فقط ، ولكنه لا يكون مناسبا للموضوع الخاص بالأمر ومن مقدمات مناسبة ، وإن كانت صادقة أو مشهورة أو متسلمة ؛ كمن يوهِم أنه مهندس فيأتى بقياسٍ فى الهندسة غير مناسب للموضوع

(١) لسوء : بسوء س || (٢) فالسبب : والسبب ب ، س ، ه || يوجبه : يوجه م || (٣) كثير : كبير سا || (٤) بعلة : علة د || وجمع : وجميع م|| (٥) يغفل : يعقل سا ، م ، ن || عن : بين ن || الموضوعات : + لا ب ، د ، ن || (٦) علة : كملة م || يغفل : يعقل ن ، ه || (٧) الحقيقية : الحقيقة م|| وفى : فى م || جمع : جميع ب ، م ، ن ، ه || يغفل : يعقل سا ، م ، ن ، ه || (٨) يزيده : نزيده ب || مفهوم الجمع : جميع المفهوم ه || الجمع : الجميع م ، ن|| (١٠) قياسا : قياس ب ؛ ساقطة من سا || (١١) علمنا : ساقطة من د || (١٢) ولا : فلا سا ، م ، ن || (١٣) والذى : الذى د || (١٤) وإن : فإن ب || (١٥) يوهم : توهم ن .

الخاص بالهندسة ، فإنه مغالطة فى الهندسة وخروج عن الهندسة ؛ بل يجب أن يكون القياس البرهانى من جنس الأمر ومناسبا له ؛ إنما القياس المقبول الغير المناسب هو للجدل ، وكيف لا وله وللمتحنة أن تؤلف من الكاذب المتسلم ، فكيف من غير المناسب؟ وغير المناسب و إن كان جدليا فهو مغالطة فى البرهان ؛ فإن المغالطة فى العلوم البرهانية هى أن تورد مقدمات على أنها صادقة ومناسبة ولا تكون كذلك ، وتسمى هذه المغالطة سوفسطائية . والمغالطة فى الجدل هى أن تورد مقدمات على أنها مشهورة ومتسلمة ولا تكون كذلك ، وتسمى هذه المغالطة مماريةً ومشاغبية . وهذا المشاغبى أيضا إذا أورد مقدماته ، ليست هى التى تسلمت بل شبيهة بالتى تسلمت — و إن اتفق أن كانت صادقة وعقد منها قياس هو بالحقيقة قياس — فتروجيها على المحاور على أنه واجب مما سلمه فيه ، فهو مغالطة عليه ؛ لأنه و إن كان حقا فهو حق فى نفسه ، لا بحسب التسليم من المخاطب . ويجب أن تفهم هذا الموضع على هذه الجملة ؛ ولا تلتفت إلى ما يورده بعض متأخرى الفلاسفة .

والسوفسطائيون هم الذين يأتون بالقياس ، لا من الأمور المناسبة ، ولا من المتسلمة من ذات الأمر ، لست أعنى الذاتية ، بل الذى يُتَسلم من مقدمات

(١) الخاص : ساقطة من هـ || عن الهندسة : عنها د || (٢) المقبول : المقول ن || (٢ — ٣) المقبول الغير : الغير المقبول سا || (٣) وللمتحنة : للتحنة ب ؛ وللتحن د ؛ وللتحنة س ؛ وللتحجة ن || من : ساقطة من م || (٤) وغير : فى غير س || (٥) فإن : وان س ؛ فى م || (٨) وهذا : وهذه م || ليست : ساقطة من ب ، سا ، م ، ن || (٩) تسلمت : سلمت سا ، م || (١٠) هو : وهو سا ، م || فتروجيها : وروجها د || أنه واجب : أنها واجبة م ، ن ، هـ || مما : ما سا || (١١) فيه : فيها م ، ن || فهو : فهى م || التسليم : التسلم ن ، هـ || (١٣) الفلاسفة : الفلسفة د ، س ، سا || (١٤) يأتون : ساقطة من ن || (١٥) لست : ليست س || الذى : التى م ، ن .

و إن كانت حقة ؛ فإنها إذن لم تكن بالحق من ذات ما ينازع فيه ، لا أن تكون شيئا غريبا مشبها به فيما تسلم منه . وأما الذى يأتى بما تسلمه من ذات الأمر فهو الجدلى ، فإن الجدلى إنما ينتج أن الوضع كذب عن مقدماته بحسب تسليم المجيب إياها . والمحاورة الامتحانية كأنها جزئية من الجدلية أيضا ، وفى حكمها ، كما علمت .

و بالجملة فإن تلك صنائع تتكلم فى ذات الواجب ؛ وكل الصنائع موضوعها الحق والعدل . ولولا ضعف المجيب لما كان يتم للسوفسطائية صناعة ، التى هى صناعة لا تنتهى إلى غرض محصل واجب ؛ فإنها و إن حاولت المناقضة وتكلفتها ، فإنها غير محققة لا تنال ما تتكلفه . وأقل عيبها أنها لا تنال ذلك فلا تفيد؛ وكيف لا تكون كذلك وهى مع أنها لا تفيد، وليست بسبب للفائدة، فقد تعسر على المستفيد الاستفادة، وتشوش على العالم العلم ، بما تورد من الشك. فهذه صناعة معدة نحو الظن والتخييل والمحاكاة ، ومبتدئة منها . وبذلك يروج على السامع وعلى المجيب ، وأشياء تولدها الأسباب المذكورة الثلاثة عشر ، إما بانفرادها بعضها ، أو باجتماعها إن كانت هى أسباب الغلط . وأسباب الغلط هى أسباب القياس المغالطى الذى يقبله من يغفل عن الضلالة فيروج عليها

(١) بالحق : الحق س ، م ، ن ، ه || ما : مما م ، ن ، ه ؛ + لا ه || فيه : ساقطة من س || لا أن : لأن د ؛ إلا أن ه || (٢) تسلم : تسلمه د || الذى : التى ه || (٤) المجيب : ساقطة من س || وفى : وإلى ه || (٦) صنائع : الصنائع م ؛ + لا م ، ن ، ه || (٨) هى : هو م || غرض : ساقطة من م || (٩) وتكلفتها : وتكلفته د ، ب س ، سا || ما : مما ه || وأقل : أقل ب ؛ وأول د || أنها : ساقطة من ن || تنال : ينال ب || (١٠) فلا : ولا س ، م ، ن ، ه || (١٢) فهذه : وهذه د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || معدة : مقدمة د || والتخييل : والتخيل د ، سا ، م ، ن ، ه || يروج : روج د || (١٣) الثلاثة : والثلاثة سا ، م (١٤) بانفرادها : بانفراد س ، ه || أو : وإما م || إن : إذا ن ؛ إذ ه (١٤ — ١٥) وأسباب الغلط : وأسباب ن || (١٥) يقبله : يفعله س ، ن || يغفل : يعقل سا ، م || عن : على س ، سا ، م || فيروج : وروج د ؛ فروج سا ، م .

كأنها مسئول عنها مسلمة ، فيؤلف عليه ، إذ كانت مسلمة فى ظنه . و إن لم يسلمها بالفعل فهو يسلمها بالقوة ؛ فإنَّ مِن الناس مَنْ هو يغلط مع نفسه ، و يعتقد الجواب الفاسد قبل أن يُسْأل ، فكيف إذا سئل ؟ .

وقد يجتمع هذان جميعا فى المواضع اللفظية؛ فإن السائل فيها يعتقد أولا خطأ ، ثم يعده للقياس — و يكون فاسدا ألبتة — فيما يسأل ، [ و ] ناقض السؤال يخلو سؤاله عن التوقف على الغرض لبعض الأسباب المذكورة . وقد يكون المجيب أيضا يسلم الكذب بِغَلَطِه فى مثل مواضع الألفاظ المغلطة وغيرها . وترجمة أخرى توجب أن تفهم هذا الموضع : أن السائل قد يجتمع له أن يتسلم المقدمة الناقصة البيان ، أو الناقصة حرفا مغلطا ، وأن ينتج الكذب . وقد توجب ترجمة أخرى غير هذا ، وهى ترجمة فاسدة .

و إذا كان جميع التضليلات التى يناقض بها إنما تقع من أسباب قياسات الكذب — وقد عدت ، و إذا أعطيت قوانينها المعدودة كانت ظاهرة — فيحصل أمام الذهن عدد جميع ما يجب أن يتوقى فى جزءٍ جزءٍ من التبكيت الذى هو على عدد جزء جزء من القياس ؛ فإن للقياس المغالطى أجزاء كما للقياس الصادق ، وربما عاد أحدهما إلى الآخر بإصلاح يسيرٍ بطريق الزيادة والنقصان . و إذا

---

(١) فيؤلف : مؤلف ى ، د ، س || إذ : إن س ؛ إذا ن || (٢) هو : ساقطة من ه || مع : ساقطة من س || (٤) خطأ : خطاء د ، س || (٦) يخلو : يخلوا سا ؛ يجلو س ، م ، ن ، ه || التوقف : الوقوف د ؛ التوقيف س ، سا ، ه || (٧) بغلطه : لغلطة سا ، م || (٨) تفهم : ساقطة من د || د يتسلم : يسلم م || (٩) أو الناقصة : والناقصة س || حرفا : أيضا س ؛ حدثا ه || وقد : قد ن || (١٠) وهى : وهو ب ، د س ، سا ، ن ، ه || (١١) إنما : إنها م || (١٢) وإذا : فاذا د || (١٣) يتوقى : يتوفر د ؛ يتوقى سا ، م ، ن ، ه || (١٤) كما : ساقطة من د || الصادق : + المقدمات م || (١٥) وربما : فربما د || بطريق : وطريق س ، ه .

كان كذلك ، فكان ذلك سببا واقيا من الغلط ، فإنك تعلم أنك إذا عرفتها توقيتها ؛ وربما توصلت منها إلى القياس الحق حين راعيت ما يجب أن تراعيه فى أجزاء القياس الكاذب ، ولاح لك من أجزائها أجزاء الحق ، فلم تأخذ مثلا اللفظ المشترك فى جوهره أو شكله كشىء واحد فى المعنى ، لم ينعقد عليك قياسٌ مغالطةٍ بسببه . وكذلك الحال فى بابٍ باب ؛ فإنه لا يكون قياس محقق على الإطلاق إلا وقد تميزت حدوده على الإطلاق ، فإذا رأيت الحدود لم تتميز على واجبها ، علمتَ أنه لم ينعقد قياس على الإطلاق ، وعلمت أنه إذا لم ينعقد قياسٌ على الإطلاق لم ينعقد قياس على المطلوب المحدود ، لأنك فى مثل اشتراك الاسم وغيره لم تومىء إلى المعنى المحصل المحدود ، فذلك لا قياس مطلق ، ولا قياس محدود ، ولا قياس بحسب الأمر فى نفسه ، ولا قياس بحسب التسلم من المخاطب ، إذ كان إنما ينعقد عليك الغلط من هذه ، ومن إغفالك التمييز الذى يجب أن تحصره فى أجزاء القياس بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادةٍ ونقصان ، وتفاوتٍ وقع بين الحق والكذب . مثال ذلك فى الغلط الذى يعرض فى الخُلْفِ السوفسطائى ، ووضع ما ليس بعلة علة ؛ وكذلك الجامع لسؤالين فى سؤال يجهل أن المسألة قضية، والقضية واحدة ذات محمول واحد وموضوع واحد ، أو ما فى حكمه ، فيزل من إغفاله مراعاة أجزاء المقدمة . والذى يغلط

---

(١) تعلم أنك : تعلم د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (٣) ولاح : فلاح د ، س ، سا ، هـ || (٤) كشىء : لشىء س || (٥) وكذلك : فكذلك د || (٦) تميزت تميز د ، سا ، م ، ن ، هـ || فإذا : وإذا ن || إلا وقد ... الإطلاق : ساقطة من س || (٧) إذا : ساقطة من د ، س ، سا ، م ن ، هـ || (٨) على الإطلاق لم ينعقد قياس : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || المحدود : المحدد م || (٩) تومىء د : توم د ، س ، م || (١٠) التسلم : التسليم د ، سا ، ن ، هـ || (١١) إذ : إذا د ، ب ، سا ، م ، ن || عليك : يمكنك سا ، م || التمييز : التميز م ، ن ، هـ || (١٢) تحصره : يحصى ن ؛ نحصره هـ || (١٤) الجامع : + فى هـ || (١٥) واحدة : الواحدة ب || (١٦) أو ما : وما د || فيزل : فتركه د ، سا ؛ فينزل س ؛ فيترك م ، فنزل هـ || مراعاة : إعادة ن || يغلط : ساقطة من د .

من طريق ما بالعرض هذا سبيله ؛ وكذلك الذى هو كالجزئى له وهو الغلط من طريق اللازم ؛ وأيضا الغلط من طريق الإطلاق والتقييد غلط فى الأجزاء ؛ وكذلك الغلط فى المصادرة على المطلوب غلط فى أجزاء القياس من طريق المعنى، إذ لا تكون ثلاثة بل اثنان فقط .

ولا تظن أن هذه القوانين إنما تتم لك إذا علمت كل موجود ، ونظرت فى كل خطأ وصواب، فإن ذلك لا يتناهى، بل إنما تتم لك إذا علمت الأصول والقوانين التى تنتزع من أمورها وتكون سائرها على قياسها . وأنت تعلم أن الجزئيات من التبكيتات البرهانية والجدلية غير متناهية ؛ بعد أنها أولى أن تكون محصورة ، لأنها حقيقية أو شبيهة قريبة من الحقيقية ، فكيف الكاذبة التى لا تنحصر تحت حد ؟ فكيف الكاذبة الغير المناسبة ؟ فمعرفة أسباب التبكيت المغالطى المطلق هو إلى صناعة المنطق .

وأما الجزئيات من التبكيتات المغالطية فى صناعة صناعة فحلها إلى صاحب تلك الصناعة . وأما التى فى الأمور المشتركة فإلى الجـــدلى . وليس يمكننا أن نعطى أسباب الغلط فى واحد واحد من العلمية ، بل يجب أن نعطى أعم ما يكون ، وكذلك يجب أن نعطى ما يكون على الجدلى حله ، وهو الذى يرى جدليا وليس بجدلى ، كما أن للجدلى فى صوابه أصولا عامة ، فكذلك بإزاء ذلك له فى خطئه وغلطه أصول عامة، تلك الأصول هى أصول القياس المغالطى

---

(٣) الغلط : + الذى د ، س || (٤) إذ : أو س ، سا ، م ، ن ، ه || (٥) تظن : تظنن ، س ، م ، ه || (٧) أمورها : أمور ما د ، س ، سا ، م ، ه || (٩) حقيقية : حقيقة سا || الحقيقية : الحقيقة سا ، م || لا : ساقطة من سا || (١٢) فحلها : محلها ن || التى : ساقطة من د ، س سا ، م ، ن ، ه || فإلى : فإن ن || وليس : ليس ن || (١٥) وكذلك : ولذلك س || الجدلى : الجدل س ، سا ، م || (١٦) بجدلى : جدلى ن || الجدلى : الجدلى ن || أصولا : أصول س || (١٧) له : ساقطة من ب ، د ، س ، ه || خطئه : خطابه ن ؛ خطائه ه || أصول : أصولا ه .

الشبيه بالقياس المقبول وليس بمقبول . وإذا أعطينا بحسب مقابلة الجدلى فقد أعطينا بحسب مقابلة البرهانى ؛ وذلك لأن المـآخذ الجدلية تشتمل — كما علمت — بوجهٍ ما المـآخذ البرهانية. وأيضا فإن نوع الغلط ووجوب التحرز فى الأمرين واحد ، إذ كان الذى يغلط فى الحق فيرى غير الحق أنه حق ، هو بعينـه الذى يغلط فى المشهورِ والمحمودِ فيرى غير المشهور أنه مشهور . وإذا عِلم الغلط فى القياس العام كالجدلى ، عِلم الغلط فى التبكيت العام ، وعِلم التبكيت الذى فى الظاهر ليس بالحقيقة ؛ فإن القياس قياس بحسب نتيجته ، وتبكيت بحسب مقابل نتيجته ، سواء كان مقابل نتيجته بقياس آخر يقابله أو بغير قيـاس ، فيكون إذن كل قياسٍ ، كان بالحقيقة أو بحسب الظاهر ، أو كان جدليا بالحقيقة أو جدليا بالظاهر ، فهو تبكيت .

وإذ قد علمنا الأصول من عقد المضلات ، فقد عرفوا مواضع الحل . والجدلى هو الذى يلزمه أن يعرف عدد الأسباب للتبكيت الحقيق الجدلى ، والمظنون تبكيتا ، حين تظن جدلية أو امتحانية ، معرفة بحسب المشهور العامى.

هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

[ تمت آخر المقالة الأولى والحمد لله رب العالمين ]

(١) وإذا : وإذ هـ || (٣) ما : ساقطة من س ، ن ، هـ || المآخذ : المآخذ د ، ب ، سا || التحرز : التحريز ب ؛ التجويز د || (٤) إذ : إذا د ، سا || (٦) فى التبكيت : والتبكيت س || (٧) الذى فى : الذى هو فى م ، ن || نتيجته : نتيجة د || (٩) إذن : + كان م || (١١) من : فى س ، هـ || عرفنا + فى ن || (١٣) حين : حتى د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (١٥) تمت : ساقطة من سا ، د ، ن || آخر ... العالمين : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السابع بحمد الله ومنه م ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السابع فى المنطق والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله أجمعين هـ .

# المقالة الثانية

# المقالة الثانية

## من الفن السابع ستة فصول

## [الفصل الأول]

### (١) فصل فى الرد على من زعم أن جميع المغالطات إنما تقع بسبب الاسم المشترك

قال المعلم الأول: والذى يؤثره بعض الناس من قسمة الأقاويل — و يعنى به أفلاطون — أن بعضها موجود بحسب الاسم ، و بعضها بحسب المفهوم ، ولا يتفقان — وكأنه يريد أن التضليل واقع بحسب الاسم ،والحق واقع بحسب المفهوم ، أى أن الخطأ والغلط من جهة المسموع ، والصواب والإدراك من جهة المفهوم — فليس إيثارا صوابا : فإنه ليست قسمته للألفاظ بالفصول ، ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها نحو الاسم ،ولا الألفاظ التى تتجه إلى المسموع

---

(١) العنوان من مخطوطة س ، وسنثبت العنوانات التى جاءت فى المخطوطات الأخرى : بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية فصل قال ... ب ؛ المقالة الثانية فصل قال ... د ، سا ؛ المقالة الثانية من الفن السابع من الجملة الأولى سبعة فصول الفصل الأول قال ... م ؛ المقالة الثانية من الفن السابع من الجملة الأولى فصل قال ... ن ؛ المقالة الثانية من الفن السابع من الجملة الأولى وهى ستة فصول غير مترجمة فصل فى الرد على من زعم أن جميع المغالطات إنما تقع بسبب الاسم المشترك قال ... ه || (٧) أفلاطون : فلاطن د ، ن ه || موجود : موجودة س ، سا || بحسب : ساقطة من س || المفهوم : ساقطة من د || (٨) يتفقان : يتفقان س || وكأنه : فكأنه د ، سا || (٩) أى : ساقطة من سا || (١٠) فليس : وليس || فإنه : ساقطة من م || (١٠) قسمته : قسمة د || (١١) بسبب : بحسب د || كلها : + دون س ، ن ، ه || ولا الألفاظ : والألفاظ م .

هي في ذواتها غير الألفاظ التي تتجه نحو المفهوم ، فإن اللفظ بعينه يصلح لأن يستعمل في غير المعنى الذي سلمه المجيب فيغالط به، وأن يستعمل مجيب بحسب معناه فلا يغالط به، وأيضا يستعمل في معناه و يغالط به من جهة الغلط في المعنى. وما غالط به زينون(*) في إثبات أن الكل واحد بسبب قوله إن الموجود واحد، فهل هو متوجه نحو المسموع ، أو هو أيضا مغلط لزينون ولمن يخاطبه بحسب المفهوم . نعم ، لو كان يتكلم بهـذا ولا يتخيل إلا لفظا صراحا له نسبته إلى كثيرين لكان مغالطا بحسب الاسم ، لكنه مع ذلك قد يتخيل له مفهوما ما ، بل اللفظ بعينه يجوز أن يكون مشتركا ، فإذا نحا إلى معنى واحد من معانيه ، وإياه فهم المجيب ، صار ذلك اللفظ بعينه مقصودا به نحو المفهوم . ولا شيء من الألفاظ إلا ويمكن أن يقصد فيها نحو المسموع ، وجميعها يمكن أن يقصد فيها نحو المفهوم ، ومع ذلك فقـد يمكن أن يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معا ، ولا اللفظ إذا غلط كان لأنه لا اعتقـاد هناك ، بل إنما تغلط جل الألفاظ بحسب المفهوم ، فإن الأقاويل وضعها الأول وحقيقة فائدتها أن تكون للمفهوم، ولم توضع للمسموع ولأجل المفهوم ؛ فإن أبطلت المفهوم ولم

( ١ ) هي : هو س ، ن ، ه || ذواتها : ذاتها ب ، ه || بعينه : نفسه د ، س || ( ٢ ) الذي : التي ن || به : ساقطة من د || يستعمل مجيب بحسب : استعمل مجيب د ؛ يستعمل مجيب ب ، سا ، يستعمل فيما سلم المجيب بحسب س || ( ٣ ) فلا : ولا سا ، م ن || ( ٤ ) غالط : يغالط د ، س ، ه || ( ٥ ) لزينون : زينن د ، س ؛ للذهن م ، ن || ولمن : ولم ب || يخاطبه : يخالط به د || ( ٦ ) بهذا : هذا ن || ولا : أولا ب || إلا لفظا : الألفاظ ن || ( ٧ ) كثيرين : الكثيرين م (٧–٨) ما بل : مقابل م ، ن ؛ قابل ه || (٨) نحا : عنى ب ؛ نحى سا ؛ أنحى ن || ( ٩ ) اللفظ : ساقطة من ن ، ه || ( ١٠ ) وجميعها : وجميعا ب || ( ١١ ) ومع ذلك : ساقطة من س || ( ١٢ ) لأنه : تاما د ؛ بأنه س ، سا ، ه || (١٣) جل الألفاظ : كل لفظ ن || الأقاويل : ساقطة من س || الأول : للأول د || (١٤) ولم : فلم د ، س ، سا ؛ لم م ، ن .

(*) زينون Zenon هو تلميذ بارمنيدس الإيلي المشهور ، وجميع المخطوطات تكتبه « زينن » بدون الواو ، وقد جرينا الآن على كتابته هكذا زينون [ المحقق ] .

تكن هناك دلالة ألبتة فلا تغليط ، فإن اللفظ المشترك إذا كان يدل على كثرة ولم تلتفت إليها ، بطل أن يكون أيضا دالا على الواحد، فإن ذلك الواحد يكون واحدا منها، وقد يمنع أن يأخذها من حيث يدل عليها . فإذا لم يدل عليها لم تبق دلالة أخرى تنسب إلى المسموع فيقال إنها تغلط أو لا تغلط ؛ فإن كان الاسم واحدا، ومفهومه كثيرا، فيسلم السائل من المجيب على معنى ذهب إليه المجيب، ثم غالطه فاستعمله على معنى آخر يخالف ذلك المعنى فى الحكم ، وناوم به ، فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط ؛ ولكن ليس كله كذلك ، ولا كل الغلط من هذا القبيل ، ولا كل ما يدل على كثير لا يتفق السائل والمجيب فيه على معنى مخصوص من جملة معانيه فيكون إن وقع حينئذ الغلط وقع لا نحو الاسم ، إنما الأول هو الذى نحو الاسم .

وكذلك ما كان من الألفاظ يقال قولا جزئيا ويدل بها على معنى ، والنفس تأبى التصديق لمعناها فى الاعتقاد ؛ وإذا تظاهر قائلها بتصديق ذلك فى القول فعسى أن يكون هذا اللفظ هو الذى بحسب المفهوم ؛ إلا أن ذلك بالعرض ، ليس لأن وضع اللفظ كذلك . وهذا مثل تصريح زينون بأن الموجود واحد، وأن الكل واحد ، فإنه إذا كان رأيه فى نفسه هو أن الموجود يشتمل على كثير،

---

(١) دلا : ولا س ، ن ه ؛ بل د ، هامش ه ؛ بلا سا ، م || (٢) الواحد : + لا د ، س || (٣) تبق : + لها س ، ه || (٤) أو لا : ولا ب ، د ، سا ، ن || أو لا تغلط : ساقطة من م || (٥) ومفهومه : مفهومه س ، سا ، م || (٨) لا يتفق : ولا يتفق س ، ه || (٩) وقع ساقطة من د ، س || الأول : الأدل س ، ب ، ه || الأول هو : هو الأدل ن ، ه || (١٢) وإذا : وإن س ، سا ، م ، ن ، ه || (١٣) هو : + اللفظ هو م || الذى : + ليس س || (١٤) وضع : الوضع ب ، س || بأن : أن م ، ن ، ه || (١٥) فإنه : ساقطة من م ، ن || يشتمل : مشتمل س || كثير : كثيرة م ، ن ، ه .

علم أن قوله ليس بحسب الاعتقاد على أن اللفظ كذلك فى نفسه ، بل على أن المجيب أو القائل صرفه عن الاعتقاد ، وذكره كذبا ، فيكون مثل هذا إنما هو بحسب الاسم ، بمعنى أن القول لا يتعدى السماع إلى الاعتقاد . فإن لم يكن معنى قولهم بحسب الاسم هذا ، فلا هذا القول بحسب الاعتقاد ، ولا بحسب الاسم ، ولا القسمة المذكورة فى الأول صحيحة ؛ فلا كل ما يضلل يضلل بالمسموع ، ولا كل ما يضلل بالمسموع يكون بسبب أن الاسم مشترك . وقد علمت هذا ، فإنه ليس كل تبكيت سوفسطائى لفظى يعرض من جهة الاسم.

على أن قوما آخرين قالوا : إن الأمر ليس كذلك ، بل القياسات التى تكون دالة على وجوه مختلفة ، هى التى من قِبل أن اللفظ لا يتعدى المسموع ، وليس جميع ذلك من قِبل اشتراك الاسم ، بل بعضه واليسير منه ، فإن اللفظ قد يغلط من وجوه غير الاشتراك فى الاسم ، فبالحرى أن لا يكون كل تغليط لفظى من جهة اشتراك الاسم . فإذن لا ســـواء ما قلناه من أن كل تبكيت سوفسطائى إما أن يقع التضليل فيـــه من جهة اللفظ ، أو من جهة المعنى . وما أرادوا أن يقولوه : إن كل ذلك من جهة الاسم فقط ، ومن جهة المعنى يقع الصواب . ولا سواء أيضا أن يقال : كل تضليل إما كذا وإما كذا ؛ وأن يقولوا : كل لفظ قال المعلم الأول . والأقبح من ذلك أن الرجل قد

---

(١) بل على أن : بل على س || (٤) معنى : بمعنى هـ || فلا : ولا سا ، م ، ن || (٥) فلا : ساقطة من هـ ، + يكون م ، ن || (٦) بالمسموع : المسموع د ، س || يضلل + يضلل م || بالمسموع : بحسب المسموع ن || (٩) قبل : قبيل س ، هـ || أن : ساقطة من م ، ن || (١٠) قبل : قبيل س || (١١) قد يغلط : ساقطة من د || وجوه : وجه د || غير : + مختلفة وهى التى من قبل اللفظ م || الاشتراك : اشتراك ن || فبالحرى : فحرى ن || لا : ساقطة من س || (١٢) سواء : سوى د || ما قلناه : من قلنا د || (١٣) أو من : و من د || (١٤) يقولوه : يقولوا د || كل : + واحد د || (١٥) يقال : + إن سا ، م ، ن ، هـ .

أعرض عن تعريف القياس مطلقا ، وأخذ يتكلم فى القياس المشبه ، والتبكيت المشبه . و إنما تعرف القياس الردئ بعد أن تعرف القياس الجيد ، فتعلم حينئذ أن القياس الردئ هو أن تكون له صورة القياس فى ظاهره ، أو يشبه صورة القياس ثم يفارق بالمادة ؛ وأن رداءته إما أن تكون من جهة كذبٍ وفسادٍ فى المقدمة المأخوذة من طرفى النقيض من غير مراعاةٍ ، كمن يستعمل أن الساكت متكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فينتج مثلا أن الساكت ليس بساكت ؛ و إما أن تكون من جهة فسادٍ فى جهة التأليف ، و إن كانت المقدمات صادقة بحسب اعتبار أنفسها ، مثل قول القائل : إن شعر هوميروس(*) دائرة ، أى يرجع آخره إلى أوله — كأنه يذكر فى آخر كل بيت ما ذكره فى أوله — ثم يقول : وكل دائرة يحيط بها خط كذا ، أو كل دائرة لها شكل ، فإن المقدمة الصغرى صادقة والكبرى صادقة ، لكن ليس لتأليفها حد مشترك إلا فى اللفظ ، فليست من حيث المعنى لها ائتلاف ؛ أو يكون الفساد من جهتين جميعا ، كقول القائل : "إن الإنسان يعطى المعطى ، والمعطى ليس له ، فالإنسان يعطى ما ليس له" ؛ ثم يأخذ هذه فيستعملها : "إن الإنسان يعطى ما ليس له ، وكل حرام فليس له ، فالإنسان يعطى الحرام فقط" ؛ فيكون هذا هو القياس

( ١ ) والتبكيت المشبه : ساقطة من سا || ( ٢ ) حينئذ : ساقطة من سا ، م ، ن || ( ٣ ) يشبه : شبه د ، س ، ه ( ٤ ) رداءته : ذاته ب || ( ٥ ) من طرفى : عن طرفى ب ، سا ، م ، ن ، ه ؛ على طرفى س || ( ٦ ) متكلم : يتكلم د ، س || بساكت وإما : ساكت وإما م || ( ٨ ) أنفسها : نفسها م || ( ٩ ) آخره إلى أوله : أوله إلى آخره د ، س ، ن || ذكره : ذكر د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || ( ١٠ ) بها : به د ، س ، سا ، ه || دائرة : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، ه || لها : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || ( ١١ ) لتأليفها : لها بينهما ب ، س ، سا ، م ، ه ؛ لما بينهما ن || ( ١٢ ) فليست : فليس س || ( ١٣ ) والمعطى ليس : والمعطى ما ليس ن || له : ساقطة من ن || ( ١٥ ) وكل حرام فليس له : وما ليس له حرام ن .

(*) هوميروس هو شاعر اليونان المعروف ، وجميع المخطوطات تكتبه هكذا « أوميروس » ، وقد التزمنا الرسم الحديث . انظر المغالطة فى نص أوسطو ١٧١ أ — ١٠ [ المحقق ] .

الجامع للفسادين ، وذلك لأن الصغرى كاذبة وقد أنتجت من قياس كاذب ، لأن المعطى يقال للشيء عندما يريد أن يعطيه المعطى وهو له ، وإنما يصير لغيره عند القبول ، وذلك بعد فعل المعطى ، فإن الإنسان يعطى ما له ، ليس ماليس له ، بمعنى آخر : وهو أنه ليس له أن يتنازله شرعا ؛ وأما كل ما ليس له بحسب الاستيلاء فليس بحرام عليه ؛ وأيضا فإن القياس غير منتج . وهــذه هي وجوه فساد القياس . وقد قيل في هذا المثال وجه آخر لا يلتفت إليه .

وإذا خلا القيــاس عن كذب المقدمات ، وفساد الاشتراك ، وله صورة قياسية — فهو قياس صحيح قد طلع من مكانه ، وجاء من طريقه ، وطرح الالتفات فيه إلى اللفظ — لم يعرض غلط حق ؛ فيجب على من يتعرض لإبانة أسباب الصواب والخطإ في النظر أن يعلم إذن صورة القياس وكيف تكون ، ومادة القياس وكيف تكون ، ثم ينتقل إلى السوفسطائية . وأما من فعل فعل أفلاطون فأخذ يتكلم في السوفسطيقى ، ولم يحصل القياس أولا ، فقد عمل هذرا ، وخصوصا إذا ظن أن كل ما غلط فهو من الاسم ، فيرى المهندس يغلط لأن المثلث اسم مشترك عنده ، وأن مهندسا إن استعمل لفظ المثلث على أنه مشترك ثم نص لا على الشكل المعلوم ، بل على شيء آخر من الأشكال مثل قطع زائد لمخروط ، أو مثل شكل يحيط به ثلاثة خطوط قوسية ، ثم توجه إلى مغالطة

(١) للفسادين : للفاسدين م || (٢) يصير : يصيره ب || (٣) يعطى ما له ليس ماليس له : يعطى ما ليس لا وأيضا فليس كل ما ليس له فهو حرام بل الحرام هو الذي ليس ن || (٤) كل : ساقطة من د ، س || (٥) فليس : + إلا م || وهذه : هذه م || (٨) وجا : بإزاء هامش ه || (٩) حق : ساقطة من د || (١٠) في النظر : ساقطة من س || إذن : أن س || صورة : صور ه || وكيف تكون ، ساقطة من م || تكون : ساقطة من سا || (١٢) أفلاطون : فلاطون ب ، ن ، ه ؛ أفلاطن د ، س ، سا ، م || (١٣) إذا : إذ سا || ما : ساقطة من س ، ن ، ه || (١٤) إن : وإن ن || (١٥) نص : خص س || (١٦) لمخروط : المخروط سا || أو مثل : ومثل ن ، ه || ثلاثة : ثلاث ب || توجه : توصل س ؛ يؤخذ سا ، م ، ن || مغالطة : مغالطة د ،

مع التنبيه على معنى المثلث ، أيكون غلطه بسبب اعتقادى أو لفظى ، ويرى أنه لا محالة يعرض له أن يغلط لأجل ذلك .

وأما الذى يمنع أن يكون الاسم مشتركا ولا يغلط، فأن يفهم المجيب ويبحث عن قصد السائل، فإن أطلق المجيب الجواب، فذلك لأنه تصور معنى إياه قصد بالإيجاب والسلب ، وربما لم يكن علم أن الاسم غير ماذهب إليه دلالة ؛ ثم إن عقد عليه قياس ولم يؤت فى الحد المشترك مثلا بذلك المعنى فتكون الزلة بالحقيقة ، لأنه لم يعلم القياس وماهيته ، فإن غلط المجيب وقبل النتيجة ، فليس إنما أخطأ من جهة أن الاسم غلطه . وكيف يغلط والمعنى الواحد متصور عنده واحدا ، بل إنما غلط لأنه لم يعلم هيئة القياس وحده الحد المشترك ، وورد عليه الغلط من جهة الفكر لا من جهة القول . وكذلك فى أمثلة أخرى لا تتعلق باللفظ من جهة الاشتراك فيه ، بل من جهات أخرى مما قد علمت ، مثل أن يسأل إنسان : "هل يصدق القول بأن الساكت يتكلم أو لا يصدق مرة ولا يصدق أخرى"؟ فإن أجاب المجيب بأنه لا يتكلم ألبتة، وعنى مادام ساكتا ، وكان الذى يسأل يظن أنه سلم أن لا يتكلم فى وقت آخر ألبتة ، فلم يجب أن يجتمع من المقدمتين قياس ؛ بل الذى يجب أن يقال إن الغلط فيه من أن

(١) أيكون : يكون س ؛ ليكون ما ، م ، ن ، ه || بسبب : بحسب ن || لفظى : ساقطة من د ، س || أنه : ساقطة من د ، س || (٣) وأما : وما سا ، ه || فأن : بأن — كذا فى جميع النسخ || يفهم : يتفهم س ، ه || ويبحث : + ا ب ، س (٤) معنى : + ما ، د ، سا ، م || قصد : قصدا س || وربما : فربما د || (٥) دلالة : دلالته ن || (٦) المعنى : ساقطة من س || (٨) أخطأ : غلط م ، ن || من جهة : ساقطة من م ، ن || أن : لأن م || يغلط : يغلطه س || (٩) لأنه : لأن ن ، ه || وحده الحد : وحده لحد د ؛ ووحدة الحد س ؛ وحده والحد ن || وورد : فورد م ، ن (١٠) الغلط : القول ن || لا : ساقطة من ب ، د || (١٢) يصدق : عليه م ، ن || الساكت : السائل ه || (١٤) يسأل : ساقطة من ن || آخر : + أو س || (١٥) بل : ف ب ، د ، سا ، م ، ن ؛ بل فا ه .

العقدين مختلفان، وأن تأليفهما إلى مقدمة تقترن بهما للإنتاج ليس تأليفا واحدا، بل أحدهما يتألف نحو المطلوب والآخر لا يتألف ، أو يقال ليس السبب فيه إلا اللفظ فقط من دون آفة اعتقادية ؛ كلا بل الآفة القريبة هى فى نفس القياس ، فيجب لا محالة أن تكون المعرفة بالقياس سابقة حتى يمكن أن يقال: بئس ما عملت أيها المجيب حين سلمت هذه الأجزاء ، فأتى بمعنى محصل عندك ثم لم يؤت بذلك المعنى فى الحد المشترك ، وراج عليك ؛ فإذن كيف يمكن أن تُعرِّف المجيب خطاه فيما صنع من غير أن يكون قد عرف القياس ؟ فكيف تضيف فى تعريف سوفسطيقى و إبانة أن الاسم يغلط و يضلل ؛ ولا تعرف أنه كيف يغلط ؟

فأما الاسم المقول على أشياء كثيرة فإنه إذا استعمل فى السؤال فأجاب المجيب عنه بإيجاب أو سلب ، ولم ينُحُ نحو معنى ما واعتقادٍ ما ، فذلك الذى يسلمه لفظ فقط ، لأنه الاسم الذى لا يفهم معناه، و يجوز أن يكون دالا على أى واحد شئت مما لا نهاية له من المعانى ، إذ إنما يتحدد مفهومه فى عددٍ إذا كان يفهم ، و إذا لم يلتفت إلى المعنى لم يكن الاسم مفهوما ، فمن سلمه فإنما يسلمه قولا ولا اعتقاد له . ومثل هذا المجيب ليس إنما يغلط بل لا يعقل . فليس إذن الأقاويل قسمين : مضلل وحق ؛ على أن المضلل هو الذى عند المسموع ، والحق هو الذى عند الاعتقاد ، وعلى أن يجعل الذى عند الاعتقاد

(١) تقترن : تقرن د ، تعرف س ؛ تفترق هـ || للانتاج : الإنتاج ب ، هـ || (٤) بالقياس : ساقطة من س || (٥) فأتى : فتأتى س ، هـ || (٧) عرف : عرفت س ؛ عرف سا || (٨) أن : ساقطة من ن ، هـ || (٩) يغلط : مغلط س || (١٠) فإنه : فإما هـ || استعمل : استعملت ب ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (١١) ينح : يقصد ب ؛ ينتج د ، س ، ن ، هـ || معنى : يقين س || (١٣) المعانى : المعنى سا ، م || إذا : و إذا ن || (١٤) يفهم : ساقطة من سا (١٥) ومثل : مثل م || (١٦) قسمين : قسمان س || (١٧) المسموع ... عند : ساقطة من د .

جنسا للأقاويل الصحيحة ، فإن هذا الذى يغلط من جهة اللفظ هو أيضا يغلط من جهة اعتقاد ما . وأيضا فإن ههنا أنواع غلط من جهة الاعتقاد لا ذنب للفظ فيها ، كالذى بالعرض ، و بالجملة تلك السبعة المعنوية .

وليس يُحْسن الذى يقول : يجب على المجيب أن يستقسم ، إذ لا يفهم منه معنى ألبتة أو يستقسم ، و إنما يستقسم إذا فهم أن له معانى كثيرة ، ثم لم يفهم غرضه من جملتها . فأما إذا سبق إليه منها معنى واحد لاح لذهنه فكيف يمكنه أن يأخذ فى الاستقسام ؟ بل إنما يسلم ، أو ينكر ، وينحو ذلك المعنى فى حدود ما يسلمه من المقدمات للقياس عليه . وشروعه فى تقسيم دلالة اللفظ دليه من قبيل التعليم، ليس من قبيل المخاصمة ، على قاعدة أنه مساو فى المرتبة؛ بل للمخاطب أن يستفسر المعنى الذى يريده المتكلم ، وأما أن يقسم عليه الوجوه فهو خارج عن عمود الخصام ، ومشير إلى التعليم ؛ فإنه إذا قسم عليه ، ومضى إلى معنى واحد ، كفى أن يستقسم و ينص على ذلك المعنى و يذهب ذكر سائر الأقسام لغوا ورد منه على سبيل ما لا يحتاج إليه تبدخا(*) ، و إظهارا للقدرة ، وقياما مقام المعلم . على أنه قد ينعقد من الألفاظ التى ليست مضاعفة الدلالة كثيرة المعانى مغالطات بحسب تركيبها ، مثل

(١ — ٢) اللفظ ... ...جهة : ساقطة من سا || (٣) لا : ولا س || (٤) يقول : قال ن ؛ + يجب س ن ، ه يستقسم : يستقيم سا ، م ، ه || (٥) أو : إذن || يستقسم : يستقيم م ، ه || يستقسم : يستقيم م ، ه || معانى : معان ه || (٦) غرضه : غرض ن || فأما : ساقطة من د || إذا : فإذا د || منها : ساقطة من سا || (٧) الاستقسام : استقسام ب || (٩) التعليم : التعلم سا || مساو : متساو سا || (١٠) وأما : فأما ه || (١٢) إلى : على د ، س ، سا ، م ، ن || كفى : وكفى ه || أن : ساقطة من س || (١٤) وقياما : وقيام س || المعلم : المعلوم سا .

(*) تبدخا أى تعظما ، وبدخ كان عظيم الشأن فهو بديخ ، وتبدخ عليه تعظم . [المنجد]

قولهم : "هل آحاد الرباعية مساوية لآحاد الثنائية ؟ فإن أخذت متساوية ، قيل: فإذن الجملتان متساويتان ، و إن قيل : إنها غير مساوية ، قيل : فالآحاد التى منها تركيب الثنائية مخالفة للآحاد التى منها تركيب الرباعية ، لكن الرباعية مركبة من آحاد الثنائية فكيف يكون غيرها ومخالفا لها". أو يقول: "هل الوحدات التى فى الرباعيات مساوية للثنائيات التى فيها ، أو بعض الوحدات التى تساوى وتكون متحدة بالثنائيات و بعضها لا تكون . وكيف تساوى الوحدة الثنائية واللواتى يتركب الشيء من أربعة منها اللواتى يتركب الشيء من اثنين منها ؟ وكيف تخالف الوحدات الثنائيات وما هى إلا وحدات أيضا اجتمعت ؟ و إذا كانت كل واحدة لا تخالف كل واحدة من الثنائية لم تخالف بزعمه الوحدة الثنائية ؟ "

ومثل ما يقولون : "هل العلم بالأضواء واحد ؟ فإن قيل : العلم بها واحد ، قالوا : فالعلم بالمعلوم هو العلم بالمجهول ، فبالمجهول علم . و إن قيل : مختلف ، قيل : فبماذا يعلم الخلاف إذا افترق العلمان ؟" فإن هذه القسمة لا تغنى فى التحذير عن الغلط فى كل موضع يقع فيه الغلط من اللفظ ، إنما يغنى فى ذلك التقدم بمعرفة القياس أولا ، ومراعاة شروطه ، فإن هذا الإنسان إذا

(١) متساوية : مساوية ب ، م ، سا || (٢) قيل : قيل ب ، م || وإن : فإن م ، ه || (٣) تركيب : تركيبت سا ، م || تركيب : ساقطة من د || مركبة : مركب ه || من : عن ه (٤) فكيف : كيف سا || غيرها : غير مساو س || ومخالفا : ومخالفة د ، م ، ن ؛ مخالفوا س ؛ أو مخالفها ه || الوحدات : الواحدات س ، م || (٥) مساوية : متساويتين || الوحدات : الواحدات س ، م || (٦) وكيف : ساقطة من ن || (٧) يتركب : بتركيب س || اللواتى : للواتى د ، سا || يتركب : مركب د || (٨) الوحدات : الواحدات د ، س ، م || وما هى : ساقطة من ب ، سا ، م ، ن || أيضا : + إذا ن || اجتمعت : اجتمعتا د || (٩) وإذا : فاذا ه || واحدة : وحدة س ، سا ، م ه || واحدة : وحدة س ، سا ، م ، ه || الثنائية : الثنائيات ن ، ه || (١٢) فبالمجهول : ساقطة من سا ؛ فالمجهول م || مختلف : مختلفة د ، س ، م ، ن ، ه || (١٣) افترق : افترن م || (١٤) التحذير : التحذر ب || (١٥) التقدم : التقديم د ، س .

سلم أن الساكت يتكلم على معنى ما لاح له ، ثم غلط ، لم يكن كمن يظن أن كل شفاء وحجة إنما هو فى القسمة أن يلومه و يقول له : لم لم تقسم معانى هذا اللفظ ، أو تستقسم ؟ وكان لصاحب المعرفة بالقياس أن يلومه و يقول له : لم لما فهمت بقولك "ليس بمتكلم" فى تسليم الصغرى كذا ، وفهمت فى تسليم الكبرى شيئا آخر ، لم تعلم أن الأوسط ليس بواحد . فما أبعد من الحق مَنْ ظن أن كل غلط من جهة الاسم ، وأن كل شفاء من جهة القسمة .

ثم إن كان المجيب يحتاج أن يقسم ، فما تقول فى المعلم إذا علَّم ، وأراد أن يظهر عند من لا معرفة له بما هو عنده ظاهر معروف ، وخاطبه بما يفهمه هذا المعلم وله عنده معنى واحد ، أيكون تعليمه على نحو المسألة والجواب حتى تلزمه مطالبة المتعلم بالقسمة ، فيأخذه يستقسمه كذا ؟ بل المعلم لا يسأل ، إنما يضع و يقول ، ولا يقسم شيئا ، بل ينبه على المعنى الواحد الذى يريده من غير حاجة فى التنبيه على ذلك المعنى الواحد إلى أن يقول : إن اللفظ قد يدل أيضا على معانٍ أخرى ، و إنه مشترك لها ، فمنها كذا ومنها كذا . وكذلك المبرهن لا يسأل عن طرفى النقيض ، بل يضع الحق . إنما الممتحن يفعل ذلك ، وهو بالحقيقة جدلى . والجدلى أيضا يقصد نحو المعنى ولا يحوج إلى قسمة

---

(٢) يلومه : يلزمه م || و يقول : أو يقول ب ، سا ، م || (٣) تستقسم : تستقيم م || || يلومه : يلزمه م ، ن ، د || له : ساقطة من د (٤) لما : لام || (٥) الأوسط : الوسط د ، سا ، م ن ، ه || فما : فهما د || فما أبعد : فيما بعد ن || (٦) شفاء : سفار د ؛ شفا ب ؛ + وحجة د || (٨) بما : ما د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || || يفهمه : يفهم د || (٩) هذا : وهذا ب || وله : وليس له ب || واحد : واحدا ب ، سا ، م || أيكون : يكون د ، ب ، سا ، م ، ن || نحو : ساقطة من د || المسألة : المسألة ه || (١٠) المتعلم : المعلم ه || فيأخذه : فيأخذ د || (١٣) وكذلك : فكذلك م || (١٤) يضع : ساقطة من س || (١٥) أيضا : ساقطة من سا .

اللفظ المشترك، ولا إذا قسم، ولم يعلم أن القياس كيف يكون، نفعته القسمة، ولا إذا قاس، ولم تكن قسمة تؤخذ حدا وسطا، ضره ترك القسمة. والمشاغبي والسوفسطائي متشبه به بالبرهان والجدل، وإنما يخالفهما بأن قياسه مظنون.

وبالجملة فإن قياسات الغلط ثلاثة:

قياس غلط مع طلب الحق وإنما وقع سهوا؛ والسبب فيه أن قايسه طلب أن ينى على المبادئ الخاصة، وأن ينساق إلى الحق، لكنه سها، فإما بنى على شبيهة بالمبادئ الخاصة، وإما بنى على المبادئ الخاصة ولم يحسن البناء.

والقياس المشاغبي الذي الغرض فيه الغلبة بغير الواجب.

والقياس السوفسطائي الذي الغرض فيه إظهار الحكمة وفضل البيان.

والمرائي والسوفسطائي يستعملان المشبهات بالمقدمات العامية والخاصية التي تجري حدودها مجرى ما ليس خارجا عن الصناعة. فيجب أن يكون الشغل مصروفا إلى أن يعلم: ما القياس الحق؟ وما المظنون؟ فهذه الأشياء إنما ينحو بها المعلم الأول نحو إبانة أن الرجل الذي يدعى أنه معلمه لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب، ولا بيّن وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي. وقد صدق:

(١) نفعته: تنفعه س || (٢) قسمة: قسم س، سا، م، ه || تؤخذ: توجد د، س، سا، م، ن، ه || وسطا: وسط؛ أوسط د، ن، أوسطا ه || (٣) به: ساقطة من د، ص، م، ن، ه || وإنما: وإن ب، د، ن || يخالفهما: خالفهما ن || (٦) أن: وأن ن || (٧) وأن: بأن س || لكنه: ساقطة من س || سها: سهى د، س || (٨) شبيهة: شبيه ب || وإما: أو د، ن؛ وإنما سا || (٩) الغرض: الغاية د، س || الغلبة: ساقطة من ب، س، سا || (١٠) فيه: منه د، س، سا || (١١) المشبهات: الشبيهات ب، س، سا || والخاصية: وبالخاصية س، ه || (١٤) إبانة: + إلى ن || أنه: أن ب || (١٥) بين: يبين د، س، ن، ه || البيان: ساقطة من ن.

فإن معلمه قليل الإجداء فيما يصنعه ويضعه فى العلوم المنطقية والنظرية ؛ فإن أجدى شيئا فعسى أن يكون ما عمله فى العمليات ، وكان العلم لم يكن نضيجا(*) فى زمانه ، بل كان أوهاما معدة لمن يزيد عليها بالتهذيب كالمعلم الأول .

وليس فى معرفة القياس المطلق أيضا كفاية فى أن نعلم حقيقة أصناف التضليلات ، بل بنا حاجة أيضا أن نعلم فصلا أخص من ذلك ، وهو أن نعلم القياس البرهانى المناسب ، والقياس الخارجى الجدلى المأخوذ من غير المناسبات ، بل من المشهورات ؛ فإنه وإن كان قد يتألف منه ما ينتج الحق ، فإنه إذا لم يكن على سبيل التسليم والتسلم والمجادلة على سبيل التبيين عاد مغالطيا ، مثل قياس بروسن(**) فى تربيع الدائرة ، وقد حكيناه فى كتاب البرهان .

ثم بعد ذلك نعلم أيضا التضليل : منه ما يكون خارجا مقابلا للجدلى وهو التضليل المشاغبى ، كما فعل رجل يقال له أنطيفون(***) فى تربيعه الدائرة ، فإنه قال : " لا نزال نداخل المربعات بعضها فى بعض إلى أن نستوفى بنقط زوايا

(١) ويضعه : ويصفه س || (٢) شيئا : شىء د ، سا ، م || ما : مما سا || العمليات : العلميات سا ، م || نضيجا : فصيحا د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || (٣) كان : كانت د ، س ، سا ، ه || أوهاما : أوهام سا ؛ بأوهام م || كالمعلم : نحو المعلم م || (٤) أيضا : ساقطة من سا || نعلم : + هل س ؛ هل فى ه || (٦) والقياس الخارجى : والخارجى ن || المناسبات : المناسب ب ، د ، ن || فإنه : وإنه د ، سا || قد : ساقطة من د ، س || (٩) بروسن : روسن د ، س ؛ روس ه || (١٠) ثم : + من ب || نعلم : فنعلم ب || منه : ساقطة من ن || (١١) أنطيفون : أنطيفن د ، س ، سا ، ن ؛ أنطيق ب ، ه ؛ أنطيق م || الدائرة : للدائرة د ، س || (١٢) بنقط : بنقطة د ، ه || زوايا : زواياها م ، ه .

(*) يقال هو نضيج الرأى أى محكمه ، ونضج الثمر فهو ناضج ونضيج [المنجد] .

(**) بروسن Bryson أخذ عن سقراط وعن أوقليدس الميجارى ، وكانت له طريقة فى تربيع الدائرة تخالف طريقة أنطيفون السوفسطائى الذى كان معاصرا لسقراط . انظر تفصيل هذه الطريقة الرياضية فى : Sarton : A History of Science, p 285 — 280 وفى نص أرسطو ١٧٢ أ ، ٣ — ٨ ، وكتاب البرهان لابن سينا تحقيق الدكتور عفيفى ص ١٧٤ [المحقق] .

(***) أنطيفون Antiphon معاصر لسقراط ، انظر نص أرسطو ١٧٢ أ — ٨ [المحقق] .

أو بأجزاء من أضلاعها مساحة المحيط، فيكون عندئذ قد مسحنا الدائرة"؛ يخالف الموضوعات لصناعة الهندسة والمبادئ الأولى لها ، ونخرج عنها، إذ وضع الخط مؤلفا من النقط ، أو ظن أن أجزاء المستقيمات تنطبق على المستديرة .

ومنه ما يكون مناسبا ، و يكون الغلط واقعا بعد حفظ أصول الصناعة ومباديها ، وأن ما وقع ليس لمخالفتها ، بل لسوء استعمالها والبناء عليها مثل تربيع رجل يقال له " أبقراط (*)" ، فإنه فصل شكلا هلاليا — وهو قطع من قطوع الدائرة يساوى مثلثا — وقد ساوى مربعا ، ثم ظن أنه إذا قسم الدائرة بهلاليات يؤدى آخر الأمر إلى أن يحصل لجملتها مساحة مساوية لمساحة مثلثات هي مساوية لمربع، وخفى عليه أن الدائرة لاتنقسم على تلك الهلاليات .

والمشاغبة دورٌ ما يتكلفه خصم من خصوم المحاورة ينحو نحو الغلبة .

ومن قصد الغلبة نفسها توجه إليها خبط العشواء فقرع كل باب .

ومن الناس من يغالط ليس للغلبة بل ليظن به الحكمة. وفرق بين الأمرين : فإنه لما كان الذى يريد الغلبة يعترف بأنه إنما تغلب على غير الحق لشدة قوته ،

(٢) لصناعة الهندسة : الصناعة الهندسية ن ، ه || إذ : إذا سا ؛ إن م || (٣) مؤلفا : مؤلف ب || || المستديرة : المستديرس ، سا ، م ، ن ، ه || (٥) وإن ما : وإنما سا ، م || بل : ساقطة من د ، س || (٦) أبقراط : بقراط م ، ن || وهو : هوسا ، م ، ن ، ه || (٧) وقد : فقد س ، ه || (٨) يؤدى : تأدى ب ، د ، س || || لمساحة : لمساحته ب ؛ مساحة ن ؛ + جملة س ، م || (١٠) والمشاغبة : والمشاغبات س ؛ والمشاغبية م || ينحو : وينحون ، ه || (١١) فقرع : يقرع س ، م ، ه || (١٣) يعترف : يعرف سا || لشدة : بشدة م ، ه .

(*) أبقراط Hippocrates من خيوس ، وهو غير أبقراط الطبيب عاش فى أواخر القرن الخامس وازدهر فى أثينا ، وكان رياضيا وكانت له طريقة فى تربيع الدائرة انظر أرسطو ٧ ب — ١٥ [ المحقق ]

وربما كان افتخاره بأن يغلب وهو على الباطل أكثر من افتخاره بأن يغلب وهو على الحق ؛ لأن الحق ناصر ، والباطل خاذل ، ومن غلب ومعه ناصر ، أضعف حالا ممن غلب ومعه خاذل . فالأولى أن يسمى طالب الغلبة كيف اتفقت مشاغبيا، وأن يسمى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطيا سوفسطائيا .

وبالجملة إذا شبه الكلام بالقياس الجدلى ولم يكن جدليا بالحقيقة ، كان القياس مشاغبيا ، وإذا شبه بالحكمى ولم يكن حكميا ، كان القياس مغالطيا .

ونسبة المشاغبي إلى الجدلى هي نسبة المغالطى الذى يورد مثلا الخطوط على ماينبغى فى عمل هندسى ، مثل أبقراط المذكور إلى الحكيم الهندسى ، إلا أنه لايسمى مشاغبيا إذا حفظ قانون الصناعة ، لأنه ليس يأتى بالأمور العامة ، بل بالأمور الخاصة بالصناعة . وإذ هو فى الإتيان بها إن أصاب لم يكن جدليا ، فكذلك فى الخطأ فيها لا يكون مشاغبيا . وأما أنطيفون فهو مشاغبي ، وكذلك الكلام المنسوب إلى زينون يستعمله ليبين أن الحركة بعد الطعام عشاء نافعة ، أو ليبين بقوله أن الحركة بعد العشاء نافعة غرضا مّا له . وإن كان بعض المشاغبة أقرب إلى الجميل من بعضها ، فإن خطأ أنطيفون فى ذلك أقرب إلى العذر من خطأ من قال إن الحركة بعد العشاء واجبة لحفظ الصحة اتباعا لقانون زينون ، فإن خطأه من قِبل الأمور العامة المشهورة لا من قِبل الأمور الخاصة بصناعة

(١) وربما : فربما د || (١) بأن يغلب وهو : يغلب س ، ن || يغلب : ساقطة من ه || (٣) فالأولى : والأولى م || طالب : طلب س || (٦) القياس : القايس م ، ه || حكميا : حكمهما م || القياس : القايس د ، س ، ه || (٧—٨) على ما : على ما لا د || (٨) مثل : مثلا ن || الحكيم : الحكم ب ، سا ، ن ؛ هامش ه || (٩) يسمى : يسلم د || ليس : ساقطة من د || بالأمور : الأمور م || (١٠) بها : لها م ، ه || (١١) فى : ساقطة من س || أنطيفون : أنطيقن ب ، سا ، م || (١٢) يستعمله : مستعمل ش ؛ يستعمل سا ؛ + به سا ؛ م || (١٣) بقوله : بحركة د ؛ بجولة س ، سا ، ه || ما : لما س ، ه || خطأ : أخطأ ب || (١٥) واجبة : واجب س || (١٦) خطأه : خطأ ه || قبل : قبيل س ، ه .

المنطق ؛ وذلك لأن الكذب فى أن الحركة بعد الطعام نافعة أظهر للجمهور من الكذب بأن الخط المستدير لا يتألف من نقط ، أو من قطع صغار من المستقيمات .

وكما أن الجدلى ليس يختص بموضوع محدود ، وكذلك المشاغبى والسوفسطائى ؛ والبرهانى هو الذى يختص بموضوع ما . والجدلى أيضا ليس حكمه حكم الصناعة الكلية البرهانية التى هى الفلسفة ، فإن تلك تبرهن ، والجدلى لا يبرهن ؛ وذلك لأن الجدلى ليس عمومه كعموم الفيلسوف الأول ، وذلك لأن الفيلسوف الأول ليس عمومه بأن يتكلم فى أى شىء كان ، بل عمومه لأن موضوعه — وهو الموجود بما هو موجود — أعم من كل شىء . والجدلى ليس عمومه بأن له موضوعا ذلك الموضوع واحد عام ، بل عمومه بأن كل شىء موضوعه ويتكلم فيه من الأمور المشتركة . وليس شىء من الصنائع البرهانية بجزئيتها وكليتها مبنيا على السؤال ، فإن السؤال للتسلم ، والتسلم بعد التسليم ، والتسليم على الاختيار ، فالسائل إما أن ينتفع بكل ما يسلم له ، أو لا تكون له فائدة من السؤال . وأما المبرهن فيبنى على الحق ، وتكون له فى كل نوع من النظر مبادٍ معينة ، إذ ليس كل شىء نافعا له . والذى ينفع

(١) نافعة : ساقطة من د ، سا || (٢) بأن : فان سا || نقط : نقطة د ، ن || (٣) وكذلك : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ؛ وكذاك ب || (٣ — ٤) المشاغبى والسوفسطائى : ليس بجدلى ولا مشاغبى د ، س ، سا ، م ، ه || (٦) والجدلى : والجدل س || وذلك : ذلك م || (٧) بأن : بأنه ب ، د || (٧) كان : ساقطة من ب ، سا ، م ، ن || (٨) موضوعه وهو : موضوعه هو د ؛ الموضوع وهو س ، سا ، ن ، ه || (٩) ذلك : وكذلك ه || (٨ — ٩) بل . . . . عام : ساقطة من سا || (١١) بجزئيتها وكليتها : بجزئيها وكليها د ، س ، سا || (١١) السؤال : + يتكلم د || للتسلم : للتسليم م || التسليم : ساقطة من د ، التسلم س || (١٢) فالسائل : والسائل ب || ينتفع : ينفع س ، سا ، م ، ن ، ه || (١٣) فيبنى : ساقطة من سا || (١٤) نوع : موضوع هامش ه || مباد : بمباد د || معينة : بعينه سا ، م ، ن ، ه || له : ساقطة من س ، سا || كل : ساقطة من د ، س || ينفع : ينتفع ب .

فى كل صناعةٍ أمور معينة هى الأصول فيها ، و إذا لم تستعمل لم يستعمل النافع فيها ، ومن جحدها فقد امتنعت مناظرته بالمبنى عليها ،ولم يمكن صاحب الصناعة محاورته فيها .

وأما الجدل،فكيف تكون له مبادٍ محدودة ؟ و إنما له ما يتسلمه ، وما يكون مشهورا ، مناسبا كان أو غير مناسب . والمشهور فقــد يتبدل ، ثم قد تجتمع الشهرة فى طرفى النقيض ، على نحو ما مر لك ذكره فيما سلف .

والجدلى إذا لم يسلم له المبــدأ الموافق للشىء ، تحير ، فلم ينتفع به ؛ وكذلك الصناعة الامتحانية ، إذ هى مبنية على التسلم ، وليس لها من حيث هى امتحانية أيضا موضوع محــدود — إذ هى والجدلية على منهاج واحدٍ — لكن الجدلية أعم اعتبارا منها ، كما مضى لك .

و بالجملة فإن الصناعة الجدلية والامتحانية ليستا يتحددان بأن لها موضوعا ، بل بسلب الموضوع ، وأن ليس لها موضوع . ولكونهما غير محدودى المبادئ والأغراض معا ، صار العامى أيضا يجادل و ينازع ، ور بما ظن أنه يمتحن .

---

(٢) يمكن : يكن م || محاورته : ساقطة من س || (٤) وإنما له : وإنما ن ، ه || (٥) مشهورا : مشهوريا س || كان : ساقطة من س || فقد : قد ب ، د ، سا ، ن || (٦) مر : حد ب ، د ، سا ، م || (٧) ينتفع : ينفع سا || (٩) أيضا : ساقطة من د || (١٠) لك : لكن س || (١١) ليستا : ليسا د ، س || يتحددان : ن ، هامش ه || لها : لها س || (١٢) لها : لها د ، س ؛ له سا || موضوع : موضوعا ن ، ه || (١٣) معا : منها ن ؛ + ما س ، س ، م ، ن ، ه || يجادل : يحاول ه || يمتحن : ممتحن م .

# [ الفصل الثانى ]

## (ب) فصل فى شرح أجزاء الصناعة المشاغبية

قد كنا تقدمنا بجملنا أجزاء الصناعة المغالطية خمسة ، وفرغنا من شرح القول فى واحد منها وهو التبكيت السوفسطائى ، فينبغى أن ننتقل إلى سائر الأقسام ، فكان الذى يلى القسم المذكور وهو : التشنيع برد القول إلى كاذب و إلى شنع. و ينبغى أن نتكلم فى أسبابه ، فنقول :

إنهم إنمـا يتمكنون من إنتاج ذلك بأن يكون ما سألوه وتسلموه غير محصل ولا محدود ، وأن يجمعوا مسائل فى مسألة واحدة بالفعل ؛ ولعـله أن تكون المسائل كثيرة فى الحقيقة ، و إن كانت واحدة بالظاهر و بالفعل . وكذلك أن يُخلوا بشرط النقيض ، أو غير ذلك مما يتوصل به إلى أن يكون الجواب مشوشا غير مفصل، فتلوح لهم الطرق إلى التشنيع. و بالجملة فإنما يتيسر لهم هذا باحتيالهم فى تسليم شيء متفرع متشعب على جملته ، فإذا عاد المجيب كالمتعلم المستفهم ، وواقف واستفصل لم يمكنهم الإمعان فى هذه المغالطة . و يجب أن نفعل هذا فى أول الأمر، وحين نضع ونسلم ، لا حين نقرب من الخلف، وعندما شورف

---

( ٢ ) عنوان الفصل موجود فى نسخة هـ فقط || ( ٣ ) بجملنا : ساقطة من م || ( ٤ ) وهو التبكيت السوفسطائى : ساقطة من د || ( ٥ ) فكان : وكان د ، س ، ن ، هـ || وهو : هو د ، س ، م ، ن || التشنيع : الشنع م || ( ٧ ) إنمـا : ساقطة من م || ( ٧ ) محدود : + بل م ، ن || ولعله : وبعده ب ، س ، سا ، م ، هـ ؛ وهى د || (٩) كثيرة : كثرة هـ || وكذلك : فكذلك د || (١١) الطرق : الطريق ب || التشنيع : + لنفسها د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (١٢) متشعب : منشعب م || (١٣) وواقف : ووافق س || واستفصل : فاستفسر م .

رفع الكلام عليه . وقد بينا فى الجدل أن ذلك كيف يكون جيدا ، وكيف لا يكون جيدا .

وكثيرا ما يحتالون عندما يحقق عليهم المجيب ، أو يخرج جوابا مخرج ما لا ينفعهم بتهذيته ، تركوه ، وانتقلوا إلى سؤال آخر ، كأنهم يستفهمون ، حتى يجدوا مهلة فكرٍ وموضع تعلقٍ .

ومن حرص منهم على هذه الصناعة فيجب أن يراعى مذهب كل من يريد أن يغالطه، وحينئذ ينظر إلى الأشياء التى يقولها أصحاب ذلك الرأى والمذهب، مما هو مخالف للمشهور ، مكروه عند الجمهور ؛ فإنه لا يخلو رأى من الآراء من مثل ذلك فيبكته على رءوس الملأ . وأيضا فإنه يطلب من آرائه ، وإن لم يكن مضادا للمشهور كان مضادا مقابلا لما ينتجه المشهور ، فيبكته بذلك . فإن أنكر المشهور شنع عليه ، وإن قَبِل بكته فيضطره إلى أن لا يسلم المشهور خوفا من التبكيت ، فيقوده إلى مخالفة المشهور ، والتشنيع عليه به .

وينبغى أن يتأمل كل من المغالِط والمغالَط أصناف التشنيع بحسب القول واللسان ، وبحسب الاعتقاد . وإذا تأمل المجيب الشنع بحسب القول الذى إليه يساق ، فلم يكن مطلقا ، بل كان عند قوم دون قوم . وربما كان الشنع

(١) رفع : دفع د || (٢) يكون : ساقطة من د || وكيف لا يكون جيدا : ساقطة من سا || (٣) مخرج : لخرج ن || (٤) بتهذيته : بهذيته د ؛ بهديه س ؛ بتهذيبه سا ، م || تركوه : وتركوه م || وانتقلوا : ولم ينقلوا س || (٤) يستفهمون : مستفهمون س ، ه || حتى : حين س || (٥) يجدوا : ساقطة من س || (٨ — ٩) من مثل : عن مثل س || (٩) فيبكته : تبكيته س || (١٠) للشهور كان مضادا : ساقطة من د || لما : + لا م || (١١) خوفا : وخوفا س || (١٢) فيقوده : + لا محالة س || به : ساقطة من م (١٣) وينبغى : + أيضا س ، ه || والمغالط : والمغالطات ه || التشنيع : الشنع سا ؛ التشنع م || (١٤) الشنع : التشنيع د ، س ، ن || (١٥) الشنع : التشنيع س ، ن .

شنعا عند قوم غير من ينصر المجيب قولهم. وأحسن من هذا، وأقطعه للشغب ، أن يبين أن الخالف لم يلزم مما سلم ، وهو الذى من عادة الجدلى الصرف أن يشتغل به ؛ إلا أن هذا ليس من هذا الباب ، بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ، ومن باب سوء التبكيت .

وكثيرا ماتكون المشهورات قولا غيرالمشهورات عقدا فى الناس، والمشهورات بالسنن غير المشهورات بالطبع، والمشهورات بحسب السنن العامة الغيرالمكتوبة غير المشهورات بحسب السنن الخاصة ، والمشهور عند الحكماء غير المشهور عند الجمهور . مثال الأول : أن المشهور المحمود لفظا هو ما هو أحسن قولا ، والمحمود عقدا هو ما هو أوفق . مثال ذلك : أن المحمود قولا هو أن الأولى أن نموت محمودين ، وربما كان المحمود عقدا هو : أن الحياة فى الذم خير من الموت ؛ والمشهور قولا هو : أن العدالة مع الفقر آثر ، وربما كان المشهور عقدا ضده .

ومثال الثانى : أن السنة تجعل العدالة خيرا ، وأما موجب الطبع فهو أن الانتفاع خير ولو بالجور .

ومثال الثالث : أن يتزوج الرجل على واحدة مطيعة ، وإيحاشها مكروه فى الشريعة العامة ، وليس بمكروه فى الشريعة الخاصة .

---

(١) شنعا : تشنيعا س ، ن || هذا : + كله س ، ن ، ه || سلم : يسلم ب ؛ سلف ن || (٤) التبكيت : التركيب د || (٥) عقدا : عقلا س || (٩) مثال : ومثال د || أحسن : أخص س || قولا : + ما د || (١١) الموت : + مع الحمد د || هو : وهو م || آثر : + من الغنى مع الفسق د || (١٣) فهو : لهو سا || (١٥) ومثال : ومثاله سا .

ومثال الرابع أن الحكماء يقولون : إن السعيد هو العادل ، والجمهور يقولون هو الملك المظفر .

فيجب أن تكون هذه الأشياء محصلة عند الممارين حتى إذا سلم جانب شنعوا بالآخر ، وأن تكون محصلة عند المبتلين بالممارين حتى لا يغالطوا من تكلف أن يكون كلامه على حسب الأحسن بالقول ، أو الأحسن بغير المكتوبة ، أو الأحسن بالسنة ، بأن يروه خُلْفًا من جهة المشهور الآخر ، بل يجب أن يقابل المتعسر منهم عند رده الكلام إلى الخلف بحسب مشهور مما ذكرناه أنه ليس خلفا ، ويستعان فيه بالمشهور الذى يقابله إن وجد ، فإن مغالطة المغالِط عدل. وقد مضى فى هذا فى تعليم الجدل قول شافٍ. على أن أكثر ما ينصره المغالطون هو ما يخالف المشهور بحسب السنة ، وبحسب الأجمل ، فيكون الخلف الذى لا يجهر به يتبع ذلك فى الأكثر خلفا يتبع مقتضى الطبيعة ، ومقتضى النية الخفية فى الناس التى لا يجهر بها ، فيقابل ذلك بالمشهور الحقيقى الذى هو أوضح . وعلى أن تمكنهم من سؤالات تجر إلى مخالفة المشهور الحقيقى قليل ، بل أكثر ما يصيرون به إلى مشهورات ليست حقيقية . وربما كان الطرفان غير شنعين ، ولكل واحد منهما مناسبة من الحمد ، يمكن أن تؤيد يسيرا ، فإذا سأل فسلم أيهما كان آكد

---

( ١ ) ومثال : أو مثال د || إن السعيد : السعيد س ، سا ، م ، ن ، ه || هو العادل : هو العالم العادل د ؛ هو العدل ب || يقولون : ويقولون سا || ( ٣ ) فيجب أن تكون : فتكون س || ( ٥ ) أو الأحسن : والأحسن ه || ( ٦ ) المشهور : الجمهور د || (٧) رده : رد د || مما : فيما د || (٧) ذكرناه : ذكرنا د ؛ ذكر س ، ه ؛ ذكره م || أنه : بأنه س ، م ، ه || (٨) وجد : وجده د || فإن : بأن س ، سا ، م || (٩) مضى فى هذا : قيل هذا س ، م ، ه ؛ مضى هذا ن || قول شاف : قولا شافيا س ، م || (١١) لا يجهر به : ساقطة من س ، سا ، ه || الأكثر : الأكبر ب || (١٢) التى : الذى ب ، س ، سا ، ه || يجهر بها : يجهرها م || أوضح : واضح ب || ( ١٤ ) واحد : ساقطة من ن || (١٥) الحمد : الحمل د ، سا ، ن || تؤيد : تؤثر م .

حمده الثانى بشىء يسير يشنع به . ومثال هذه مثل قولهم : " أترى الحكماء تطيعهم أم أهل البلد " ؟ والسؤالات التى منها يتمكنون من إنتاج الخلف المخالف للمشهور ، هو مثل قولهم : " أترى طاعة الآباء أوجب ، أو طاعة الحكماء "؟ وأيهما سلم أنتج منه خلفا ، فإن سلم أن طاعة الآباء أوجب ، أنتج منه : "فإذن طاعة العقل والحكمة غير واجبة " ، وإن سلم أن طاعة الحكماء أوجب أنتج منه : "فإذن قد يصير عصيان الوالد ومخالفته واجبين" . وكذلك إذا سألوا : " هل ينبغى أن نفعل ما هو أصلح أو ما هو عدل ؟ وأى الأمرين أولى أن نؤثره إذا لم يكن يمكن غيرهما : أن نَظْلِم ، أو أن نُظْلَمَ" ؟

وفى أكثر الأمر يكون أحد الطرفين يجلب إلى مخالفة الحق ، والآخر إلى مخالفة المشهور؛ والحق ما عليه الحكماء ، والمشهور ما عليه الجمهور . وإذا وقع فى أمثال هذه الشناعة إن جَرُّوا إلى مخالفة الحق حملنا عليهم بالمشهور ، وإن جروا إلى مخالفة المشهور حملنا عليهم بمخالفة الحق ، وما عليه الكثير ، وعلى ما مضى فى ذكر الذى عند الطبع والذى عند السنة، وغير ذلك . وليس هذا ظلما ولا مراوغة ؛ وذلك لأن المشاغبين والجدليين ليس يمكن أن تجرى المخاطبة معهم على قوانين الحكمة والأصول الحقيقية، إذ لذلك نوع من المخاطبة

---

(١) حمده : حمد د ؛ حمله س ، سا ، م ، هـ || يشنع : شنع م || هذه : هذا د || أترى : أيرى ب || (٢) أهل : هل ب || البلد + البلدية س ، ن ، هـ || يتمكنون : يتمكن ن || (١ — ٢) بشىء ... ... البلد : ساقطة من ن || (٣) للمشهور : المشهور ن || (٤) وأيهما : أو أيهما ن || (٤ — ٥) الآباء ... ... طاعة : ساقطة من م || (٦) واجبين : أحسن س || (٨) نؤثره : نؤثر س || يمكن : ساقطة من س ، ن || (١٠) وإذا : إذا سا || (١١) الشناعة : الصناعة ن || (١٠ — ١١) والحق ... ... بالمشهور : ساقطة من د || (١٢) وإن : وإذا ب ، سا ، م ، ن || بمخالفة : مخالفة م || (١٣) مضى : يمضى هـ || (١٤) تجرى : + مجرى م || (١٥) إذ : أو س || لذلك : كذلك م .

غير الذى يمكن أن يفهمه أولئك . فإذن يجب أن تجرى المحاورة معهم على ماهم عليه . فالجدليون يحاورون بالقوانين الجدلية ما لزموها ، وأما إذا حادوا عنها وشاغبوا ، فإن كانوا ممن نظر فى القوانين ثم استعملها فحاد عنها ، لم يخل : إما أن يكون المخاطب منهم يكون من قوته أن يفهم إذا فُهِّم ، و يرجع إلى الواجب إذا بُصِّر ، فهذا يكون مثله ممن اتفق له و إن كان مشاغبيا لم يكن ذلك منه بقصد ؛ و إما أن يكون قاصــدا إلى المشاغبة طباعا ، و إن فهم الحق ، فكان له قدرة أن يفهم ، فليس ينفع معــه الاشتغال بتفهيم الحق ، فيجب أن يرمى عن قوسه . وأما الذى لا يفهم القوانين، ولو فهمها : فإما أن لايحاور أصلا، و إما إن حوور لداع من الدواعى وعلة من العلل ، فالأولى أن لا تشتغل معه بما لا يجدى ، أو لا تفهمه ، بل بأن يردد فى الحيرة ، وتنكر عليــه بما يريد أن ينكر به عليك .

وأما التشنيع الذى يقود المتكلم إلى هــذر بالتكرير فالسبب فيه أنهم يقولون مثلا : لا فرق بين مقتضى الاسم وحَدِّه ورسمه ، و بين مقتضى الاسم مأخوذا مع شىء آخر ، حتى يكون مجموعها على هيئة قول ؛ فيأخذونهما كشىء واحد، فمن ذلك مايعرض لهم فى الأمور الإضافية . وكما يقول قائلهم : "أليس الضِّعْف ضعفا للنصف ، فالنصف له ضعف ، فيكون الضعف إذن ضِعف ما له ضعف

(١) يفهمه : يفهم د ، س || تجرى : + مجرى م ، ن || (٤) منهم : إما أن سا ، م ، ن ، ه || (٥) بصر : بصروا د ؛ أبصر س ، سا ، م ، ن ، ه || فهذا : وهذا د ، م ، ه || وإن : أن د ، ب ، س ، م || منه : منهم ن || (٦) فكان : وكان د ، س || (٩) حوور : دورر د ؛ حاور سا || فالأولى : والأولى س ، ه || معه بما : ما س || (١٢) الذى : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، ه || (١٣) مثلا : ساقطة من س || (١٤) فيأخذونهما : فيأخذونها م || (١٥) وكما : كما ن || أليس : ليس ب ، د || (١٦) فالنصف له ضعف : ساقطة من د .

— وهذا هذيان — فإذن ليس الضعف ضعفا للنصف. وإنما وقع هذا لأنه لم يعلم أن الهذيان غير الباطل ، وأن الهذيان يجعل ما يلزم عنه هــذيانا مثله لا باطلا . وقولنا : " الضعف ضعف النصف " هو هــذيان ، من حيث نريد إعلام مجهول ، فإنه لا ضعف إلا ضعف النصف ، ولا يفهم إلا كذلك. فإذا كنا فهمنا الضعف لم تكن لنا فائدة فى أن نقول إنه ضعف النصف . وأما إذا أردنا أن نخبر عن الحق كما هو من غير أن نقصد الفائدة ، فيكون هذا حقا؛ وهذا كمن يقول : " إن الإنسان إنسان أم لا ؟ فإن كان إنسانا فقد هــذيتم أن الإنسان إنسان ، وإن لم يكن إنسانا كذبتم " . فإنا نقــول : إذا كررنا شيئا هذينا ضرورة ، لكن لم نقل باطلا . والسبب فى هذا الهذيان أن السؤال فى نفسه هذيان ، إذ المحمول فيه هو الموضوع ، وإنما السؤال سؤال من جهة ما يلزم تسليم أحد طرفيه ، وذلك باعتبار حال الحق فى نفسه ، لا باعتبار فائدة أو غيرها ، فإذا تركت الفائدة وراجعت حال الحق فى نفسه كان الجواب حقا. والتكرير إنما يقبح فى الحــدود فى قول قياسى مبتدإ . وأما الذى يلزم بحسب القسمة ، فموجبه والداعى اليه وهو السؤال أقبح منه . وأما إن ظنوا أن هــذا التكرير واجب ، لم تقع إليــه ضرورة بحسب السؤال ، بل بحسب المضاف ، يكون حلا لهذه الدعوى . وقد يلزمون مثل هــذا فى التكرير فى الحدود ، فمن

---

(٢) يلزم : ويجب د ، ن ، ه || (٣) ضعف : ساقطة من م || (٥) فإذا : فإذ س || الضعف : النصف س || (٦) عن الحق : عن غير الحق ن || (٧) وهذا : وله هذا س ؛ ساقطة من ن || (٨) الإنسان إنسان : الانسان س || (٩) الهذيان : الباطل س ، سا ، ه ؛ الباطل الهذيان م || (١٠) إذ : إذا ب ، د ؛ أو س || جهة ما : + هو بحيث س || (١١ — ١٢) لا باعتبار فائدة أو غيرها : ساقطة من ن || (١٢) فإذا : فكذلك إذا ن || (١٣) قول : قولنا د || مبتدإ : مستبدإ ب || (١٤) القسمة : المشهور سا || أقبح : لقبح م || منه : ساقطة من ن || (١٥) لم : ولم د ، س ، م ، ه || بحسب : + تحديد س ، ه || (١٦) حلا : حدا د ، م || يلزمون : يكون س ،

ذلك ما هو على سبيل المغالطة ، ومن ذلك ما هو على سبيل الوجوب ؛ أما الذى على سبيل المغالطة فمثل قول القائل على من قال "إن الشهوة شوق إلى اللذيذ" بأن يقول: "والشوق نفسه هو إلى اللذيذ"، كأنه يقول: "إن الشهوة هى شىء لأجل اللذيذ". والمغالطة فى هذا أن الشوق قد يكون إلى غير اللذيذ بل يكون إلى الغلبة ، و إلى الجميل ، و إن خالف اللذيذ .

أما الذى على سبيل الوجوب فإذا كان شىء يؤخذ فى حده الموضوع ، وأخذ الموضوع معه ، وأريد أن يحد ، مثل العدد الفرد إذا أريد أن يحد من حيث هو مركب من عدد ومن فرد ، والفرد حده أنه عدد له وسط ، فيكون العدد الفرد عددا هو عدد ذو وسط ، فيكون قد كرر العدد مرتين . وكذلك : الأفطس أنف فيه تقعير فى الأنف ، لأن الفطوسة تقعير فى الأنف ، فيكون قد قيل الأنف مرتين ، وخصوصا إذا أخذ الأنف الأفطس بأنه أنف هو أنف فيه تقعير فى الأنف. وهذا شىء لا بد منه — إما مصرحا و إما مضمرا — إذا وقع على التقعير فى الأنف . وقد يرجع برده التفتيش إلى جزء من السؤال ، فإنه إن كان الأفطس أنفا ذا تقعير ، فيجب أن لا يقال أنف أنطس ، كما لا يقال إنسان حيوان، وشرح اسم المكرر مكررا. و إن عنى بالأفطس صاحب أنف فيه تقعير لم يجز أن يقال أنف ، بل أنف الأفطس . وقد قيل فى أمثال

---

(١) هو : ساقطة من س ، سا || الوجوب : الوجود د ، س ، سا || (١) أما : فأما م || (٢) قول : قولنا د || (٣) كأنه : فيكون كأنه س ، م ، ن ، ه || (٤) هى : هو م || والمغالطة : والمغالط ب ، سا ، م || (٥) و إلى الجميل : والجميل م || (٦) أما : وأما د ، س ، م || الوجوب : الوجود س ، سا ، ن ، ه || (٨) حده : هذه د || (٩) ذو : ساقطة من ب ، ن || (١٠) الأفطس أنف : حد الأنف الأفطس د || (١١) أخذ : حد د ، س ، م ، ه || (١١—١٢) هو أنف : هو أنه أنف ب ، د ، سا || (١٢) و إما : أو د || (١٣) وقع : وقف س ، ن ، ه || يرجع : يرفع د || (١٥) مكررا : مكرر د ، س ، ن ، ه .

هـــذا فى الفلسفة الأولى ما فيه الكفاية . لكن مع هذا كله فإن اللفظ المفرد لا يلزمه من الشناعة ما إذا ركب التركيب الذى ذكرناه ، و يكون السبب فى ذلك التركيب ما بيناه .

وأما الإعجام فذلك بسبب التغليط باختلاف أحوال اللفظ من حيث التذكير والتأنيث ، وتوسط — إن كان — فى بعض اللغات ، والتشديد والتخفيف ، والمد والقصر ، وأحوالٍ من عوارض اللفظ ، ومن اشتراك أجزائه وتصاريفه بين ما هو موضوع له بالحقيقة ، و بين ما هو مخالف له ، على ما علمت .

---

(٢) و يكون : فيكون د || (٤) التغليط : التغليظ م || باختلاف أحوال : بأحوال اختلاف م || (٥) إن كان : ساقطة من س || (٧) بين : و بين م ، ن || له : ساقطة من د ، س .

# [الفصل الثالث]

## (ج) فصل فى حل المغالطيين وكيفية التمكن من الحل وكيفية مقاوماتهم

وهـــذه المضللات قد تستعمل للمغالطة ، وقد تستعمل فى مخاطبة العناد ، على ما عرفتها ، وقد تعين فى التضليل بأن يأتى مستعملها للترتيب الأنفع فى ذلك كما أن المواضع الجدلية قد يعينها الترتيب المذكور وحسن التصرف فى استعمالها معونة شديدة على بلوغ الغرض فى الجدل؛فمن ذلك التطويل حتى يختلط الكلام، وتُنْسى مواضع الحل ، وتتباعد أجزاء القول بعضها من بعض ، فتخفى توجهها إلى المطلوب . ومن ذلك الاستعجال والإيجاز حتى يسبق زمان العبارة زمان جودة التـــأمل والروية . ومن ذلك التغضيب بالتشنيع حتى يغلب الانفعال النفسانى قوة الفكرة فيشغلها عن التنبه للزلة . وجميع ذلك يعين على أن لا تحصر جميع المقدمات فى الذهن ، وإن حُصِرت غفل عن جهة تأديها إلى النتيجة .

وأقوى أســـباب الإسخاط التوبخ بإعلان الجور ، والتصريح بأنك لم تحسن أن تجيب،وأن تتكلم ألبتة . ومن ذلك تغيير الترتيب والوضـــع لإخفاء النتيجة؛

(٢) العنوان موجـــود فى نسخة هـ فقط || (٥) تعين : تعينها م || بأن : ساقطة من س ، سا || (٦) وحسن : حسن د || (٧) معونة : معرفة ن ، هـ || (٨) وتنسى مواضع الحل : وبيان الخلل ن ، هـ || (٨) فيخفى توجهها : فتختفى بوجهها س || (٩) الاستعجال : الاستعمال س || والإيجاز : ساقطة من ب، سا || (١٠) جودة : بجود م || التغضيب : التعقيب س ؛ التعصب سا ، م ، ن ، هـ || (١١) قوة : فى قوة س || الفكرة : الفكر ن || (١١) يعين : ساقطة من س || (١٣) التوبخ : التوبخ ن || (١٤) تغيير : تغير ب ، د ؛ تخير سا .

ومن ذلك خلط حجة بحجة، وقول بقول، وإيهام أنه يروم إنتاج المتضادين، وأنه ينتفع بتسليم كلا طرفى النقيض، فيحير المجيب فيما يجمع عليه، وفيما يعرض على ذهنه من المتقابلات حتى تتداخل، فلا يكاد يفهم أى طرفى الضدين يقصد بالقول. ومن ذلك أن يسأل المتصعب، المتمنع، المظيم الدعوى، المتكلم من سؤال التأريب(*) والتورية، فلا يسأل عن الذى يؤثر تسليمه، بل يسأل عن مقابله تعريضا إياه للإنكار، فيتسلم المطلوب، فلا يقول مثلا: "هل العلم بالمتضادات واحد"؟ ولا يقول أيضا: "أليس العلم بالمتضادات واحدا"؟ فإنه إذا سأل هكذا كان كأنه أعرض عن ذلك الآخر، وجعله غير ملتفت إليه ولا معلوم، فكان التعسر فى بابه أقل. وبعد ذلك أن يسأل عن الطرفين غير موهم أنه إلى أحدهما أميل، بل كأنه غير مبال بأيهما سلم. وإذا لم يعلم غرضه، لم يتصعب، ولم يتعسر فى الذى هو غرضه إلا قليلا.

ومن الحيل فى الاستقراء أن تأخذ جزئيات كالمتسلم تحصيها إحصاء، فلا توقع فيها الشك بالسؤال عنها معرضا إياها للإنكار، فيمتنع حينئذ نقل الحكم عنها إلى الكلى، فتسوهم السامعين بترك السؤال عنها أنها مما قد سلمت عند الجمهور

(١) وإيهام: فإيهام م || يروم: يدوم د || المتضادين: المضاذين ب، ن؛ المضادين سا، ه || (٢) كلا: كلى ب، م، ن، ه؛ كل من س || (٣) الضدين: النقيض س || (٤) المتصعب: المتعصب د، س، م، ن || المتمنع: الممتنع م || من سؤال: من حال سؤال ب، سا، م، ن، ه || (٦) تعريضا: تعرضا م || مثلا: ولا ه || هل: أهل ب، سا؛ أصل د || (٧) أليس: ليس س، ه || واحدا: واحد س || (٨) سأل: + هذا س، ن، ه || عن: ساقطة من م || ملتفت: متلفت م || (٩) فكان: وكان س، سا، م ن ه || التعسر: التعسير د؛ التفسير س؛ التغيير ه || أقل: أول د || (١٠) أنه: ساقطة من م || أحدهما: أيهما س || كأنه: كان ه || مبال: مبالد، م، سا || (١١) يتصعب: يتعصب م، ن || (١٢) جزئيات: الجزويات س، ه || فلا: ولا د س، ه || (١٣) إياها: كأنه س || (١٤) عنها: ساقطة من س.

(*) تأرب تكلف الدهاء [المنجد].

لا محالة ، وإن سئل عنها فأعطيت فليس من الصواب أن ترجع فتسأل عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة لها ، فتعرضها للتشكيك ، وتجعل سعيه في تسليم الجزئيات كالباطل ، لأنه إذا ســأل عن النتيجة ، أوهم أن ذلك لم يغن ، بل المجيب والسامعون قد يتصورون أنه إنما سأل عنها لأمر ، وأن ذلك الأمر واجب ، وأن ذلك الواجب هو الإنتاج .

وكثيرا ما لا يلفظ باسم الكلي ، بل ينقل الحكم إلى الشبيه للستقريات ، كأنه لو ذكر الكلي يذكر النقيض ، ولا شيء في التضليل كالأمثلة ، وربما كان الأنفع لهم أن يذكروا الكل ، فإن ذلك أشد إيضاحا ، وذلك عندما راموا النقيض أن لا يذكروا في السؤال طرفا واحدا بعينه ، بل أن يذكروا الطرفين جميعا على سبيل التضاد ، محتالين لرد التضاد فيسلم الطرف المطلوب . ولو ذكر على سبيل النقيض لم يكن يستشنع ، كما يسألون : "هل يجب أن يطاع الآباء في كل شيء ، أو الأصوب أن لا يطاعوا في كل شيء" ؛ على أن معناه : في كل شيء لا يطاعوا . و "هل الأصوب أن يعصوا في كل شيء أو أن لا يعصوا ولا في شيء" فإذا استصوب أن لا يطاعوا في كل شيء ، وأن يعصوا في كل شيء ، سلم الآخر . وكما يسأل سائل : "هل يجب أن يهجر الشراب كثيره أو قليله ؟" فيوهم هــذا أنه يجب أن يجاب عن أحدهما ، والأقسام أكثر من ذلك .

---

(٢) تسليم : تسلم د ، ن ، هـ || (٣) النتيجة : + لها س ، هـ || (٤) والسامعون : والسائلون س || سأل : يسأل س || وأن : ودل س || (٦) ينقل : نقل س ، سا ، هـ || (٧) يذكر : لذكره || النقيض : النقض د ، ب ، م ، هـ ؛ البعض ن || (٨) يذكروا : يتذكروا د || راموا : يدمن د ، ب ؛ سا || (١٠) لرد : ليرد سا ، م ، ن ، هـ || فيسلم : سلم د ، ب ، سا ، م ، ن ، هـ || ولو : وقد س || النقيض : + بل م || (١١) يسألون : يسلون س س || هل : بل د ، س || (١٣ — ١٤) ولا في : في كل س || (١٤) يطاعوا : يعطوا س || وأن : أو أن لا س ، ن ؛ وأن لا سا ؛ أو م ؛ أو أن هـ || (١٥) سائل : السائل س || يجب أن : ساقطة من ب || (١٦) فيوهم : فيتوهم س .

وإذا كان قسم المقدمة بحال قبح أو حمد صارت المقدمة بحسبها أوضح حمدا أو قبحا مما أوردت .

وربما تكلموا بكلام غير مناسب ، ثم أوردوا شيئا كالنتيجة المفروغ منها ، وكأنهم قطعوا الخصم ، وفصلوا الأمر ، وكأنه قد مضى الأمر ولا كلام بعد. وإذا سألوا ليتسلموا شيئا لينفعهم فى مطلوبهم ، احتالوا : فإن سلم لهم مرادهم ساقوا إلى المحال ؛ وإن لم يسلم بالحقيقة عملوا أحد أمرين : إما أن يظهروا أنه قد سلم بأن يحرفوه ، فيتسلم المحرف ، ويوهموا أنهم تسلموا الآخر ؛ وإما أن يشنعوا بأن المجيب قد خالف المشهور ، وسلم الشنع .

ويستعملون أيضا الاستدراجات التى تذكر فى الخطابة من باب الأضداد ، والمتشابهات المشهورة فى بادى الرأى أنها كذلك ، وما هى ذات شروط يختلف بها الحكم ، فيتسلمها مطلقة ، وما يجرى مجراها فى عمود الكلام ، أو فى مدحه، وفى المقدمات أو فى ترتيبها واستعمالها . والمجيب إذا انتقل كأنه سائل، وحاول فى ذلك ضربا من التلطف ، أمكن أن يغالط أيضا السائل إذا أخذ يبكته بأنه لا يلزمه ، إذ هو كالسائل .

ومما ينتفع به السائل المغالط أن يطوى المسافة بين ابتداء كلامه وبين الإنتاج ، وبين ما يقرب من النتيجة وبين النتيجة — إن كانت الوسائط

(١) وإذا : فإذا هـ || كان : ساقطة من س || قبح : قبيح د || بحسبها : بحسبه د || (٢) أوردت : أفردت س ، ن ، هـ || (٣) شيئا : أشياء د || (٥) سألوا : سئلوا شيئا م || (٦) أمرين : الأمرين د ، س ، ن ، هـ || (٧) فيتسلم : فيتسلموا س ، ن || أنهم : + قد ب || تسلموا : سلموا هـ || الآخر : للآخر د ؛ ساقطة من س || (٨) يشنعوا : تشنعوا هـ || الشنع : التشنيع س || (٩) التى : الذى د || (١٠) والمتشابهات : والمشابهات د || (١٢) السائل : المسائل سا || (١٤) إذ : أو د || (١٥) أن : + الذى م ، ن || (١٥—١٦) وبين الإنتاج وبين : وهو الإنتاج وهو د .

كثيرة — وينتج معاجلا غير حافظ للنظام ، لئلا يفطن كيفية الإنتاج فيتحير السامع ، ولا يعرف ماذا ينبغى أن ينكر . وربما احتاج إلى أن يخلط بالكلام ما ليس له فيه غناء لإخفاء النتيجة ، أو الغناء فيه خفى غير جلى ، وآجل غير عاجل . فأما إذا كان المخاطب شديد البحث عن مقدمة مقدمة ، فليس يمكن خلط الكلام معه إلا بعلة تنشأ وعذر يخترع ؛ فإذا أنشىء ذلك فربما تمكن من استدراجه إلى الإصغاء إليه ، فاختلط الكلام عليه ، ولم يفطن لحيلة ، وخفيت النتيجة . وربما انحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب ، أو يرفعونه لوضع المطلوب ؛ وربما انحرفوا عن طريق المسألة ، بل أوردوا الكلام القياسى متصلا بالنتيجة كأنه ظاهر لا يحتاج إلى التسلم ؛ وهذا هو الرسم فى زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين . فهذه هى حيل السائلين ، وينتفع بها جميع من يقيس قياس العناد .

وأما المجيب فلنتكلم فى حاله ، وأنه كيف ينبغى أن يستعمل حل التبكيت ؛ وهذا ليس نافعا فى المفاوضة ، بل قد ينفع فى الفلسفة . فمن ذلك أن يكون مفيدا ، مثل تفصيل الاسم المشترك : فإن أول الفوائد فى ذلك أن تكون المعانى تنفصل بلقاء الذهن ، ويشعر بها ، وتخطر بالبال ، وتلاحظ أحكامها فى الاتفاق والاختلاف . وأيضا أن يقتدر الإنسان فى تفكيره بنفسه على جودة التمييز ، ولا يعرض الغلط له من نفسه . وكثيرا ما يغلط الإنسان من نفسه فوق غلطه من غيره ، لأنه إذا فاوض غيره احترز وعاند ، وتكون معاملته مع نفسه

(٣) له : ساقطة من س ، سا ، ه || غناء : عناء ه || (٤) إذا : إذ س ;
(٥) وعذر : وعلة س || فإذا : وإذا س || أنشىء : انسى ه || (٧) فيثبتونه : ساقطة من م || لرفع : ليرفع د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) التسلم : التسليم د ، م || (١٠) جميع : ساقطة من سا || (١٢) حل : حل ب || (١٣) ينفع : ينتفع م || (١٤) فإن : فإنه د || (١٥) تنفصل : ينفصيل ه || بلقاء : تلقاء سا ، م ، ه || (١٦) تفكيره : تفكره سا ، م || على : فى د || (١٧) التمييز : التميز ه || (١٨) احترز : حرز س .

معاملة معجب بمن يعامله مسترسل إليه؛ وقد ينفع من جهة اكتساب المدح. وكثيرا ما يظن أن المنقطع لم ينقطع لخطئه ، بل لضعفه فى المفاوضة ، واقتدار خصمه عليها ، وأن الذى يغلب على الباطل أصنع من الذى يغلب على الحق .

واعلم أنه ليس كل من يقتدر على حل الشك ناظرا فيه متأملا يقدر على حل الشك مجيبا مسارعا ، فإن ذلك عسى أن يكفى فيه قانون الصناعة المنطقية . وهذا الثانى يُحتاج فيه إلى ملكة ارتياضية ، وخصوصا إذا غُيِّرت التراتيب ، وبدلت الألفاظ ؛ فمن خانته الملكة فعليه بالتؤدة ، فإن المفلت سهوا يعسر تداركه ، كما فى الكتابة ، وفى كل صناعة . وكما أن القياس المعقود تارة يكون صادقا ومن صوادق وصوابات ، وتارة يكون بحسب الظن ، كذلك الحل تارة ينبغى أن يبدل فيه المشهور بالحق ، وتارة أن يبدل الحق بالمشهور والمظنون ؛ فإنه ليس الغرض فى مفاوضة السوفسطائيين أن يقاس عليهم بالحق ، بل أن يجاوزوا عن المراء مراء ، ولا يبعد لو انحرفنا عن الحق إلى المشهور والمظنون ؛ وبجملة الغرض معهم أن نضرهم ولا يضرونا . وإن أمعن السوفسطائى إلى النتيجة التى هى الحق لم يضرنا ؛ ولكنه إنما يضرنا من حيث النتيجة المظنونة ، فإذا أنتج

---

( ١ ) مسترسل : مسترسلا س ، م ، ه || ينفع : ينتفع س || ( ٢ ) لضعفه : ساقطة من د || ( ٤ ) يقتدر : يقدر سا ؛ مقتدر م || يقدر : يقتدر د ؛ ساقطة من ن || ( ٦ ) الثانى : الثانى سا ، م ، ه || ملكة : من ملكة م || غيرت : اعتبرت د || ( ٧ ) خانته : جانبه ه || المفلت : المتغلب س ؛ المتقلب م ؛ التفلت ن || ( ٨ ) المعقود : المحمود : بخ ، ن || ( ٩ ) صادقا ومن : من س ، ه || ( ١٠ ) يبدل : يترك د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || فيه المشهور : المشهور فيه د ، س || بالحق : الحق ه || يبدل : يترك س ، سا ، م ، ه ؛ + فيه سا || بالمشهور : + بالحق وتارة م || ( ١١ ) السوفسطائيين : السوفسطيين ب ، د ، س ، سا ، ه ؛ السفطائى م || يجاوزوا : يجاوزا س ؛ يجاوزوا سا ، ن || ( ١٢ ) عن : ساقطة من ب || ولا : فلا س || يبعد : يفيد د ؛ يقصد س ؛ يعتد سا ، م || ( ١٣ ) وإن : فإن م || السوفسطائى : سوفسطائى م || ( ١٤ ) لم : ولم س || المظنونة : المطلوبة د ، س || فإذا : فإن د ، ن .

الحق ، وأوهم أنه أنتج الشبيه به ، سهل علينا أن نريه أن هذا غير مطلوبك ؛ بل إن كان لا تضاعف مفهوم في سؤاله أمكن أن تحرز فلا نسلم ما ينفعه على ثقة أنه لا ينتج إلا ذاك المعيّن ، ولا نأخذ إلا ما ينفعه فيه — اللهم إلا أن يغالط بشبيه ذلك المعين ، فلنتحرز من ذلك — وإن كان فيه تضاعف مفهوم فلا بأس أيضا ، فإنه إذا أنتج ما له ، نسوق كلامه بالتحقيق ، ولم يكن بيّن ما يعنيه في المقدمات ، كان للمجيب أن يتعنت عليه ، فيقول : " ما أردت في المسألة ، وما أردت في الموضع الذي أحفظه كذا "، فيكون استعمال الألفاظ الكثيرة المفهوم وبالا أيضا على المغالط مضيعا لسعيه ؛ ولو فصل وأوضح لكان ربما يورط المجيب في عهده سؤال لا يكون له أن يراوغ فيه . وهذا أكثره في اشتراك الاسم ، وفي الذي سميناه المرائي .

وإذا كنا بدأنا فقسمنا معاني المفهوم ، وكان هذا التلبيس متعذرا عليهم ، وإن لم نكن تقدمنا ففعلنا ، فأنتجوا علينا ، فلنا أن نفعل من بعد ، ونبين أنه ليس ما سلمناه ما ذهب إليه الخصم ، ولا ما أنتجه هو الذي ظنه ؛ وليس ذلك رجوعا منا ، بل إصلاحا لشيء اضطرنا إليه غلط القائل ، إذ الرجوع هو الرجوع عن المعنى ليس عن اللفظ . ولو كان التبكيت باشتراك الاسم تبكيتا ، لكان كل ممكنا ، بل الواجب أن تراعى المعاني ، ويؤتى باسم غير الذي أتى به

(١) سهل : ساقطة من هـ || (٢) نلا : ولا د ، ن || (٣) نأخذ : نأخذه ن || (٤) بشبيه : بسببه د || المعين : الغير د || فلنتحرز : فليتحذر ب || (٥) فلا : ولا د || بين : ساقطة من م || (٦) عليه : ساقطة من د ، س || (٧) المسألة : التسليم د ، س ، ن ، هـ || (٨) أيضا : ساقطة من س || مضيعا : تضعيفا د ؛ ومضيعا س ، م ، هـ || لسعيه : لتعبه هـ | فصل : أصلح س || (٩) له : وله سا || أكثره : أكثر د || (١١) فقسمنا : قسمنا د ، س || (١٢) وإن : فإن د || فلنا : فكنا سا || ونبين : ونتبين ب || (١٣) سلمناه : علمناه ن ، هـ .

ليتميز ما يجب أن يسلب وأن يوجب، وما يجب أن يسلب عنه وأن يوجب له، لئلا يغلط إيجاب أو سلب لشيء واحد. والذين قالوا إن الخلاص من ذلك بأن يعين الموضوع المشترك فى اسمه بلفظة "هـذا"، فلا يقال: "زيد موسيقار" بل "زيد هذا" فما عملوا شيئا ؛ فإنه إن كانت الدلالة كما نعلمها مختلفة، فإن "زيدا هذا" أيضا مشترك فيه، اللهم إلا أن تشير بالإصبع فتكون قد أغنيت عن اللفظ، وجعلت الإشارة كافية فى الدلالة. فإذا كان لنا أن نقسم، وأن ننص على المعنى، فلنا الحل .

وربما كان ابتداؤنا بالاستقسام والاستفهام يوهم العناد، والتعسر، والقطع على المتكلم لإيصال خلافه، ففى مثل هذا لا يقبح أن يؤخر التخلص إلى آخره. وكثيرا ما كان إغفال ذلك وتركه يجلب الشناعة عليهم أنفسهم — كما قلنا — فنترك ذلك فى البدء حتى يخلطوا. وإذا كانت القسمة مما لا توهم التعسر، ولا لنا فيه مضرة فبالحرى أن لا نتكاسل عنه ؛ وإذا تسلم منا المقدمات، فمن الاحتياط أن لا نسلمها جازمين، بل نسلمها على أنا نظن ذلك ظنا، فإن ذلك يمنع انعقاد التبكيت علينا، ويوجه الشناعة بخلاف المشهور إلينا .

---

(١) ليتميز : لتمييز م ؛ ليميز ن ، ه || وما : ومماسا ، ه || وما ...... يوجب : ساقطة من ن || (٢) أوسلب : وسلب س ، س ، سا ، ه || (٣) بأن : ساقطة من س || يعين : يغير د || بلفظة : بلفظ د ، س || يقال : يقول س ، سا ، م ، ه || (٤) عملوا : علموا د || (٥) زيدا : زيد د ، س ، ه || بالإصبع : ساقطة من س || فتكون : وتكون ب || فتكون قد : فقد ن || (٧) ننص : نبصر سا ، م || فلنا : فلنا د ، م || (٨) يوهم : يورد س ، هامش ه || والتعسر : والتعسير س || (٩) لإيصال : لاتصال ، سا ، م ، ن || يقبح : ينجح د ، سا ؛ يصح ن || يؤخر : يؤخذ م || (١٠) كان : يكون م || الشناعة : المشاغبة م || (١١) البدء : البداء ب ، س ، ن || يخلطوا : يخلصوا ب ، د ، س ، م || كانت : كان س || (١٢) لنا فيه : تنافيه سا || تسلم : سلم س .

والجمع بين السؤالين لو استحق الجواب لاستحق الجمع عن ألف سؤال ، ولكن ليس للمجيب الواحد — من حيث هو مجيب واحد — أن يكون مجيبا عن كل حق ؛ فإذن يجب أن يتحدد له السؤال. وقوة السؤال بالاسم المشترك — كما علمت — قوة سؤالات كثيرة ، ولا السؤال عن المشترك واحد ، لا الجواب .

والذى يغالط بالمصادرة على المطلوب الأول يأخذ التعبيرات ، فإن كانت ظاهرة لم تقبل ، و إن خفيت وتنبه لها عند الإنتاج ، قيل إن المراد فيما سلمت غير ما أوردت ، ولو سلمت هذا لسلمت ما فيـه النزاع ، وحينئذ لا تجد المغالطة سبيـلا إلى إلزام كذب أو تشليع . وإذا استعمل المغـالط بدل ما فى المصادرة على المطلوب الأول من لفظ كلى قولا مبنيا على المقايسة ، أو لم يكن للكلى المستعمل اسم ، وكان قولا ما فبدله بقول قياسى — كما نقول على ما يجرى مجرى الإنسان والفرس ويشبهه ، فهو يحرك فكه الأسفل — ويجعله يغير ما يصادر به من المطلوب الأول على هذه الجملة — أو فى غير المصادرة أيضا — ثم أنتج منه ، فله أن يقول : إنما سلمت لك فيما يجرى مجرى الإنسان ولم أسلم لك فى كل شىء ، وهذا ليس يجرى مجرى الإنسان ، فإنه يخالفه من قبل

(١) والجمع : والفرق ن || لاستحق : استحق د ؛ لا يستحق س ؛ لا استحق هـ || (٢) هو : هوهو د || (٣) فإذن : وإذن سا || (٤) ولا : فلا د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || (٦) الأول : ساقطة من ب || التعبيرات : التغيرات د ، سا ، م ، ن ، هـ || فإن : وإن د ، سا ، م ، ن || كانت : كان م ، ن (٧) خفيت : خفت م || وتنبه : ونعته سا || عند : عن سا ، م ؛ من ن || (٩) المغالطة : المغالط د ، س || كذب : كاذب د || (١٠) أو لم : وإن ن || (١١) قولا : قول د ، ب ، سا ، م ، ن || فبدله : نبدله د ، قبله ب || (١٢ — ١٣) ويجعله يغير : ويحصل تعبيرا س ؛ وتجعل تغير هـ (١٣) من : على سا ، هـ || أو فى : وفى سا || (١٤) فله : فإنه سا || (١٥) فإنه : بل د || قبل : قبيل س ، م .

كذا . وذلك لأنه إن لم يفعل هذا تم له التبكيت ، وخفى ما يريده من المصادرة على المطلوب الأول ، إذا كان تغييره على هذا النحو من التغيير بانتقال إلى جزئى أو الملومة . فإذا استعمل اسما حقيقيا لم يكن بد من الجواب ، أو من القسمة إذا كان فى بعض دون بعض . ويعرض أن يكون الاسم حقيقيا فى القضية ليس فيها اشتباه ولا إيهام اشتراك ، وإن كان فى نفسه مشتركا فيحوج ظهور معناه إلى التسليم أو القسمة ، ثم يكون إذا استعمل فى مقدمة أخرى استعمل بوجه آخر مما له فى نفسه من الاشتراك — وتكون حاله ما ذكرنا — فيعرض فى النتيجة أن تكون على نحو كاذب ، كما أنه يقال : "إن ما هو لأهل بلد كذا فهو ملك لهم ، والحيوان كذلك هو للإنسان ، فهو إذن ملك له" ؛ فتكون كل قضية تستعمل فيها لفظة "له" بمعنى معقول محصل ، ولكن يغلط فى النتيجة ، إذ تؤخذ فى النتيجة على معنى آخر . وقد علمت أن القياس لا يكون بالحقيقة قياسا ، أو تكون هناك الاشتراكات الثلاثة التى للمقترنتين فى أنفسهما ، والتى للمقدمة مقدمة مع النتيجة . وإذا كان اللازم غير منعكس — كما قلنا — فينبغى أن نجيب فى العكس بالجزئية ، فلا يتهيأ التبكيت بالجزئى ، فإن التجربة تحمله

(١) إن : ساقطة من سا || يريده : يريد د ؛ يفيده س ، ن || (٢) تغييره : يعتبر د ؛ يفيده س || التغيير : التغير د ، هـ || (٣) فإذا : وإذا س || اسما : اسم ن || (٤) فى القضية : على القضية هـ || (٥) فيها : فيه د || (٦) استعمل : استعملت ن || (٧) مما له : لا محالة س ، هـ || ما : بما م || ذكرنا : ذكرناه سا || (٩) للإنسان : الإنسان ب ، د ، م ، ن || والحيوان ... ... ملك له : ساقطة من سا || إذن : ساقطة من ب ، ن || (١١) إذ تؤخذ فى النتيجة : ساقطة من س || (١٢) هناك : ساقطة من د || الثلاثة : الثلاث ب ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || التى : الذى س || للمقترنتين : للمقترنين ب ، م ، ن || أنفسهما : أنفسها د ، ن || والتى : والذى س || (١٣) وإذا : وإذ ن || (١٤) نجيب : يجيب د ، م || فى العكس : للعكس ن .

على إيراد الشروط ، وتكثير القضايا ؛ و يعسر حينئذ التأليف الصحيح فى الحق فضلا عن الباطل .

و إذا كانت المسألة كلا طرفيها مشهور — كما هو فى النفس من فسادها وغير فسادها ؛ وفى القطر مشارك للضلع عند أصحاب الجزء ألبتة ؛ وعند المهندس غير مشارك ألبتة ؛ وأشياء أخرى مثل ذلك — فكان كل طرف مقبولا ومضادا للنقيض ، فيسهل علينا فى مثلها أن نقاوم ، إذ يكون لنا أن لا نقبل أى الطرفين شئنا . و إذا لم يكن أحد الطرفين معتاد القبول والتسليم ، وكان كل واحد من طرفى النقيض يصدق بشرط يقترن به ، لم ينتفع الممارون بأمثاله ؛ وذلك لأن للمجيب أن لا يسلم أى ذلك شاء . أما القسم الأول فلأن تسليم شىء من الطرفين غير معتاد ، وأما الثانى فلأنه لما خلا عن الشرط كان حكمه حكم الأول ، فإذا ألحق به الشرط ، كان للآخر أن يلحق به الشرط ، ثم لم يسلم مع شرط . و بالجملة تجاذب النقيضين فى القبول وغير القبول يضعف صورة التبكيت ؛ فإذا كان عند الإنسان معرفة حاضرة يحيط بها بكيفية العسرة فى السؤالات وكيفية حلها ، سارع إلى الحل وحد المقاومة . ولأن تمنع العقد

(١) الشروط : الشرط د || و يعسر : فيعسر س || (٣) وإذا : ولذا د ، س || كلا : كل س || مشهور : مشهورا ه || (٤) وغير : أو من غير ه || المهندس : المهندسين م || (٥) مشارك : مشترك س || (٦) النقيض : للستقيض ن ، هامش ه || (٧) وإذا : فإذا م || معتاد القبول : معاندا القبول ب ؛ معاندا لقبول ن ، ه || واحد : ساقطة من ن || (٨) يصدق : ساقطة من س || (٩) للمجيب : ساقطة من د ؛ المجيب س ، ن || أما : وأما ب ، د ، س || (١١) فإذا : و إذا س ، ه || يسلم : يسأل س ، سا ، ه || (١٢) شرط : شرطه ن || تجاذب : يجاوب د ، س ، سا ، م ، ن || سورة : صورة هامش ه || (١٣) فإذا : و إذا م || يحيط : يحفظ ن || (١٤) السؤالات : السؤال ن || حلها : حله ن || سارع : صارع ه || إلى الحل : ساقطة من ه || وحد : ووجد د || ولأن : لأن سا .

أولى من أن نلبث إلى وقت الحاجة إلى الحل. وإنما تمنع عقد التبكيت الباطل أن تحس باتصال المقدمة المسئول عنها بالنتيجة أنكرتها ، وللآخر أن يظهر وجه إنكاره لها؛ فإن هذا فعل الفحول من المجادلين، وبذلك يتلقون القياس الكاذب .

والقياس قد يكون مغالطيا إما لمادته فقط — إذا كانت صورته قياسية — فهذا ينقض من جهة مقدماته ؛ وقد يكون مغالطيا ، لأنه يشبه فى صورته القياس ، وليس بقياس ؛ على ما علمت . وهذا فإن الحل قد يكون فيه من الوجهين جميعا ، إذا كانت المقدمات أيضا كاذبة ؛ فعلى الحالّ أن ينظر فى ذلك فى صورته أيضا ، ويحل الشبهة منها ؛ وينظر أيضا فى النتيجة — فإن النتيجة إذا كانت كاذبة نبهت على القياس وما فيه من الغلط — ويشرح سوء تسليم إن كان قد وقع ، فإنه كما ليس الفكر كالبديهة ، كذلك ليس التنبيه للسؤال — وهو بعد سؤال — كالتنبيه له إذا أنتج . فهذا هو وجه التحرز ، والتمكن من الحل ، ومقاومة السوفسطائية .

وأما تعقب تبكيتاتهم ، وإيضاح السبب فيها ، فقد يعلم مما سلف ، ويزيده معرفة به معاودتنا النظر فى كل واحد واحد منها .

---

(١) أولى : بل س ؛ أقل هـ || (٢) باتصال : بإيصال د ، س ، سا ، هـ || وللآخر : ولآخرب ؛ والآخر د ، س ، سا ، ن ، هـ || (٤) إذا : إذ ب || (٥) فى صورته : صورة س || (٨) أيضا : إيهام || (٩) فإن النتيجة : ساقطة من د || كانت : + أيضا د || (١٠) كما : ساقطة من م || (١١) له : ساقطة من م || (١٢) وأما : فأما س || (١٤) كل : ساقطة من ب .

# [ الفصل الرابع ]

## ( د ) فصل فى حل التبكيتات المغالطية من جهة الألفاظ

فنقول : إن المغالطة باشتراك المفهوم على وجوهه : فإنها إما أن تكون لأن السؤال يكون كثيرا ، وإما أن تكون للكثرة فى النتيجة أيضا . وتلك الكثرة يكون الحق فى بعضها موجودا ، وفى بعضها ليس بموجود ، كما إذا سئل : " هل الساكت يتكلم ؟ " أو قيل : " هل الذى يريد يتعلم ليس يعلم ؟ " ؛ فإن الأول يغلط فى النتيجة ، فينتج نتيجتين ولا يشعر باشتراكه ؛ وهو مقدمة بعد . وأما الثانى فإنه — وهو مقدمة بعد — لا يفهم إلا بتفصيل اشتراكه ، فمن عداه عداه وهو غير مفهوم ، إذ لا بد له فى أن يفهم من أن "يعلم" راجع إلى الشىء المعلوم أو العالم، حتى يمكنه أن يجيب عنه. ويشبه ذلك أيضا قولهم: "أليس الذى تعلمه تعلمه ، ولكن تعلم أن كل اثنين زوج ، ولا تعلم اثنين فى يدى". وفى جميع أشباه هذه يكون الخلف فيها بأن تنتج أن الشىء ليس هو ؛ فإن الخلف على وجهين: خلف استحالته تتبين لا من جهة التناقض ، كمن ينتج مثلا أن زوايا المثلث أكثر من قائمتين ، والثانى خلف استحالته تتبين من جهة

---

( ٢ ) العنوان ساقط من ب ، د ، ن || حل : حد س ، سا ، م || ( ٣ ) وجوهه : وجوه س ، ه || ( ٤ ) للكثرة : الكثرة د ، س ، سا ، ه || أيضا : وأيضا م ، ن || وتلك : فتلك م || ( ٦ ) قيل هل : قيل هذا س ، م ، ن || يريد : يتكلم زيد د ، س ، سا ، ه ؛ يريد أن م || ( ٧ ) باشتراكه وهو : باشتراكه دون ن || ( ٨ ) فإنه وهو : فإنه هو ن || ( ٩ ) من : ساقطة من م || راجع : ليراجع د || ( ١٠ ) أيضا : ساقطة من ن || ( ١١ ) أليس : ليس د || ولكن : ولئن ه || ولا : أولا ن || ( ١٢ ) وفى جميع : وجميع ن || هو : هوهو ن || ( ١٣ ) تتبين : تبين م || ( ١٤ ) المثلث : المثلثين سا || أكثر : أكبر د || تتبين : تبين سا ، م ، ن ، ه ؛ بين د .

التناقض ، كمن ينتج أن الملث ليس بمثلث ، أو أن الأعمى ليس بأعمى . فيجب إذن علينا إن شعرنا بديا باشتراك الاسم أن نكون تسلمنا محدودا مفصلا، بأن نقول للسائل : "إن عنيت كذا فجوابه كذا ، و إن عنيت معنى آخر فليس جوابه كذا " ، وأن نتعرض بالمنع لما هو ضار ومبدأ للغالطة ؛ و إن لم نشعر بديا تداركنا بعد ذلك فقلنا : "ليس الساكت يتكلم ، بل لهذا الذى هو ساكت الآن أن يتكلم وقتا آخر" ، فإنه ليس يلزمنا أن نجيب عن المهملة وهى مهملة، وعن المبهمة وهى مبهمة، و إن فعلنا فلنا أن نشير إلى ما عينا . وكذلك إذا قال : "أليس يعلم الذى يعلم" ، فنقول : أعلم ما أعلم وليس أعلم جزئيات الذى أعلم، أو ليس يلزم أن أعلم أحوال الذى أعلمه .

والمغالطات التى من التركيب والتقسيم فلنا أن نحفظ الحكم فى التركيب ، ونمنعه فى التقسيم. و بالعكس لنا أن نمنع الحكم فى التركيب، ونحفظه فى التقسيم، إذ المركب ليس هو المقسم . فيرجع الغلط فى هذا الباب — إلى ما يقال — على نحوين من المرائيات بوجه ما، مثل المغالطة التى يكون المركب فيها مثل أن " مما نعلم أن يضرب زيد فبه يضرب " فيضرب إذن فيه بفعلك أو علمك . وهذا فيه أيضا تضليل من جهة المراء . أما من جهة التركيب ، فلأنه يقال

---

( ١ ) أو أن : وأن د ، س ، سا || ليس بأعمى : بصير س ، هامش ه || ( ٢ ) مفصلا : محصلا ب ؛ متصلا د ؛ منفصلا م || ( ٤ ) لما : لمن ن || للغالطة : للنالطة ن || ( ٥ ) ليس : + كل س ، م ، ه || الساكت : ساكت د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || ( ٦ ) أن يتكلم : يتكلم ن || ( ٧ ) قال : قيل ن || ( ٨ ) فنقول : وتقول د || الذى : للذى س || ( ١٠ ) والتقسيم : + النقيض م || ( ١٢ ) إذ المركب : أو المقسم س ؛ إذن المركب م || المقسم : المنقسم م ، ن || فيرجع : ويرجع د ، س ، سا ، ه || فى هذا الباب : ساقطة من سا || ( ١٣ ) على نحوين : من النحوين س || ( ١٤ ) مما : بما ن ، هامش ه || بفعلك : فعلك د ، سا ، م || علمك : عملك د ، ب ، س || ( ١٥ ) التركيب : التبكيت د ، س .

مثلا : ألست تعلم بما يضرب به زيد ؟ فيقول : بلى . ثم يقول : أليس بذلك يضرب ؟ فيقول : بلى . فيركب ويقول : فإذن بما تعلم أن زيدا يضرب ، به يضرب . وأما من جهة المراء فلأن "به" ينصرف إلى موضعين : أحدهما آلة العلم ، والثانى آلة الضرب . وربما كان القول صادقا إذا فصل عن الهيئات واللواحق ، فإذا قرن بها صادق دَلَّ ما يغلط بالتركيب والمراء .

والذى ظن أنَّ كل مغالطة فهى لفظيةٌ ، وأن كل مغالطة لفظية فهى للاشتراك فى الاسم ، فلا يتأخر بيان خطئه إذا ما تأملنا هذه الأمثلة التى من باب المراء ، ومن باب التركيب والتفصيل . مثل قولهم بالظرف الذى يضرب ؛ على أن موضع الذى يضرب فى لغة العرب النصب ، لأنه مفعول به ، وعلى أنه الجر لأنه بعد الظرف ؛ وهذا من باب المراء . وكذلك : نعلم أن السفن التى لها ثلاث سكانات التى تكون بأسقلية(*) الآن ، فإن " الآن " تتصل تارة بالعلم ، وتارة بالسفن .

وأما من باب التركيب فمثل أن تقول : " أليس فلان خيرا ، وأليس فلان إسكافا رديا ، ففلانٌ خيرا رديا " . وكذلك : " أليس للعلوم الجيدة تعليمات

(٢) بما : مما د ؛ ما سا || (٣) به : فزيد د ، س ، سا ، م ، ه || فلأن "به" : فلأنه س || (٥) قل ما : قلما سا ، م ، ن ، ه || (٦) فهى : ساقطة من د ، س ، سا || وأن كل مغالطة : ساقطة من د ، سا || لفظية : ساقطة من د ، س ، سا ، م || (٧) فلا : ولا سا || تأملنا : بينا د ؛ قلنا س || (٨) التركيب : التبكيت د ، س || (٩) النصب : + والتفصيل ن || (١٠) الجر : الخبر د ، هامش ه ؛ الجزء س ، سا || لأنه بعد الظرف : ساقطة من س ؛ لأنه نعت الظرف سا ، م || نعلم : انعلم سا ؛ ساقطة من م (١١) ثلاث : ثلاثة س ، ه || (١٣) خيرا : خير س || (١٤) اسكافا رديا : اسكاف ردى س || ففلان : فغلان م ، ه .

(*) أسقلية هى التى نرسمها اليوم صقلية Sicile — انظر نص ارسطو ١٧٧ ب ، ١٤

[ المحقق ]

جيدة ، وللردى أيضا تعليم جيد ، فمن الجيد أيضا أن تعلم رديا ؛ لكن كل شىء ردى من يعلمه فيعلم رديا ، فإذن كل تعليم الردى ردى ، والجيد غير ردى ؛ هذا خلف". وههنا تضليل من جهة التركيب ، وتضليل من جهة اللفظ أيضا فى قوله : "يعلم رديا". وأيضا حقٌ أن يقال : "الآن إنك حادث ، لكن لست أنت الآن حادثا ، فأنت حادث الآن لست حادثا الآن ؛ هذا خلف". وكذلك ، "أليس كما يكون لك شىء ممكنا ، كذلك يمكنك أن تفعل، ويمكنك عند ما تضرب العود أن لا تضرب به ، فإذن يمكنك أن تكون ضاربا للعود غير ضارب". وهذا كله يرجع إلى ما قلنا : إن الشىء يُفْهم بوجهين : من وجه وذلك لأن سقراط ، وإن كان فاضلا ، فليس فى كل شىء ، بل فى الخلق ، فإن كان رديا فليس فى كل شىء بل فى الدباغة ؛ وهذا لا يتناقض بل يجتمعان ، إنما يتناقض مفهوم آخر وهو أن يكون فاضلا ورديا فى شىء واحد . فسقراط فاضل وردى كقضيتين اثنتين لا كقضية واحدة ، وعلى ما علمنا فى موضع آخر. وكذلك ليس يتناقض "خير فى نفسه" و "شر فى شىء آخر" ، ولا يلزم أن يجعل أحدهما شرطا فى الآخر ، أو متجها معه نحو حدٍ واحد. وكذلك ليس إذا صدق عند ما لا أضرب العود يمكننى أن أضرب به لو كنت شئت مجموعا ، يمكن أن يصدق مفترقا ، ويقول : "عند ما لا أضرب به" ؛ أو يقول : "إنى عند ما لا أضرب أضرب به ، فإن [ أراد ] الإمكان والمشيئة ، فقد أسقط وفرق

---

( ١ ) أيضا : إذن س || كل : لكل هـ || ( ٢ ) الردى ردى : الردى رديا هـ || ( ٣ ) وههنا : وهذا ن || ( ٥ ) أنت : أن د || حادثا : حادث ب ، سا ، ن || حادثا : حادث هـ || ( ٦ ) كذلك : وكذلك س ؛ فكذلك م || لا : ساقطة من د ، س ، سا || ( ٩ ) فى الخلق : بالخلق ب || فإن : وإن س || (١٣) ليس : لا ن ، هـ || (١٤) شرطا : ساقطة من س || (١٥) عندما : عندنا ن || كنت : كان ن ، هـ || (١٦) إنى : ساقطة من سا || (١٧) [ أراد ] زيادة لاستقامة المعنى [المحقق] || فقد أسقط وفرق : أسقط وفرق د ؛ قد استطرد س ؛ فرق هامش س .

القول ؛ ومعنى الإمكان فى هذه الأشياء أنه كان يكون الشىء بدلا عن ضده ، لا مع ضده ، وههنا قد أخذ مع ضده .

وقد حكى المعلم الأول أن بعض الناس — وأظنه يعنى بذلك المدعى له أنه معلمه — حل ذلك بأن قال : فرقٌ بين قولنا : " يفعل بحسب ما يمكنه " ، وقولنا : " إنه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه شيئا "(*) ، فلو كان يفعل الممكن لا محالة ، فلعله وجب أن يضرب فى حال ما يمكن هو حين لا يضرب ، وأما إذا لم يكن كذلك — بل ليس يجب وقوعه — لم يجب إمكانه ، فيجوز أن يقع واقعا بحال عدم الضرب ، فيكون حينئذ لا يضرب ، فإن معناه أنه كان غير ممتنع فى ذلك الزمان أن يقع الضرب بدل غير الضرب ، ليس أنه يجب . وهذا الحل — وإن كان من وجهٍ حلا — فإنه ليس حلا بحسب أن المغالطة متعلقة بالتركيب والقسمة ، فإن الحل يجب أن يكون مستمرا فى جميع الجزئيات ؛ وهذا الحل خاص بهذه المادة ، وإن استمر فليس فيه تعرض لما أورد من المقدمات ، ومن السبب المتصل .

وأما المغالطة التى تقع من جهة الشكل ، فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ ، مثل من يقول : " إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه " فينتج

---

(١) ضده : ضد د || (٢) وههنا : ههنا د || (٣) أنه : ساقطة من س ؛ وأنه ه || (٦) أن يضرب : ساقطة من سا || فى حال : حال م || (٧) لم يجب : بل يجب س ، سا ، م ، ن || (٨) بحال : محال ه || أنه : أن سا || (٩) بدل غير : بدلا عن د || (١٠) متعلقة : متعلق س || (١١) والقسمة : فى القسمة ن || (١٢) فليس : وليس س ، ه || لما : كما س || من : فى د ، م ، سا || (١٤) فمنه : فيه م ، ه || (١٥) مثل من : كمن ب ؛ ساقطة من سا || بمنقوص : بمنقوض س ، سا ، م || ساكنه : سالبه س ، م .

---

(*) العبارة التى نقلها ابن سينا عن أرسطو موجودة فى الترجمة القديمة بنصها ، وهى من نقل عيسى ابن زرعة — انظر عبد الرحمن بدوى ، منطق أرسطو ج ٣ ص ٩٣٤ — وانظر السفسطة لأرسطو ١٧٧ ب ، ٢٥

أن "هذا البيت ساكنه فيه". ومنه ما ليس الغلط فيه فى نفس اللفظ ، بل هو شىء يتعلق بهيئة اللفظ ، وهو كالاشتراك فى الهيئة أو شىء يتعلق بهيئة الأداء، كما يكون الشىء يقال مرةً بضجر وحدّةٍ ، ومرة بطلاقةٍ، فيتغير الحكم . وإذا لم يلتفت إلى اللفظ وإلى شكل اللفظ، بل إلى المراد والمعنى، سهل التخلص ، مثلا إذا قال قائل : " إن الذى يبصر نفسه يفعل من حيث يبصر ، وينفعل من حيث هو مبصر ، فيكون من جهةٍ واحدة فاعلا ومنفعلا " ، فنقول : إن الذى يبصر ينفعل فى كل حال وليس يفعل . ولا تشتغل بأن تصريف "يبصر" هو تصريف " يضرب " و " يقطع " لأن المعنى هو غير مطابق للتصريف . وهـذا يشبه الاسم المشترك ، ويشبه الذى يسأل عن مسائل كثيرة ، وحكمه فى أن يحصل سؤاله بديا أو أخيرا لا مرة على نحو حكم ماقيل فى اللفظ المشترك، وحكمه فى أن يغلط لاشتراك الاسم حكم المراء ، وهو مغالطة لفظية على ما يراه بعضهم من أن كل مغالطة لفظية متعلقة بالاسم المشترك .

ولنورد أمثلة مرائية تغلط من جهة اللفظ، وحلها غير حل المغالطة التى وقع فيها اسم مشترك ، مثـل قولهم : " أليس من يرمى شيئا هو له يصير ليس له ، فمن رمى الكُرَاع الذى عنده فيكون لا كراع له ؛ لكنه إن رمى واحدا جاز

( ١ ) ساكنه فيه : ساكنة فيها س ، م || فى نفس : نفس ب || ( ٢ ) أو شىء : وشىء ما || يتعلق : فيتعلق ه || ( ٣ ) فيتغير : فيغيرسا || ( ٤ ) اللفظ : اللفظة ب ؛ + وهو كالاشتراك فى الهيئة اللفظة م || بل إلى : بل ن || والمعنى : المعنى د || ( ٥ ) يبصر : يبصره س ، ه ؛ ينصرم || حيث يبصر : حيث يبصره س ، ه ؛ حيث ينصر م || وينفعل : ويفعل ه || ( ٦ ) هو مبصر : يبصرن || ومنفعلا : منفعلا د ، س ، ن || ( ٧ ) يبصر : + نفسه ه || ينفعل فى : ينفعل من حيث يبصر وفى د || يفعل : ينفعل ن || تشتغل : يعنى ن || (١٠) أخيرا لا مرة : خير الأمر س ؛ أخير الأمر م ؛ آخر الأمر ن ؛ أخيرا كأمر ه || حكم : ساقطة من س || (١١) المراء : المراد د || على : ساقطة من و || ما : ساقطة من م || (١٣) تغلط : تغالط ب || (١٤) اسم : باسم س ، ه .

أن يبقى عنده تسعة ، فيكون له كراع ليس له كراع" . ومثل هذا ليس فيه اسم مشترك ، وإنما وقع الغلط بسبب أن قوله " لا كراع له " فُهِم منه : لا كراع له ألبتة ، وأن التسليم وقع لقلة التحرز لا لاشتراك في لفظة الكراع ، أو لفظة من الألفاظ المفردة . وكذلك : " هل يبذل الإنسان إلا ما له ؟ فيقول : لا ؛ فنسأله بالسرعة أنه إن بذل بذل ما له ؟ فيجيب المجيب بالسرعة ، ويقول : نعم ، فنلتج عليه : أن الإنسان يعطي ما ليس له " . وأيضا : " هل الذي ليس له يد يبطش باليد؟ . وأيضا : هل الذي ليس له عين يبصر ؟ فإن قالوا : بلى ، يشنع أنه كيف يبصر بلا عين ، ويبطش بلا يد ، وإن قالوا : لا ، فذو اليد الواحدة والأعور ذاك يبطش وهـذا يبصر " . وقد ذكر حالَّ هذا خارجين مما يتعرض للمثال لا للقانون ، وفيهما كلام كثير من وجوه الاحتمال فوق حل المثال . والحل وما فسرا به غير لائق .

وأيضا مثال آخر : " أليس كتبك هـذا صادقا لشيء كتبته ؟ فتقول بلى . ثم تقول : أليس ما كتبته كاذب ؟ فتقول : بلى ، إذا كان كاذبا ؛ فإذن هو كاذب وصادق " . والسبب أن هـذا الكاذب ليس يناقض ذلك الصادق ، فإن الكاذب المقـابل للقول الكاذب هو قول صادق ، والعقـد الكاذب

---

( ١ ) ليس له كراع : ساقطة من ن || ( ٢ ) وإنما : فإنما ن || ( ٣ ) لقلة : لعلة د ، س || || أو لفظة : ولفظة د ؛ أو في لفظة هـ || ( ٤ ) إلا : إن إلا س || ( ٥ ) فنسأله : فيسأله ن ، هـ || بذل بذل : بذل ب ، ن || ( ٦ ) عليه : ساقطة من س ، هـ || ( ٧ ) هل : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، هـ || ( ٧ ) قالوا : قال ن || ( ٨ ) يشنع : فيشنع س ؛ نشنع م ، هـ || وإن : فإن د || لا : ساقطة من هـ || ( ٩ ) ذاك : ذلك د || حال هذا خارجين : حال هذا جاء حسن د ؛ لهذا حلين س ؛ حال هذا خارجتين سا ، م || مما : مما م || (١١) وما : وبما هـ (١٢) كتبك : كتابك س || (١٣) كاذب : كاذبا د || (١٤) والسبب : + في هذا س || ( ١٥ ) صادق : الصادق س ، هـ || والعقد : وللعقد س .

عقد صادق . وههنا فقد أخذ الكذب مقرونا بالمدلول عليه ، والصدق مقرونا بالعدل من الكتابة ، ولاختلاف التركيبين وقعت المغالطة .

وأيضا : "أليس ما يتعلمه زيد هو هو ، وهو يتعلم الثقيل والخفيف ، فهو ثقيل وخفيف . والمغالطة — كما علمت — من قبل رجوع " هو " تارة إلى المتعلَّم وتارة إلى المتعلِّم ، وليس يسلم المجيب أنه " هو " المتعلِّم ، بل " هو " الشيء الذي يُتعلم لا زيد .

وأيضا : "أليس هذا الشيء الذي يسيره الإنسان يطأه ، وهو يسير يوما كلا ، فهو يطأ اليوم" ، لأنه يطأ ما يسير فيه من المسافة ، لا الزمان . " وهذا أليس يشرب من الكأس ، ولكنه لم يشرب منها شيئا "، والمغالطة أن "هذا" يشرب منها لا من جوهرها . " وأليس كل متعلم هو إما متلقن وإما مستنبط ، ولكن المستنبط ليس متلقنا أو مستنبطا ، والمتلقن ليس مستنبطا أو متلقنا " ؛ والمغالطة بسبب ربط ما بين القضيتين ، فإنه يوهم أنه ربط أحدهما بالآخر على أنه معاقبة ، ويوهم أنه ربطه به على أنه معاندة .

وأيضا : "الإنسان في نفسه شيء ثالث غير العام والخاص ، لكن العام والخاص هو لأنه إنسان" . وهذا المثال قد يحتمل أن يجعل تضليلا معنويا ، لكنه مع

(٢) بالعدل : بالتعدل س ، هامش هـ || (٣) أليس ما : ليس ما سا ، م ؛ ما ليس هـ || (٤) قبل : جهة س || هو : إياه س || (٥) إلى المتعلم وليس : المتعلم وليس ب ؛ إلى المعلم وليس ن || يسلم : ساقطة من د || (٦) الذى : ساقطة من سا ، م ، ن ، هـ || (٧) أليس : ليس د || (٩) أليس : ليس س ، سا ، م ؛ ساقطة من د || لم : ساقطة من س || منها : منه ن || (١٠) منها : فيها س ، هـ || وأليس : وليس د || (١١) ولكن : لكن سا ، م ، ن ، هـ || والمتلقن : والملقن ب || ليس مستنبطا : ليس إما مستنبطا م ، ن || (١٣) معاقبة : متعاقبة س ؛ ساقطة من د || (١٤) شيء : هو س ؛ وهو شيء سا ، ن ، هـ || (١٥) قد : ساقطة من س || تضليلا : + لا ...

ذلك لفظى أيضا ، وذلك لأنه غير العام والخاص فى نفسه ، أى اعتبار نفسه ، والخاص والعام هو لا باعتبار نفسه ، ففيه مغالطة من جهة اعتبار تركيب نفسه مع الإنسان وتفصيل معه ، وهو من حيث نفسه لا يصدق أنه شىء من الاثنين ، بل كشىء منهما . وكذلك جميع العوام حملت على الشىء من طريق ما هو ، أو حملت خارجةً عن جوهره ، فإن السبيل واحدة .

ثم بالجملة بجميع ما يغلط عند اللفظ يقابل عند الجواب بالضد : إن كان الغلط بالتركيب ، فيغلط من تركيب القسمة ، و إن كان من القسمة فيحل بالتركيب . و إن كان الغلط شيئا مثلا بشكل مخفف ، فليكن الجواب بشكل مثقل ، وإن كان باسم مشترك فبأن يأتى باسم محقق للمعنى المفرد ، وكان فى المراء وفى التركيب ، مثلا إذا قال : " أليس من يمشى يتوطأ ما يمشى فيه ، وهو يتوطأ الزمان " ، فيكون تسليمنا أن الذى يمشى يتوطأ ما يمشى فيه من المسافة دون الزمان . وعلى هذا القياس فى تلك البواقى .

(١) أيضا : ساقطة من ن || أيضا وذلك : وأيضا ذلك م || (٣) وتفصيل : وتفصيله س ، ه || معه : عنه س ؛ منه ه || (٤) وكذلك : فكذلك د || (٦) بالجملة : وبالجملة س || بجميع : وجميع د ، س ، سا || عند : من جهة ن || (٧) فيغلط : فيحل الغلط د || من القسمة : بالقسمة ه || (٨) وإن : فإن د || شيئا : ساقطة من د ، س || مخفف : محدد ه || (٩) وإن : فإن د || وكان : أو كان م || المراء : المراد د || (١٠) وفى : فى د ، س || يمشى : يتمشى م || وهو : فهو س ، سا ، م ، ن ، ه || تسليمنا : تسلمنا ب || (١١) ما : بما ب || يمشى فيه : فيه يمشى د ، س .

# [ الفصل الخامس ]

## ( ه ) فصل فى حل ما فى التبكيتات المعنوية والتمكن من مقاومة أصناف مغالطية

وأما التى من طريق المعانى ، فالذى من العرض فبعضه واضح مستمر فى جميع ذلك ، بأن يكون ذلك فى بعض الجوابات من الأعراض إذا سئل عنها ، فيقول : ليس من الاضطرار أن يكون مثلا الأبيض موسيقار ، وإن كان قد يوجد أيضا ويتفق وجوده . وإنما يلزم الصدق فى جميع الأعراض إذا لم تكن متباينة الأجناس العالية والوسطى ؛ فحينئذ لا تنفذ حيلة المغالطة ؛ ويوضح ذلك بأمثلة يسمعها السامعون ، ويستوحش من مخالفتها المشاغب .

ومن أمثلة ما بالعرض قولهم : "ألست تعلم ما أسألك" ؟ فإن قال : نعم ، بلى أعلم ، قال له : " ما هو؟" ، وإن قال : "لا أعلم" ، قال : "أنا أسألك عن زيد او عن الخير وأنت تعلمه" . والمغالطة فى هـذا من جهة العرض هو أن شيئا واحدا هو معلوم فى نفسه ومسئول عنه ، وليس هو معلوما من حيث هو مسئول عنه بتركيب العرض بين المعلوم والمسئول .

---

( ٢ ) العنوان موجود فى نسخة ه فقط || ( ٤ ) فبعضه : فتقضه م || ( ٥ ) بأن : نأن ه || ذلك : ساقطة من سا ، م || ( ٦ ) قد : ساقطة من م || ( ٨ ) والوسطى : ووسطى ه || تنفذ : تبعد سا ؛ + بجملة د ، سا ، م || المغالطة : المغالط د || ذلك : لك م || ( ٩ ) بأمثلة : بأمثاله م ، ه || (١٠) قولهم : ساقطة من ن || نعم : ساقطة من ن || (١٢) فى : من سا ؛ أن ه || (١٣) ومسئول : مسئول سا || (١٤) بتركيب : ويتركب ه || المعلوم : العلوم د || (١٤) والمسئول : + عنه ه .

وأيضا قولهم : " جبل قاف قليل ، لأنه واحد ؛ وكل قليل صغير ، فهو قليل وهو صغير ، فالقليل صغير ؛ وجبل قاف قليل لأنه واحد ، فهو إذن صغير " .

وقوله : " الكاب لك ، وهو أب(*) " ، فيجمع ذلك معا .

وأيضا : " أنت تعلم زيدا أنه ذاك ، فهو الداخل الدار ، فتعلم الداخل ولا تعلمه " . والحل فى هذا أن ذاك غير الداخل ، وإنما هو هو بالعرض ، ، وهما بالذات والمعنى شيئان ، فليس المعلوم هو المجهول . وحل ذلك " قليل وصغير" ، هو أن هذا قد يوجد وليس بالضرورة . وكذلك إن سأل : "ألست تعلم ما أريد أن أسألك عنه حين تجيب عنه ، والذى يسألك مخفى ، فيجب أن تعلم المخفى والمستور " . وجميع هذا مما عرض كلاهما لموضوع واحد ، وأحدهما عرض للآخر من غير نسبة بينهما ، وكل واحد منهما ليس هو الآخر . وليس

(١) وأيضا : وكذا سا ، م || قولهم : + وكذا قولهم ب ، د ، ن ؛ + وكذا س ، ه || جبل ... واحد : ساقطة من ه || (١ — ٢) جبل ... قليل : ساقطة من س || (٤) الكاب : الكاتب د ، ب ، س ، م ؛ البيت هامش ه || أب : آت سا || فيجمع : فيجتمع ب ، س || (٥) أنت : ساقطة من م ، ن || تعلم : أتعلم ب ، د ، سا || زيدا : زيد ن || ذاك : ذلك ب ، د || فهو : وهو د ، س ، م ، ه || الدار : والدار م || الداخل : + ثم لا تعلم أنه دخل الدار فتعلم الدار س ، م ، ه || (٦) بالعرض : ساقطة من ن || شيئان : شتان د ، س ؛ سيان ن ؛ ساقطة من سا || (٧) وحل : فكل د || ذلك : ذاك ه || (٨) هذا : زيدا د || وليس : ليس ب ، سا ، ن || ألست : لست د || (٩) أسألك : أسأله م ، ن || يسألك س ، م ، ه ؛ + عنه م || (١٠) لموضوع : لموضع سا ، م ، ن || وأحدهما : واحد ن ؛ واحد بما ه || (١١) من : ساقطة من سا || واحد : ساقطة من ن || به : ساقطة من ن .

(*) العبارة فى نص أرسطو هى : " هل الكاب أب لك ؟ " انظر ١٧٩ أ ، ٣٤ — وفى تفسير الإسكندر الافروديسى ما يأتى : " هل الكلب أب ؟ نعم — أهو لك ؟ نعم — إذن هو أب لك " . وهذا معنى ما يقوله ابن سينا : " فيجمع ذلك معا " ، أى لك ، وأب .
[المحقق]

الجواب ما أجاب به بعضهم — وأظن من جرى ذكره مرارا — أن الشيء يعلم ويجهل من وجهين ، فإن هذا هو المشنع به . وكيف يكون وجهان للواحد من حيث هو واحد ! فإنهم يشنعون بهذا ؛ بل يجب أن يقال : المعلوم ليس هو المجهول ألبتة ، نعم إلا بالعرض . هـذا جواب وحل من جهة وفى بعض الأشياء ، ولكن ليس مستمرا فى جميع المسائل التى من هذا الباب ، ولا مقبولا عند المنكر منهم .

و بالجملة من يخالف المشهور يلزمه لا يكون القياس المؤلف من المشهور يلزمه ، و إن لزمه كان قياسا مبتدئا لا حلا لشُبْهَة . ومع هـذا فإن هذا الحل هو بإزاء الشبهة التى هى النتيجة ، وليس بإزاء القياس ، ومن حيث السبب الجامع لهذا المثال وغيره . وليس يمتنع أن يكون الخطأ فى مقدمة واحدة تؤخذ له وجوه تبين به خطأه . ولكن الحل من ذلك ما عارض السبب المشترك بينه و بين سببٍ مّا يجرى مجراه . ولو أن إنسانا ألف قياسا من مقدمات كاذبة ، فأنتج كذبا ، فأوضح خطأ النتيجة ، كان ذلك بيانا للخطأ ، ولكن مع إعراض عن السبب ، مثل مَنْ يعارض قياس زينون حين يقول إنه لا حركة ؛ لأنه لو كانت حركة لكانت تحتاج أن تقطع أنصافا بلا نهاية فى زمانٍ متناهٍ ، بأن

---

(٢) يعلم : يعله د || (٤) وحل : رجل د ؛ وكل هـ || (٧) يلزمه : ساقطة من س ، هـ || (٨) لشبهة : لشبهته س ، م ؛ للشبهة هـ || (٩) هو : ساقطة من ب ، سا ، ن || الشبهة : الشناعة س ، هـ ؛ المشاغبة د || (١٠) الجامع : الخارج م || وغيره : ساقطة من س || (١١) تبين : يتبين س || ولكن : لكن س ، سا ، م ، ن ، هـ || بينه + وبينه هـ || (١٢) سبب : ساقطة من س ، سا ، م ، ن ، هـ || قياسا : قياسات س || (١٣) كذبا : كذا ب ؛ ساقطة من ن || فأوضح : وأوضح سا || (١٤) من : ما س || زينون : زينن روس ن ، هـ ؛ زينون هامش هـ || حين : حتى سا ، م ، ن ، هـ || إنه : إن سا ، م || (١٥) لكانت : لكان س || أنصافا : أنصاف س .

يجاب و يقال : الزمان أيضا مساوٍ للمسافة فى الانقسام ؛ فإن هـــذا يبين أن النتيجة غير شُنْعَة . والحل الصواب هو أن يقال : المقدمة كاذبة، وأنه ليست هنالك أنصاف بلا نهاية . و إذا تكلف إبانة خطأ النتيجة بعد ذكرٍ من البيانات ولم يتعرض لخطأ القياس ، لم يلزم شىء .

وكذلك حلهم لمغالطة قالها بعضهم : " إن كل عددٍ كثرة لأن العدد كثرة مركبة من آحاد، و كل عدد فإنه أقل من غيره ، وكل أقل فهو قليـــل، فكل عدد قليـــل و كثير " ، فإنهم قالوا : أليس يكون قليلا و كثيرا من وجهين ؟ وليس هذا بمحال ، فما عملوا غير مقاومة النتيجة ، وسلموا القياس ، ولم يحلوا التضليل ؛ وما كان يجب لهم أن يسلموا أن كل عددٍ كثير ، و إن كان يقال له كثرة ، فإن الاثنين ليس بكثير .

والمغالطة التى تورد و يقال : إن كذا ابن لك ، وهو أب أو عبـــد لك ، وهو ابن ، فيجمع أنه لك أب وابن ، أو لك أب وعبد، من هذا القبيل الذى بالعرض. قال المعلم الأول : حل بعض الناس هذا —وأظنه المذكور مرارا— بأن قال : إن المغالطة ههنا باشـــتراك الاسم فى " لك " ؛ وهذا غير نافع فى الحل ، ولا مستمر ، فإنه و إن كان لفظة " لك " تقال باشـــتراك الاسم

---

(١) مساو : مسارق س ؛ + فى سا ، ن || لمسافة : المسافة سا ، ن ؛ ساقطة من م || مساو للسافة : مساوقا لمسافة هـ || يبين : بين ب ، م ، ن || شنعة : شنيعة س || أن يقال : ساقطة من ن || (٦) مركبة : مجتمعة ن || فكل : وكل م ، ن || (٧) أليس : ليس سا || وكثير...... قليلا : ساقطة من د || (٨) بمحال : المحال م ، ن || غير : غيره هـ || النتيجة : للنتيجة س ، هـ || (١٠) بكثير : ساقطة من سا || (١١) و يقال إن : يقال ابن د || عبد لك : عبدك م || (١٢) فيجمع : فيجتمع س || من : ومن ب ، د ، سا || (١٣) وأظنه : وأنه م || (١٤) قال : يقال د || إن المغالطة : المغالطة أن د ، س || ههنا : ساقطة من م ، ن || لك : ذلك ن || نافع : نافعة م ، ن || (١٥) مستمر : مستمرة م ، ن || كان : كانت م .

على معانٍ تارة بمعنى الملك ، وتارة كما يقال فى المغالطة المذكورة فيها فى الابن والأب ، فإنه ليس بمعنى الملك ، بل تدل على نسبة الاختصاص والقرابة ؛ وهذه النسبة معناها واحد فيهما ، و إن كان المنسوب إليه مختلفا ، و إلا لكان قولنا : " لك " يقال على معانٍ غير متناهية ، وأنه و إن كان لفظة " لك " مشتركا فيها ، فإنها عند ذكر العبد تدل على الملك فقط ، وفى ذكر الأب تدل على تخصيص نسبة أخرى . وليس يقع الغلط بسبب اشتراك فى مفهومه ، بل بسبب تأحيد الأمرين اللذين لا يتأحدان إلا بالعرض . بل إنما المغالطة فى هذا من طريق العرض ، فإن الذى هو ابن لى عرض له أن كان أبا أو ابنا أو عبدا لا من طريق ما هو لى أب ، ولا من طريق نسبتى ، حتى يكون أبا لى أو ابنا . وكذلك أمثلة أخرى من باب العرض أخذها الرجل المذكور من باب اشتراك الاسم .

و بالجملة فإن الأشياء المأخوذة من الكيف والكم والمضاف العارض لشىء واحد لا تتخذ إلا بالعرض ، ولا يكون بعضها جزءا إلا من طريق ما هو ؛ وكذلك ما يكون من مقولة واحدة ، لكن أجناسها الثانية متباينة . ومع ذلك فإن الإضافات إذا حُفِظت قَبْلَ وقوع العرض فيها بالعرض ، وكذلك

(١) المذكورة : المذكور د ، س ، سا ؛ + مرارا ن || فى : ساقطة من م ، ن || (٢) بمعنى : لمعنى م || والقرابة : أو القرابة س || (٣) وإن : فإن د || كان : كانت م || (٥) وفى : فى د || (٦) مفهومه : مفهومها م || (٧) تأحيد : تأحد د ، ن || المغالطة : المغالط م || فى هذا : فى ن ؛ فيها هـ || (٨) ابن لى : ساقطة من س ، ن ، هـ || كان : ساقطة من د ، س || أوابنا : وابنا م || (٩) أب ساقطة من د ، س ، سا || أوابنا : وابنا س || (١٠) وكذلك : ولذلك س ، هـ || الرجل : للرجل سا || (١٣) جزءا إلا : الآخرة ، س ، سا ؛ جزءا للآخر إلا ن ؛ من الآخر هـ || (١٤) وكذلك : فكذلك د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || أجناسها : أجناسه م ، ن || الثانية : الثابتة س ، ن ، هـ || متباينة : متناهية د ، س ، ن || (١٥) حفظت : وقعت س ، هـ || قبل : قبل د ، س ، ن ، هـ ؛ بل سا || فيها : فهما د || (١٥) وكذلك : ولذلك د || الأخرى : ساقطة من س ، سا ، م ؛

الشروط الأخرى التى للنقيض ؛ على أن هذا باب برأسه . وقد ذُكِرت لهذه أمثلة ، ونحن نذكر ما هو أولى بأن يلتبس منها من ذلك ، و يوقف أيضاً أنها مغالطات برأسها ليست من قبيل اشـــتراك الاسم ، كما ظنه المذكور . ومن تلك الأمثلة مثل قولهم : "إن بعض العلوم علوم للأشرار ، و كل ما هو للأشرار فهو شر وردى ، لكن كل علم خير ، فبعض ما هو خير شر ردى" ؛ وذلك لأنه و إن كان علم الأشرار قد استعمل فيـه الإضافة الدالة على وجوه مختلفة فإن العلوم ههنا ليست تدل على القُنْيَة فقط ، ولا الغلط جاء من ذلك بل من جهة أنها ليست للشرير من جهة ما هو شرير . وذلك مثل أن الإنسان إذا قال : إن الإنسان للحيوان ، لم تكن لفظة اللام تدل على معانٍ كثيرة بل على أنه نوعه ، لأن التقييد أزال اشـــتراكه . على أن كون الخير للشر قد يحتمل أن يكون على وجوهٍ ليس ككون الإنسان للحيوان ؛ ولكن لم يقع الغلط ههنا من ذلك .

ولعل أكثر أصناف هـذه المغالطات لا تقع باشتراك الاسم ، فإنه إذا قال قائل : " إن الذهب خير ، وهو فى دماغ فلان ، فهو خير فيه " ، و إن كان لفظة " فى " مشتركة ، فإنها فى هـذا الموضع غير مشتركة ، ومع ذلك قد أنتج منه غلط .

---

( ١ ) لهذه : لهذا د || ( ٢ ) و يوقف : وأوقعت س || ( ٣ ) أنها : ساقطة من س || ( ٤ ) العلوم : المعلوم سا ، م ، هامش ه || وكل : فكل د || ( ٥ ) خير : ساقطة من ه || بشر وردى : شر ردى د ، ب ، س ، سا ، ه || ( ٧ ) فإن العلوم : فإنها ب ، د ، سا ، م ، ن ؛ فإن ه || ( ٨ ) بل : ساقطة من د ، س || ( ٨ ) للشرير : + بل م || شرير : شر ه || وذلك : ماذلك ه || ( ٩ ) إذا : إذ م || لفظة : لفظ س ، ن ، ه || ( ١٠ ) للشر : للشرير د || قد : وقد ن || ( ١٣ ) أكثر أصناف : أصناف أكثر م ، ن || تقع : + إلا ن || ( ١٤ ) الذهب : + والدرهم م || ( ١٥ ) فإنها . . . . مشتركة : ساقطة من سا .

ولا يجب أن نتوهم أن صِدق حملِ الشيء على شيء ما من وجهٍ ، وصدق سلبه عنه من وجهٍ آخر ، يجعل لفظه لفظا مشتركا فيه ، فإن كل لفظ فى الدنيا يدل بالشرط على شيء ، وبالإطلاق على شيء ، وبشرط ثانٍ على ثالث ، ووحده على شيء ، ومع غيره على شيء آخر ؛ إنما المشترك فيه هو أن يكون بعينه بحالٍ واحدةٍ تكثر دلالته ، وإلا فإن قصيدة طويلة تدل على أمرٍ ما ، ونِصفها يدل لا على ذلك الأمر بل على شيء آخر ، ولا تصير مع ذلك مشتركة الدلالة . وبالجملة ليس الشيء على الإطلاق ، ومع تقييدٍ بشيء من العوارض التى تعرض فى مقولات أخر ، واحدا ؛ وبأمثال هـــذا ما غالطوا فقالوا : " هـــذا الشيء موجود ، وليس فرسا هو موجود ، فهو موجود غير موجود هو الفرس " . وأيضا ما يقولون : " هل يتكون ويوجد ما ليس بموجود ، فيكون هو الشيء الذى ليس بموجود موجودا " . وكذلك : " هل الذى هو موجود يبطل كونه ووجوده ، فيكون الموجود قد حصل لا موجود ، فهو موجود ولا موجود " . " وهل أن تحلف حسنا ، لكنه على الكذب ليس بحسن " . " وهل أن تستحلف حسنا لكنه على الجور ليس بحسن ، ثم الحالف مما يستحسن ، والاستحلاف مما يستعدل ، فهو حسن غير حسن ، هذا خالف " وكذلك : " الطاعة حسنة ، وهى أيضا قبيحة " ؛ وكل هذا لترك اعتبار

---

(٢) لفظا : ساقطة من س ، م || لفظ : لفظة د ، م ، ن ، هـ || (٣) بالشرط : ساقطة من س || وبشرط : وشرط س || (٥) بعينه : نفسه س ، ن || (٦) ونصفها : فنصفها د ، ب ، سا ، م ، ن ؛ فبعضها هـ || يدل : ساقطة من س ، ن ، هـ || آخر : + ومع س || مع : من ب ، س || (٧) بشىء : شىء س ، هـ || (٩) موجود : موجودا ن || فرسا : قريبا م || (١٠) يتكون : يكون س || (١١) الشىء : ساقطة من س ، سا || (١٣) وهل : ومثل د ، س ، ن || على : + هذا م || (١٤) وهل : ومثل س ، ن || تستحلف : يختلف د || (١٦) وكل هذا : وذلك س || لترك : الترك سا ، م ، ن || اعتبار : باعتبار م ، ن .

الوجوه والشروط ، وترك اعتبار الإطلاق والتقييد ، فإذا أغنينا عن ذلك لم يعرض لها تبكيت . وأنه فرق بين أن يكون و بين أن يكون شيئا ، و بين الموجود و بين الموجود شيئا ، و بين الحسن بحال والحسن مطلقا ، والقبيح بحال والقبيح مطلقا ، أى فى مثال الحلف والاستحلاف والطاعة . وليس ببعيد أن يختلف الإطلاق والتقييد أو التقييدان المختلفان فى الحكم . ومن هذه الأمثلة : " أليست الصحة واليسار خيرا ؟ فإذا قيل : بلى ، قال : لكنها ليست خيرا للجاهل ، فإذن هى خير ليس بخير " . وكذلك : "أليس فى الذنب خير ، وليس للطيرات(*) خير " . ومثال يتلو هذا سمج ، ويجب أن يفهم على هذه الصورة ، مثل أن يقال : "أليس ما لا يؤثره الحكيم فهو شر ؟ فنقول : بلى ؛ ثم نقول : أليس أحوال الخير خيرا ؟ فنقول : بلى ؛ فنقول : الحكيم لا يريد إطراح الخير و إبعاده ، وطرح الخير ونفيه حال للخير ، وما هو حال للخير فهو خير ، فالحكيم لا يريد خيرا ، وما لا يريده فهو شر ، فبعض الخير شر . وحل جميع هذا واضح .

وأيضا مثال من باب الشر يشبه مثالا تقدم ذكره فى باب الخير ، وهو أن اللص شرير ، فيجب أن يكون ما يأخذه و يطلبه شرا ، وهو يطلب الخير ، وذلك لأنه ليس لأنه شرير يجب أن يكون جميع ما ينسب إليه شرا ، بل قد

(١) والشروط : هو الشروط ه || فإذا : و إذا ن || (٣) و بين الموجود شيئا : ومن لا وجود شيئا ه || (٣ — ٤) والقبيح بحال والقبيح : والقبح بحال والقبح س || . (٥) الإطلاق : والاطلاق م || أو التقييدان : والتقييدان م || (٦) أليست : ليست ه || لكنها : ولكنها د || (٧) ليست : ليس ب ، د || أليس : إبليس ن ؛ ما ليس ه || الذنب س ، م || (٨) وليس الطيرات : وأليس الطيران د ، س || للطيرات : للطيران فى جميع النسخ || (٩) لا : ساقطة من م ، ن || (١٠) خيرا : خير ب ، س سا ، م ، ه || (١١) و إبعاده : والباده ب || (١٢) وما لا : وماله م || (١٦) وذلك : وذاك م ، ن ه || لأنه : ساقطة من د ، س .

(*) للطيرات : الطيرة هى الطيش والخفة ، يقال إياك وطيرات الشباب [ المنجد ]

يعرض أن يكون ما ينسب إليـــه الشر يرخيرا ، كما أن المرض شر ، وليس كل ما ينسب إليه شرا ، فإن الإقبال منه ليس بشر .

ومن المغالطات فى هـــذا الباب إذا تسلم أنه لمـا كان العادل آثر من الجائر وجب أن يكون ما هو على جهة العدل آثر من الذى على جهة الجور ، فيكون القتل على جهة العدل آثر من القتل من جهة الجور؛وليس كذلك ، فإن المغالطة فى هذا أن لا تحفظ أنه يكون ما هو على جهة العدل آثر للعادل أو المعدول به ، وكذلك ما هو على جهة الجور آثر للجائر وللجور عليه .

ومثال آخر يجب أن يفهم هكذا : أنه " هل للعادل أن يأخذ كل شيء له من حيث كان ؟ فإن قال : نعم ، قال : فإن كان رهنا أخرجه من يده ، أو ملكا جعـــله سكنى لغيره " وأيضا : " هل يلزم القاضى إلا الاجتهاد ، فالاجتهاد صواب ، والسنة صواب؛و إن خالف كن صواب يخالف صوابا، وعدل يخالف عدلا ، فيكون عدلا لا عدلا " . وأيضا : " هل يجب أن يعاقب من يقول العادلات،أو من يقول الجائرات ؟فيقال : من يقول الجائرات ؛ والعادل الذى يقول الجائرات التى جرت عليه ، يجب أن يعاقب" .

(١) إليه : ساقطة من سا || الشرير خيرا : ليس بشر د ؛ الشر ن || خيرا : ساقطة من سا ، م || شر : شرا هـ || (٢) شرا : شر س || فإن : بل م || (٣) المغالطات : مغالطات س ، هـ || فى : ساقطة من س ، سا ، هـ || الجائر : الجاهل هـ || (٤) الذى على : الذى هو على س ، هـ || (٦) تحفظ : تحفظه د || ما : مما ب || للعادل : للغلط سا ، م || أو المعدول : والمعدول س ، هـ || (٧) ما هو على : ما على ب ، د سا ، م ن || وللجور : أو المجور د ، س ، سا ، م || (٨) هكذا : كذا م || للعادل : العادل د ، سا ، م || (٩) أخرجه : آخر س || (١١) فالاجتهاد : والاجتهاد د || كان : ساقطة من م || صواب : صوابا س ، هـ || (١٢) وعدل : وعدلا س ، هـ || هل : ساقطة من س || (١٣) فيقال : فيقول ن || يقول : يقوم هـ || (١٤) عليه : ساقطة من د || (١٣ — ١٤) من يقول ... يعاقب : ساقطة من سا .

وجميع هذه الأمثلة من اختلاف دلالة ما يقال على الإطلاق وعلى التقييد ، مثل أن إصرار كل ما يجرى على طريق العدل يؤثر من غير أن يقال لمن . وكذلك أن يقال : كل شيء لمالكه أن يأخذه ، ولا يبين بشرط أنه ما لم يؤجره يخرجه أو يرهنه عن نفسه بحق لغيره ، ولا يبين أن الاجتهاد مرجوع إليـه ما لم يخالف النص ، وأن لا يبين قول الجائرات التى يحكيها أو قول الجائرات التى يجور بها على غيره . وليس الإخبار عن الجور جورا ، كما ليس الإخبار عن العدل عدلا ، وعن النافعات نفعا . وفرق بين جور يحكى و بين جور يعمل على الإطلاق .

وأما ما يقع من جهة التبكيت فعليك أن تعتبر صورة القياس هل هى منتجة أو لا ، وتنظر فى الحدود هل الوسط واحد بعينه من كل جهة ، وهل كل طرف هو فى القياس وفى النتيجة واحد بعينه فى كل جهة من شرائط النقيض ، وتجتهد فى التساليات أن تراعى فى أول ما تسأل هل تسلم شيئا مرتين بحالين مختلفين أو شيئا يشارك النتيجة بحال دون حال . ومما يبرأ عنه أن يراعى فى المحمولات شروط النقيض ، وإذا قيل له مثلا : "هل كذا ضعف أو ليس بضعف" ، أجاب مع استظهار فقال : ضعف كذا دون كذا . وكذلك يراعى

---

(٢) إصرار : اختيار س || (٢) يؤثر : مؤثر س ؛ هو ثمر هـ || (٣) وكذلك : ولذلك د ، سا || أن : ساقطة من د || (٣) يأخذه : يجدد ؛ يجده سا || (٣ — ٤) بشرط أنه ما لم يؤجره يخرجه أو يرهنه : شرط أنه لم يخرجه و يعرفه د ، ن ؛ شرط أنه لم يخرجه و يفرقه س ؛ شرط أنه ما لم يخرجه و يعرفه سا ؛ شرط أنه ما لم يخرجه و يقربه م ؛ شرط أنه ما لم يخرجه و يقرنه هـ [ و يفرقه هامش هـ ] ( ٤ ) بحق : نحود ؛ لحق هـ || (٦) الإخبار : للاخبار د || (٨) الإطلاق : + لا عدلا وعن النافعات إلى نفعا ب || (١٠) أولا : أم لا ب ، د ، سا م ، ن ، هـ || من كل : فى كل د ، س ، سا ، م ، هـ || (١٠ — ١١) كل طرف : + جهة وهل كل م || (١٢) تسأل ، يسلب د || بحالين ؛ بحالتين ن || (١٣) يبرأ ؛ يرى د ؛ يبدى س ؛ يجى سا ؛ يبرى م ، هـ || (١٤) وإذا : فاذا س ، هـ || ضعف : ضعفا د || (١٥) أجاب : أجاز د ، سا

الوقت والجهة فى كل شىء بحسبه ، مثل استظهاره فى جواب من يسأل : " أليس من يعرف الأمر يعرف كما هو ؟ وكذلك الذى يجهل الأمر ، ثم أنت تعرف زيدا ولا تعرف أنه موسيقار ، فتعرفه ولا تعرفه " ؛ وهذا لأنه يشرط أنه يعرفه من جهةٍ واحدةٍ وعلى الإطلاق أو من كل جهة . وكذلك إذا قال : " أليس ما هو ثلاثة أذرع أكثر مما هو ذو ذراعين ؛ لكن هذا ذو الذراعين أكثر عرضا ، فهو أكثر وليس أكثر " . فإذا تحفظ المجيب وقال : هو أكثر طولا ، لم يلزمه هذا التبكيت .

وأما المصادرة على المطلوب الأول ، فإن عرف المجيب أنه مصادرة لم يسلم ولم تلزم الشنعة ، وإن كانت الشهرة توجب تسليما ، أنكر ، ولم يحتشم قائلا : إنى بعد أن خالفت الشهرة فى الوضع الذى أنصره ، فكذلك أخالفه فيما هو هو أو على حكمه ، فإن سها ولم ينتبه ودلس عليه فسلم المصادرة ، فإن انتبه تدارك وقال : هب أنى سلمت ، فليس لك قياس ، لأن هذا التسليم رجوع منى عن وضعى ، ومساعدةٌ لك ، وأما أنت فلم تعمل شيئا ولم تفهم تبكيتا ؛ وكيف يكون وأنت استعملت نفس نقيض وضعى فى إبانته ، والمقدمة عين النتيجة .

---

(٢) يجهل : يجهل س || (٣) يشرط : لمن شرط د ؛ لم يشترط س ، سا ، م ، ه || (٤) كل : ساقطة من س || وكذلك : فكذلك د || (٥) أليس : ليس د || ثلاثة : ثلاث د || أكثر : أكبر د || ذو : ساقطة من ب || ذو الذراعين : الذو ذراعين س ، ه || (٦) أكثر وليس أكثر : أكبر وليس أكبر د ؛ أكثر وليس أكثرها ن || فإذا : فإذن م || (٨) فإن : بأن س ، سا ، م || (٩) تسليما : تسليمها س ، م ، ه || يحتشم : يحشم د ، س ، ن ، ه || (١٠) إنى : أى سا ، م ، ن ، ه || أن : ما ب ، د ، ن || خالفت : خالف م ، ن || الوضع ؛ الموضع د || أخالفه : خالفه سا || هو هو : هو هو هو سا ، م ، ن || (١١) ودلس : ورد ه || فسلم : فسلم ه || انتبه : + قال د ، سا ، م ، ن ، ه || (١٢) عن : من س ، ه ؛ غير سا || (١٣) وضعى : وضع د || تعمل : تفعل س ، ه || تفهم : تقم س ، سا ، ه || تبكيتا : ساقطة من ن || وكيف : فكيف د || (١٤) نفس : ساقطة من س || وضعى : وضع د ، ن ، ه || عين : غير د ، س ، سا ، م ، ه .

وأما وضع ما ليس بعلةٍ علة فالراع أنه هل يلزم ما يلزم مع دفع ما تسلمه ، فإن كان قيل إنه سواء سلم ذلك أو لم يكن ، فالشنع لازم ، وليس يفيده .

وأما اعتبارات اللازم المحمول واللازم التالى فيجب أن لا تغلط فتجعل الملزوم لازما ، واللازم ملزوما ، فحينئذ لا يمكن أن يقع لنا غلط حين لا نتوهم الانعكاس . وهذا الباب على صنفين : إما على سبيل الاستقامة ، وإما على سبيل عكس النقيض ومقابلة الوضع ؛ فإنه تارة إذا قيل : كل حريف حار ، ظن أنه يصح معه أن كل حارٍ حريف ، وقع منه التضليل ؛ وتارة إذا قيل : كل متكونٍ له مبدأ ، يظن أن ما ليس بمتكون ليس له مبدأ ، ويعرض ما عرض لمـاليسوس حين حكم من هذا أن جرم العالم غير متكون ، فهو غير متناه . وذلك الغلط ، بل اللزوم — كما علمت — بالعكس .

وأما السؤالات إذا جمعت فينبغى أن نتأمل المحمول والموضوع ، أو المقدم والتالى ، هل هو واحد على جهةٍ فى المعنى أو كثير ، وأن نفصل ولا نجيب إلا عن واحدٍ واحدٍ . وأقل ما يقع هذا الغلط إذا كان الجواب بالإيجاب أو السلب صادقا فى الجميع ، كما فى اللفظ المشترك المتفق المعانى فى الحكم . وأعظم ما يقع فيه الغلط إذا كان مختلفا ؛ فلنحذر مثل هذا .

(١) أنه : له بخ || ما يلزم : ساقطة من د || دفع : رفع س ، ه || (٢) فالشنع : فالشنيع ه || يفيده : من فعله ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه ؛ يقبله هامش ه || (٣) واللازم : أو اللازم سا || تغلط : تغالط ن ، ه || فتجعل : فتقبل س ، سا ، م ، ه || (٤) حين : حتى س || (٥) صنفين : صفتين ن || (٨) يظن : ظن د ، س || (٩) لمـاليسوس : لمـاليوس ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه || حين : خبر س || حكم : ساقطة من س || (١٠) اللزوم ؛ اللوازم م | كما : كلما د || (١١) أو المقدم : والمقدم سا || (١٢) هل : ساقطة من ن || (١٣) وأقل : وقل ب ؛ وأول س || (١٥) هذا : ساقطة من د .

ومما يغلط من هذا القبيل أن يكون الجواب فى المسألتين المجموعتين بالمتقابلين؛ مثلا أن يكون أحدهما خيّرا والآخر شريرا ، فيقال هذان خير أو شر ؛ و يقال أيضا من وجهٍ آخر إن مجموع هذين لا خير ولا شر ، لأن الكل ليس هو ولا واحد منهما ، وكل واحد هو هو وليس الآخر ، فيقال للمجموع هو كل واحد وليس هو هو ، وليس الخير والشر إلا هما ولهما ، وهو أيضا لهما ، وليس هو هما ، فهو هما ، وليس هما . وأيضا : ليس ماهو خيّر يكون شريرا ، والشرير يكون خيرا ، فيكونان قد صارا شيئا واحدا ، كل واحد منهما خير وشر ، لأن الخير صار شرا ، والشر صار خيرا . فهذه و إن تدلقت بجمع السؤالات ، فلها أيضا ضروب أخرى من التضليل من باب اشتراك الاسم وغيره .

وليس لقائل أن يقول : إذا قلنا : " كل أو كلاهما " فهو تأحيد لا تكثير فإن " الكل وكلاهما " يصلح للتكثير ، و إذا حمل شىء فى مثل ما نحن فيه على " كلاهما " فقد حمل على اثنين فى المعنى ، و إن كان واحدا فى اللفظ ، اللهم إلا أن يكون الموضوع واحدا . ويدخل الكل للسور ، وذلك غير ما نحن فيه . فهذا ما نقوله فى المغالطات التى فى نفس القياس بحسب اللفظ والمعنى . وأما الخارجة فنذكر أحوالها أيضا .

---

(١) فى : ساقطة من سا || بالمتقابلين : بالمتقابلتين م ؛ المتقابلتين ن || (٢) والآخر : والشر س || (٣) وجه : جهة س ، م || ولا شر : + وليس هو هما وليس م || (٤) وكل : نكل د || فيقال : فقال د || (٥) وليس هو هو : وليس هو ه || هما ولهما : هو أو لهما بخ || (٦) وأيضا ليس : وليس س || شريرا : شرير س || شريرا والشرير : شرا والشر د ، ن || (٧) واحد : ساقطة من س ، ن || فهذه : وهذه ب || (٨) بجمع : بجميع ب ، س ، سا ، م ، ه || (٩) التضليل من : التضليل فى س || (١٠) إذا قلنا : ساقطة من س || لا تكثير : أو تكثير سا || (١١) وكلاهما : وكليهما ه || للتكثير : للكثير م || و إذا : فإذا ب || (١٢) كلاهما : كليهما س ، م ، ن ، ه || (١٣) للسور : سورا ن || (١٤) فى نفس : من نفس م || (١٥) الخارجة : الخارجية د .

وأما الأقاويل الملجئة إلى التكرير إما فى المضاف فنحن نبين أن الشيء المضاف لابد من تعريفه بالمضاف الآخر — من حيث يكون المضاف الآخر ذاتا — ثم ليس المضاف ذاتا تتكرر على المضاف ، اللهم إلا أن نسأل على وجه يعرض ما قلناه فى موضعه من أن الملجيء إليه فحش السؤال. والسؤال الفاحش هو الذى يسأل عما لا فائدة فيه ، فيكون جوابه لا فائدة فيه . ثم ليس كلما تكرر شيء عرض منه هذيان ، فإنك إذا حددت العشرة الحد الحقيقى احتجت أن تقول إنه عدد مؤلف من واحد وواحد وواحد ، وكذلك حتى تكرر إلى المبلغ الواجب من غير استحالة ولا هذيان ؛ وذلك لأن ما هو مكرر فبيانه مكرر ؛ وكذلك أجزاء الموجبة تكون موجودة فى السالبة ، وأن يفعل فى أن لا يفعل . فإذا قيلت المنفصلة من إيجاب وسلب لم نقل قد كرر فيه الشيء لأنه كرر على نحو يجب ، فلا يكون موضع شنعة. ولو أن إنسانا تكلف أن يعرف الضعف خلوا من تعريفه بغيره الذى قد يتعرف بنوع ما به ، ويكون له تكرار ما ، لما عرف الضعف ، بل ربما عرف موضوع الضعف كالاثنينية ، ويكون عرف شيئا لازما له الضعفية ، وليس ذلك الشيء فى جوهره من المضاف ، ويكون مثل العلم الذى هو هيئة تما للنفس وصورة من باب الكيفية تلزمها إضافة ؛ ولذلك ما كان لها أن تخصص ولا تخصص فى مقابلة شيء مثل الطب ؛ فإنه يخصص

---

(١) الأقاويل : الأقوال س || (٣) وجه : وجهة م || (٥) جوابه : + ما م ، ن || (٧) وواحد : ساقطة من د ، م || (٨) لأن : ساقطة من م || فبيانه : فشأنه س || فبيانه مكرر : ساقطة من م || (٩) فإذا : وإذا د || قيلت : قلت س ، ن ؛ قبلت سا || (١٠) كرر : مكرر م || (١٢) يتعرف : يتعرض د ، س ، ن || ويكون : يكون د || (١٣) ربما : ساقطة من ن || كالاثنينية : الاثنية هامش هـ || (١٤) الضعفية : الضعيفة م || وليس : فليس د || (١٥) الكيفية : الكيف ن || ولذلك : وكذلك د ، م ، ن || (١٦) مقابلة : مقابلها س ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + فى مقابلها س .

من بحث العلم ؛ ولا يكون كونه مبتدئا إلا للمعنى الذى يكون به جنسه ، وهو العلم مضافا؛لأن تلك الإضافة عارض لازم كثير. وقد بينا هذا فى قاطيغورياس.

وأما الباب الآخر مما يشنع بوقوع التكرير فيه من جهة الأعراض الذاتية التى يؤخذ فى حدها الموضوع ، ويعلم بتوسط ما يحمل عليه ؛ فإن التكرير يقع فيه أيضا بسبب خشن السؤال ، فيحتاج إلى أن يقال ، فإن الأنف الأفطس هو أنف فيه التقعير الذى يكون فى الأنوف ؛ وليس هذا كذبا بل مكررا ؛ لأنك أخذت السؤال مكررا ؛ وجواب المكرر يكون مكررا . فلو قلت "أفطس" وحده ، كان يكون أنفا فيه تقعير . فكما أنك إذا استوضحت معنى قولك "أنف أنف" ، كان الجواب عن تحديده مكررا ، كذلك إذا قلت : "أنف أفطس". ومع هذا فليس شنعا ولا كذبا أن يكون أنف فيه تقعير يكون فى الأنوف ؛ بل الشنع والكذب هو أن يكون أنف فيه تقعير يكون فى الساق حتى يكون أفحج . وإذا قلنا : أنف فيه تقعير ، لم نحتج إلى أن نقول فيه تقعير أنفى .

وأما ما يعرض من العجمة فينبغى أن لا تجيب حتى يحاولوا هم الكشف ، فليس عليك أن تجيب عما لا تعلم، من أى الوجوه كانت العجمة: من الإعراب أو التذكير ، أو التأنيث ، أو غير ذلك . وهذه المواضع المغلطة تكون فى بعض الأوقات أظهر ، وفى بعضها أخفى . وربما اتفق أن يجتمع فى شىء عدة وجوه

(٣) جهة : جملة س ، ه || (٤) يؤخذ فى حدها : وجد فى أحدها س ، سا ، م ، ن ، ه || (٤) التكرير: المكرر ب ، س || (٥ — ٦) هو أنف : هو هو أنف س ، ه || (٧) فلو : ولو ب ، د ، ن ، ه || (٨) أنفا : أنف د ، م ، ن || (٩) كان : وكان م || أنف : أنفا د || (١١) بل : مثل س || الشنع : التشنع م || تقعير : التقعير الذى ن || (١٢) أفحج : الأفحج ب || (١٣) هم : منهم م || (١٥) المغلطة : + قد ن ، ه || (١٦) الأوقات : + المغلطة م ، ن ؛ + تكون فى بعض الأوقات م || شىء : + واحد ن ، ه .

من هذه فتزداد التباسا ، وتستدعى وجوها مختلفة من الحل . وقد يكون فى باب واحد ما هو أصعب وأسهل ؛ مثل ما يكون فى الواقعة فى اتفاق الاسم ، مثل النحو الذى تختلف فيه أحكام المحمول فى موضوعات مشتركة الاسم .

والأقاويل المضحكة التى قد تستعمل فى جلس المغالطة والشعر ، فأكثرها من قبل اللفظ ، مثل ما يقال فى العربية : " يا نبيل يا حر " ويعنى به شىء آخر ، ومركبات ، ونغمات ، وتصحيفات مضحكة تذهبن على أولى الدربة ، فضلا عن الأغتام ، ولو كان التضليل من اللفظ ؛ وليس إنما تقع الضلالة بهذه الوجوه للأغتام ، بل كثيرا ما يضل بسببها المجربون . والقول الحاد التأثير السريع العمل جدا هو الذى لا يفطن معه بسرعة هل الغلط فى التأليف ، أو فى أنه لا ينبغى أن تسلم مقدمة ، أو هو كذب صرفا ، أو يجب أن يسلم بعد التفصيل ، فإن مفهومها متضاعف ، وأقواه ما بكت بما هو أشد شهرة من النتيجة ما كان من المجادلين يسأل عن طرفى سؤال أحدهما مشهور والآخر شنع حتى يدرى أيهما ينفع تسليمه فى مطلوب السائل ، بل يكون من أمور مظنونة كلا الطرفين فيها

---

(٢) أصعب : أضعف س ، سا ، ن || (٤) والشعر : والشعرية ن ؛ ساقطة من سا || فأكثرها : وأكثرها ب ، سا || (٥) يقال : + أيضا د ، سا ، م ، ن ، ه || العربية : العرفية ه || (٦) ونغمات : ومعميات ه || مضحكة : + مثل م || (٧) فضلا : عضلا د || الأغتام : الأغرار س ، م ، ه ؛ الأعراب سا || ولو : وهو ن || (٨) للأغتام : للأغرار س ؛ للأعراب سا ، ن || المجربون : + مثل القائلين من مناقضى زينون ومنديا من أن الواحد والموجود يدلان على معنى واحد ، وعندهما أن أشباههما لا يدلان على معنى واحد وأكثر ما يغلط ن || (٩) هل : أهل ب ، ما || أو فى : وفى ن || أن تسلم : أن لا تسلم سا || صرفا : صرف د ، سا ، م ، ن || (١١) مفهومها : مفهوما ن ؛ مفهومنا ه || وأقواه : وأقواها د || بكت : يكسب س || (١٢) المجادلين : الحاد ليس د ، س ، سا ، ه ؛ المجاد ليس م || (١٣) يكون من : يكون فى ه || مظنونة كلا : مطلوبة كلى س ؛ مطلوبة كلا م ، ن ؛ مظنونة كلى ه || فيها : فهما د ؛ فتها س ، سا ، م ، ه ؛ منهما ن .

سواء فى الظن ، ليس أحدهما أشهر . وفى مثل هذا إن استعمل الحاد المعاجل من السؤال عرضت الحيرة، لاستبهام الذى ينفع، وإشكال الأمر فى الكاذب والصادق ، وصحة القسمة السؤالية وفسادها ، وقصر مدة النظر والتأمل . وكذلك إذا كان السؤالان سئلا ولم يعتن المسوق إليه الكلام بهما من طرفى النقيض حتى تكون مطالعة المطلوب تهدى سبيل المقاومة . وكذلك يشكل هذا التأليف على مستقيم أو على خلف . وكذلك القياسات المضللة المتقابلة التى تحتاج إلى ترجيح ، ويصعب ويعلم أنها متقابلة يدفع بعضها موجب البعض، ولا يهتدى إلى السبب الذى من قبله تعرض ، وأخذ الحاد أن ما يخفى وجه الغلط فيه هل هو من التأليف ، أو من المقدمات، وهل فيها كذب أو حاجة إلى تفصيل الاسم المشترك . وبعد ذلك ما نعلم مثلا أن المغالطة ليست فى التأليف، ولكن يشكل هل هى بسبب كذب أو حاجة إلى تفصيل ، ثم لا نعلم أن ذلك فى أى مقدمة . ويكون الركيك من هذه القياسات ما ليس فيه شهرة ، أو استعمل فيه فى جملة ما يسلم شىء لم يتسلم .

---

(١) استعمل : يستعمل ن || الحاد : حاد ه || (٢) لاستبهام : لاستفهام د || (٣) القسمة : القسم د ، س || (٤) يعتن : يعين سا ، م ؛ يغير ن ؛ يعنى ه || المسوق : الشوق سا ؛ المشوق م || مطالعة : مغالطة س ، ن || (٦) المضللة : المضلة س ، سا ؛ المتصلة م || المتقابلة : مقابلة د ؛ ساقطة من م ، ن ، ه || (٧) يدفع : يرفع س ، سا ، م ، ن ، ه || موجب : يوجب د || ولا : فلا د || (٨) وأخذ : فيأخذ س ، ه ؛ فأخذ سا ، م || يخفى : يخفاب ؛ يبق [ يبقى ] س ، سا ، م ، ه || (٩) وهل : فهل ب || (١٠) أن : أى د ؛ إلى سا || ليست : ليس سا ، ن ، ه || (١١) هل : ساقطة من ن || (١٢) الركيك : الدليل ن || شهرة : شهوة د || أو : إذا ه || (١٣) فى : من س ، ه ؛ ساقطة من م .

ولا يجب أن نجعل سوء ترتيب المقدمات سببا للاستهانة إذا كانت صحيحة — صحيحة أحوال الحدود — وأخذ بسرعة إلى الصحة ، بل يجب أن يستهان بها ؛ كان القول غير موهم شهرة المقدمات ، ولا إنتاج التأليف ، إذ يكون السائل ضعيفا غير محنك .

ويجب أن تتلطف فى النقض ، فتارة تقصد به القول ، وتارة القائل ، بأن ترى أنه لم يسأل جيدا ؛ فإن السؤال قد يراد به تارة المجيب نفسه ، وتارة قد يراد به الأمران .

(١) المقدمات : المقدمة س || للاستهانة : للاجابة س ؛ لاستهانة ن || (٢) بها : بما س ، ه || (٣) إذ : أو س ، ه || (٤) محنك : بجيبك د ؛ محتنك سا ، م ، ن ، ه ؛ محتشد س || (٥) النقض : النقيض ن ، ه || (٦) قد يراد به : ساقطة من س || (٧) الأمران : الأقران د ؛ الزمان س .

# [ الفصل السادس ]

## ( و ) فصل فى خاتمة الكلام فى السوفسطائية وعذر المعلم الأول عن تقصير لو وقع

قد بينا وجوه المغالطات وحلها ، ووجه السؤال بها ، وأخذ مقاومتها ، والواجب أن نعود إلى إجمال القول فى غرضنا :

قال المعلم الأول : إنا لما حاولنا أن تكون لنا قوانين نقتدر بها على إيراد القياسات من المشهورات لغرض جدلى أو امتحانى ، وكان السوفسطائى يشاكل هذين — أى الجدلى والامتحانى ؛ أما الجدلى فلأن موضوعاته مشتركة ، ولأن السوفسطائى قد يتشبه بالجدلى ، ويسمى بحسب ذلك مرائيا ؛ وأما الامتحانى ، فمن حيث المغالطة ، ومن حيث يشارك الجدلى أيضا — أردفناه بالنظر فى هذه الصناعة . ولم نتشعب ولم نقتصر على ما للسائل فى ذلك ، بل وما للمجيب فى حفظه الوضع بالمشتركات ، وعلى ما يجب أن يراعيه فى الأمور المشهورة ، وما للتشبه بالمجيب حفظا منه لأوضاع سوفسطائية . والحفظ بالجملة أصعب من السؤال ، إذ السؤال كالهدم ، والحفظ كالبناء . وينبغى للحافظ

---

( ٢ ) العنوان موجود فى نسخة هـ فقط || ( ٤ ) ووجه : ووجوه س || بها : بهما د ؛ ساقطة من س || ( ٦ ) حاولنا : وحاولنا س || قوانين : + قوة د ، س ، سا ، ن ، هـ || نقتدر : نقدر س || ( ٧ ) من : ساقطة من م || السوفسطائى : + قد يتشبه د || (٨) أى : إلى ب ، د ، سا ، م || (١٢) وما : ولما ب ، د || حفظه : حفظ ب || (١٣) للتشبه : المتشبه ب || لأوضاع : ولأوضاع ن ، هـ || (١٤) إذ : إذا د .

أن يحتفظ بالمشهورات لا غير . وأما السائل فيعمل من كل ما يتسلمه ؛ وكذلك كان سقراط لا يجيب ، إذ كان يعترف أنه لا يحسن ذلك ، بل كان يقوم مقام السائل .

والذى فى التعليم الأول بعد هذا لا يجب أن يفهم منه أنه يتكلم فى القياس العام ، بل هذا فى القياس السوفسطائى ، و إن كان كذلك قال : "وقد كان لنا فى الصنائع البرهانية والجدلية المذكورة أصول مأخوذة ممن سبقنا " ليس يعنى من حيث هى مجردة عن المواد ، بل من حيث استعملت فى مواد ، فكان هناك جزئيات استعملت فى البراهين — مثلا فى الهندسة — و جزئيات استعملت فى السؤال والجواب فى الجدل والخطابة ، أمكن أن ينتزع منها قوانين كلية . وهذه الجزئيات كانت فى ابتداء تفطن الناس للجدل والخطابة قليلة جدا ، ثم انشعبت وكثرت على حسب نبوغ النابغين أخيرا ، والبناء عليها ، وتبديلها ، و إصلاحها ، وصارت لهم ملكة — و إن لم تكن عن قوانين — فسألوا وحلوا وخلفوا من الجزئيات ما فيه كفاية ؛ ور بما دلوا على أمور ما من الكليات ، و إن قلّت . وقد ذكر أقواما توالوا فى تربية الخطابة بعد القدماء مثل طيطياس ، و بعده ثراسوماخوس الذى يجادل سقراط فى أمر العدل ، ثم ثادروس(*) .

(١) يحتفظ : يحفظ ن || بالمشهورات : المشهورات س ، ه || فيعمل : فيعلم د || من : فى س ، ه || يتسلمه : يتسلم ب ، س || وكذلك : ولذلك سا ، م ، ن ، ه || (٢) إذ : إذا د || يعترف : يعرف د ؛ يتعرف ه || (٤) الأول : ساقطة من ن || أنه : أن م || (٥) هذا فى : فى هذا س ، ه || كذلك : لذلك س ، ه || (٧) استعملت : استعملنا ن || فكان : وكان سا ، ن || (٩) فى السؤال : فى مواد السؤال ن ، ه || فى الجدل : والجدل ن ، ه || (١١) انشعبت : انسعت د ، س ، سا ، م ؛ ن ، ه || نبوغ النابغين : تنوع التابعين د ، س ، م ، ن || وتبديلها : وتبدلها م || (١٢) وإن : فإن ب ، د || (١٣) وخلفوا : وحلوا م ؛ ساقطة من ن . (١٤) ذكر : ذكروا م ، ه || أقواما : أقوام د || (١٤) طيطياس : طيطاس س ، سا ، م ؛ ر ـ .. || (١٥) ثراسوماخس : براسوماخس ب ؛ براخوماخس س || ثادروس : مادروس سا .

(*) انظر أرسطو ١٨٣ب ، ٣١ — ٣٣ ؛ وقوله : "ذكر أقواما" يريد أرسطو فى كتاب السفسطة .

وأما مقاومة السوفسطائيين فلم يوف السالفون منها شيئا يعتد به لقلة الحاجة إليه ، بل لم يكن عندهم منها شيء — لا فى الأصول ولا فى الجزئيات — نرثها إياهم أصلا ، [ و ] مع ذلك فإن الحاجة قلت إلى صناعة السوفسطائية ، فلم يتم عقودها فضلا عن حلولها ، بل تكلموا فى أمثلة قليلة جزئية ، وأشياء تناسب الخطابة ؛ لكنا بسطنا القول قليلا ، ونظرنا فى وجوه الأغاليط ، وجمعناها ، وجردناها من المواد صناعة كلية . وإنما مست الحاجة إلى مثل الخطابة بسبب إيثار ما يؤثر ، واجتناب ما يجتنب . وكان الأولون إنما وقعوا أولا من الخطابة إلى هذا الجنس ، ثم استنبطوا ؛ وكانوا يستعجلون فيعلمون ويتعلمون قبل أن يجردوا الصناعة ، فيكون من يعلم منهم يُتَعَلَّم منه على سبيل ما يتعلم من المعلم المجرب لا على سبيل الصانع القياس، فما كانوا يفيدون صناعة ولا أمرا كليا ، إلا ما لا يعتد به ، بل يبلغ فائدة. وكان مَثَلهم مَثَلُ من يقول : إنى أعلمكم حيلة فى وقاية أقدامكم ألم الوطء والحفا ، وهو أن تقطع من الجلود ما تلبسون من غير تفصيل وبيان ، بل على سبيل عرض خفاف معمولة عليه — فإنّ هذا بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم أى الجلود تصلح ، وكيف تقطع ،

(١) يوف : يعوف د || (٣) نرثها : يريد بها ن ، ه || أصلا : ساقطة من س || (٤) قليلة : ساقطة من س || وأشياء : وإنشاء د || (٧) يجتنب : يجنب س ، سا || وكان : فكان ب ، سا || (٨) استنبطوا : انبسطوا د ، ب ، س ، سا ، ه || (٩) منه : ساقطة من س || المعلم : العلم د || (١٠) الصانع : الصانع د || يفيدون : يقتدرون م ، ن || (١١) ما لا يعتد : ما يعتد سا ، م ، ن ، ه || يبلغ : مبلغ ب ، س || مثلهم : ساقطة من س || (١٢) ألم : ساقطة من ن || (١٣) عرض : غرض ن ؛

وكيف تخرز، وما لم تميز الخفاف والشمشكات(*) بفصولها . بل الذى يفيد مثل هذا العلم ، فإنما يفيد أمرا مستبهما — وكل ما حسبنا تجمع الخفاف من غير تفصيل . ومع ذلك فإنه لا يخلو بما يعمله عن هداية ، ولكنه لا يكون قد أفاد الصناعة . وأكثرهم جدوى من أفاد شيئا صناعيا اتخذه ، فصناعته كمن أفاد خفا معمولا ، ولم يفد بذلك صناعة ، إذ لم يفد كيف يعمل الخف . قال : فلهذا لم نستفد ممن سلف صناعته ، بل ورثناهم أمورا خطبية معمولة وجدلية وبرهانية .

قال : وأما صورة القياس ، وصورة قياس قياس ، فأمر قد كددنا فى طلبه مدة من العمر حتى استنبطناه ، فإن عرض فى هذا الفن الواحد تقصير فلنعذر من يشعر به عند التصفح ، ولنقبل المنة بما أفدناه من الصواب ، ولنعلم أنّ إفادة المبدإ واستخراج قاعدة الصناعة أجلُّ موقعا وأسمى مرتبة من البناء عليها خصوصا إذا كان المستنبط — مع أنه مخترع مبتدئ — محيطا بكمال الصناعة وقوانينها ، لا يذر منها إلا ما يعتد به . فهذا ما يقوله المعلم الأول .

---

(١) والشمشكات : والسمسكان د || بفصولها : وبفصولها ه || (٢) مستبهما : مشتبها م || وكل ما : وكما س || حسبنا : خشينا ب ، ه ؛ ساقطة من م ، ن || (٣) يعمله : يعلمه د ، ن ، ه || هداية : + ما س || (٤) فصناعته : بصناعته س ، م ، ن ، ه || (٥) إذ : إذا د ، س || قال : ساقطة من س || (٦) ممن : من م || سلف : ساقطة من سا || صناعته : صناعة د ، س || معمولة : معلومة د || (٨) قال : ساقطة من س || (١٠) بما : بمبلغ ما س ، سا ، ن || (١١) وأسمى : وأسنى م ، ن ، ه || (١٢) مبتدئ : مبتدئا س || محيطا : محيط ب ، د ، ن || (١٣) لا يذر : ولا يذر س .

---

(*) الشمشكات : لفظة فارسية ، كذا بجميع المخطوطات . وأصلها من "شم" وهو نعل يلبس فى السفر ، ويصنع عادة من الجلد غير المدبوغ ، ويثبت بأربطة فى القدم (من قاموس ستينجاس) وتجمع شم على شمكات ، ولعل النساخ وضعوا مدة بعد حرف الميم فأصبحت تقرأ شمشكات ، أو شمسكات . والأصح هو شمكات . [المحقق] .

وأما أنا فأقول لمعشر المتعلمين والمتأملين للعلوم : تأملوا ما قاله هذا العظيم؛ ثم اعتبروا أنه هل ورد من بعده إلى هذه الغاية — والمدة قريبة من ألف وثلثمائة وثلاثين سنة — من أخذ عليه أنه قصر، وصدق فيما اعترف به من التقصير، فإنه قصر فى كذا ؛ وهل نبغ مِن بعده مَنْ زاد عليه فى هذا الفن زيادة ؟ كلا بل ما عمله هو التام الكامل ؛ والقسمة تقف عليه ، وتمنع تعديه إلى غيره . ونحن مع غموض نظرنا — كان أيام انصبابنا على العلم ، وانقطاعنا بالكلية إليه ، واستعمالنا ذهننا ، أذكى وأفرغ لما هو أوجب — قد اعتبرنا ، واستقرينا ، وتصفحنا فلم نجد للسوفسطائية مذهبا خارجا عما أورده . فإن كان شيء فتفاصيل لبعض الجمل — التى أخذناها منه — ما نحن نرجو أن نستكثر من الدلالة عليه فى "اللواحق" حين ما نرجو أن نكون أفرغ لما هو أوجب . والذى عمله معلمه ، وسماه كتاب "سوفسطيقا" حاد فيه عن الواجب ، وقصر عن الكفاية . أما الحيد فخلطه المنطق بالطبيعى والإلهى ، وهذا لضعف تميز كان فيهم قبل نبوغ هذا العظيم ؛ وأما التقصير فإنه لم يفهم وجها للغالطة إلا الاسم المشترك . وبالحرى أن نصدق ونقول : إنه إن كان ذلك الإنسان مبلغه من العلم ما انتهى إلينا منه ، فقد كانت بضاعته مزجاة ، ولم تنضج

(١) فأقول : أقول سا || لمعشر : يامعشر د || (٢) أنه : ساقطة من سا || بعده : بعد ه ؛ + هذا ن ، م || (٤) وهل : ساقطة من د || من بعده : بعده د ، س || (٥) ما : ساقطة من ن || وتمنع : وتحصر د ؛ وتحظر س ، سا ، م ، ن ، ه || (٦) على العلم : ساقطة من سا || (٧) أوجب : واجب ن || قد اعتبرنا : واعتبرنا س || (٩) فتفاصيل : فتفصيل س ، ه || (١٠) ما : أما ه || (١٢) الحيد : الجيد د ؛ الحيل س || وهذا : فهذا ب ، د || تميز : تمييز ب || فيهم : منهم د ، ن ، ه || (١٣) يفهم : ساقطة من د ، ن ، ه || للغالطة : من المغالطة سا || (١٤) أن : ساقطة من س || (١٥) مبلغه : ما أبلغه س || انتهى : انتهينا د ، س .

الحكمة فى أوانه نضجا يجنى . ومن يتكلف له العصبية، وليس فى يديه من علمه إلا ما هو منقول إلينا ، فذلك إما عن حسد لهذا الرجل ، وإما لعامية فيه ترى أن الأقدم زمانا أقدم فى الصناعة رتبة ؛ والحق بالعكس .

ونسأل الله الهداية والتوفيق .

[تم كتاب السفسطة]

(١) وليس : + له س || (٢) عن : على س || (٣) والحق : والأمر ن ؛ والحق والأمر م ، ه || (٤) ونسأل الله الهداية والتوفيق : ساقطة من د || (٤ — ٥) نذكر على التوالى خاتمة كل نسخة :

ونسأل الله الهداية والتوفيق وهو الهادى والموفق للصواب — تم الفن السابع من الجملة الأولى من المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية ب || تم كتاب السفسطة من كتاب الشفاء د || ونسأل الله الهداية والتوفيق س || ونسأل الله الهداية والتوفيق وهو الهادى والموفق للصواب — تم الفن السابع من الجملة الأولى من المنطق سا || ونسأل الله الهداية والتوفيق فهو الهادى والموفق للصواب — تم الفن السابع من الجملة الأولى م || ونسأل الله الهداية والتوفيق فهو الهادى والموفق للصواب ن || ونسأل الله الهداية والتوفيق وهو الهادى والموفق للصواب — تم الفن السابع من الجملة الأولى من المنطق من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين وهو حسبى ونعم الوكيل وصلواته على خير خلقه محمد النبى وآله أجمعين ه .

# كشاف الاصطلاحات

## (ا)

## (ب)

## (ت)

## ( ج )

## (ح)



## (خ)

(ذ)



(س)

## ( غ )

( ق )

## ( ل )



## ( م )

( هـ )

هوهو — الهوهو ٣٢ ، ٩ ؛ ٣٣ ، ١ ؛ ١٠٢ ، ١٠

هوهو بالعرض ٣٤ ، ٩

هو هو بالحقيقة ٣٤ ، ١٠

وانظر إيهام ٣١ ، ٨ — والمجز ٢٣ ، ١١ ؛ ٣٣ ، ٢

( و )

وضع ما ليس بعلة علة ٢٥ ، ١ ؛ ٢٨ ، ١١ ؛ ٣٩ ، ١٤ ؛ ٦٤ ، ٣ ؛ ١٠٣ ، ١

## أسماء الأشخاص والأماكن والكتب

( ط )



( ق )



( ل )



( م )



( هـ )

تم طبع هذا الكتاب فى ١١ من رمضان سنة ١٣٧٧
(الموافق ٣١ من مارس سنة ١٩٥٨)

مدير المطبعة الأميرية
عبد المنعم ابراهيم

المطبعة الأميرية ٩٧٠-١٩٥٧-١٠٠٠٠

L'édition critique de cet ouvrage a été entreprise par le Dr. Ahmad Fouad El-Ehwani qui, depuis de longues années, publie des textes anciens avec soin et acribie, comparant les différentes lectures, choisissant la plus plausible et la plus correcte, prenant un soin particulier à la ponctuation, expliquant les mots obscurs, précisant les noms propres déformés par les scribes.

Non seulement M. Ehwani a établi le texte critique mais il l'a fait précéder d'une longue Introduction destinée à exposer les caractéristiques du livre des *Réfutations Sophistiques* d'Aristote, la manière dont il a été traduit en arabe, indiquant ses difficultés lignuistiques et doctrinales, le comparant à l'ouvrage correspondant d'Avicenne, tout cela en poursuivant son analyse d'une façon claire et méthodique.

Nous sommes persuadé que cette Introduction sera d'un grand secours pour les lecteurs de ce texte publié pour la première fois.

En mentionnant ici les efforts qu'a déployés M. Ehwani pour l'édition de la *Sophistique* et la grande patience dont il a fait preuve, nous aimons croire qu'il poursuivra ses efforts pour l'édition des autres parties du *Shifa'*, qui demandent, elles aussi la conjonction des efforts et la collaboration.

de ses traités logiques. A la lumière de ce que les Sophistes grecs lui avaient laissé, il tenta de relever l'ensemble des arguments sophistiques et d'en faire une classification logique. Il les ramena à deux types principaux: l'un tenant du discours, l'autre au sens (extra dictionem); chaun de ces types comporte des sortes différentes. Cette tentative, - la première dans son genre, - ne pouvait être complète ni échapper à la critique ou aux remarques. Elle n'en réussit pas moins à demeurer, à travers les siècles, et à être adopté par le moyen âge et par les temps modernes. Elle reste encore aujourd'hui supérieure à toutes celles que d'autres logiciens ont tenté d'élaborer.

Le livre des *Réfutations Sophistiques* a été traduit en arabe avec les autres écrits logiques d'Aristote. Les traducteurs et les philosophes musulmans l'étudièrent. C'est Avicenne qui s'en occupa le plus spécialement, en l'expliquant et en le résumant. Et son livre sur la Sophistique, qui est une partie de la Logique d'*al-Shifa'* représente une de ses études les plus détaillées. Il est basé sur celui d'Aristote et essaie d'harmoniser entre les locutions grecques et les exigences de la langue arabe. A cause de son ignorance de la langue grecque, Avicenne n'y réussit pas toujours. Il prit un soin particulier à lier étroitement la Sophistique à la théorie du syllogisme qui est le fondement même de la logique artistotélicienne. Il proposa une classification des sophismes qui les ramène finalement ou à la matière du syllogisme ou à sa forme ou aux deux ensemble. Cette tendance fut adoptés après lui à la fois par les logiciens arabes et par les logiciens latins. Elle se rattache d'ailleurs plus à l'esprit aristotélicien qu'Aristote lui-même.

Avicenne avait autour de lui, dans le monde arabe, des discussions nombreuses : entre les Mu'tazilites et les athées, les mutakallimoun en général, les Ismaëliens, les juristes, les hommes de lettres, les grammairiens et les linguistes. Il y avait sans aucun doute dans toutes ces discussions des exemples purement arabes, de la persuasion et de l'emploi des arguments spcéieux et des sophismes. Ce furent particulièrement les Mu'tazilites qui portèrent cet art de la dialectique au maximum. On peut citer 'Allâf comme leur meilleur représentant. Avicenne, s'il l'avait voulu, aurait pu en tirer profit. Mais en fait il n'en avait guère besoin car il trouvait déjà dans Aristote de quoi satisfaire sa curiosité et son livre de la Sophistique nous donne une nouvelle preuve de l'estime qu'accordait l'auteur du Shifâ' au Philosophe grec.

ooo

## PREFACE

Le terme arabe *safsata* provient nettement du grec. Dans cette langue, le mot correspondant n'avait à l'origine rien de péjoratif; au contraire, les anciens Grecs désignaient par σοφιστὴς tout homme habile ou savant de quelque manière. Au Ve siècle de notre ère, la signification de ce mot évoulua progressivement et les sophistes furent surtout des professeurs qui allaient de ville en ville pour enseigner la rhétorique et l'art de persuader. Pour triompher, ils n'hésitaient pas à employer des méthodes non dépourvues de tromperie et d'arguments spécieux. Ainsi la sophistique devint un chapitre de la Dialectique, un art de la discussion basé sur des apparences trompeuses et des paralogismes.

Il semble que ce soit ce sens seul qui fut connu par les Arabes. A leurs yeux, la sophistique n'est pas autre chose qu'une argumentation fausse qui vise à tromper et le sophiste est celui qui emploie une telle argumentation en niant les vérités et les évidences. Farabi est allé jusqu'à soutenir que c'était là la signification étymoloique de ce mot : il prétend qu'il est composé de "sophia" qui veut dire sagesse et de "istes" signifiant "trompeuse". Le mot désignerait donc La "sagesse trompouse". Toute personne capable de séduire et de tromper au moyen du discours dans quelque sujet que ce soit mérite d'être appelé "sophiste"(1).

Tant qu'il y a discussion ét dialectique, il existe des erreurs et des sophismes. L'histoire ancienne est sujette aux présentations sophistiques au même titre que l'histoire médiévale et moderne. Dans les débats parlementaires et dans les plaidoieries contemporaines, on peut relever des formes variées de jeux de mots destinés à surprendre la bonne foi des auditeurs. Si Athènes fut célèbre par sa sophistique au Ve et IVe siècle avant J.C., c'est parce qu'elle fut affligée d'un certain nombre de sophistes professionnels qui ensegnaient aux autres et faisaient de cet enseignement leur gagne-pain et devenaient un danger pour la pensée et pour la société.

C'est sans aucun doute cela qui poussa Aristote à étudier ce phénomène. Il essaya, comme à son habitude, de faire de la sophistique une partie de la science et de lui consacrer un

(1) *Iḥṣ' al-'olūm, Le Caire, 1949, p.65.*

# TABLE DES MATIÈRES

**IBN SĪNA**

# AL-SHIFĀ'

## LA LOGIQUE

### VII. — La Sophistique

### (AL-SAFSAṬA)

Préface et Révision

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

Texte Etabli

PAR

Le Dr. AHMED FOUAD EL-EHWANI

PUBLICATION DU MINISTERE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE
(ADMINISTRATION CULTURELLE)

à l'Occasion du Millénaire d'Avicenne

IMPRIMERIE NATIONALE, LE CAIRE
1958

**IBN SĪNA**

# AL-SHIFĀ'

## LA LOGIQUE

### VII. — La Sophistique
### (SA-SAFSAṬA)

Préface et Révision

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

Texte Etabli

PAR

Le Dr. AHMED FOUAD EL-EHWANI

PUBLICATION DU MINISTERE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE
(ADMINISTRATION CULTURELLE)

à l'Occasion du Millénaire d'Avicenne

IMPRIMERIE NATIONALE, LE CAIRE
1958